

217

اعلم ان المنداد لا يجوز ان يكون نكرة صرفه لان المقصود من الكلام افادة الفائدة الى الطب وذا لا يجوز في النكرة

فتح الاسرار شرح لطهار

٢

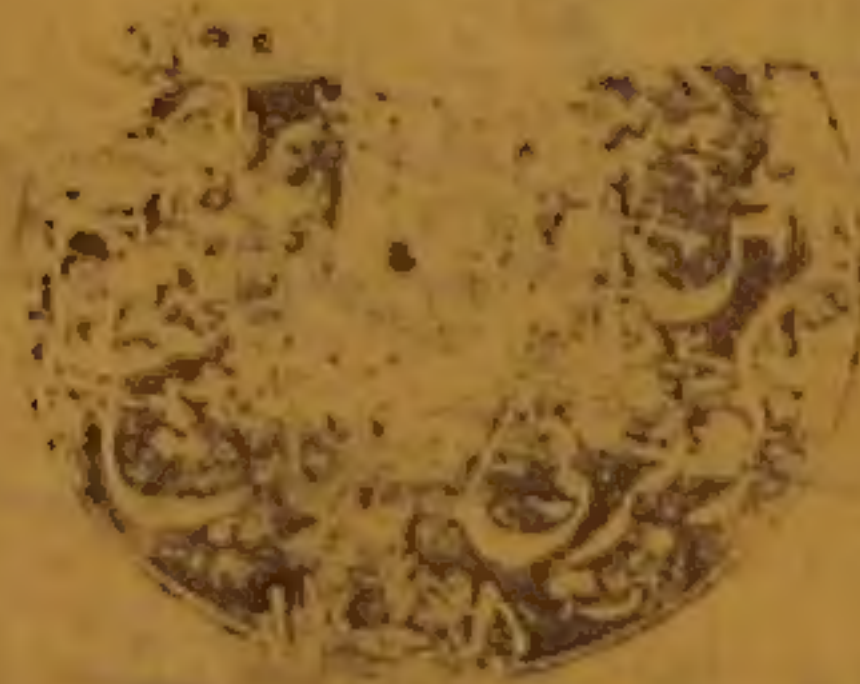
صلى الله عليه وسلم

و هو في السور

٢



٥٨٦



٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين **و** والصلوة على سيد الاولين
والاخرين **و** محمد النبي النبىء الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين
الطيبين **و** **اما بعد** فيقول العبد الفقير الى لطيف بره المقدر
شيخ محمد بن محمد بن احمد حقوا بالطاق في ربيع الصمد

كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركي فخر الاسرار
رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسية وسقاية من شراب بيرة من قبيل
والنفس مشحولة على عبارات عجبية فانقه والفاظ مو
سراقة **و** تتضمننا على فوائد لطيفة حقائق وقرائن شريفة
دقائق **و** حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كاتون يطالع منه
الصياطون لمن انشق من دوايح انوار **و** انشق بين فروع
شماره وازهاره وكنيت في اوان طلائى ووقت حماسة
شبابى ابذل جهدى للاهتداء الى مراده ومراد ووجدان
ابكار معانته وفوائده **و** وفققت لاجتناء شماره بركض و
سطيحي في شماره اشتناؤ قلبى ان اذل على طرذ ليشمل على فوائدك
عن وجوه الفاظ صغاب **و** اكشف عن وجوه معانيه تقاس
على طرذ ليشمل على فوائده تقر بها العيون وقرئت يعجب
سما السامعون فناء الحمد لله تعالى على وجه منه الاسرار

و يتقبل البرار واحبار كبار فستبينه فتح الاسرار الى
في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضونه في
دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم
المولى ونعم الوكيل **و** **واته** قريب نجيب **و** **وسن** يدعوه نعم
المصيب **و** افتتح بعد التيقن بالتسحية الحمد لله تعالى افتداء
باسلوب كتاب المجيد **و** اداء الحق ما يجب عليه من شكر
نعمه تعالى التي تاليقه الثرى منها وصونا كتابه عن الاقطعة
على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امرئ بالابتداء
فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله
نعم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعلا نقوله
عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه **و** **وقيد** به **و** بالصلوة
على فهو اطلع محقق من كل بركة قفا بسم الله الرحمن الرحيم
و البناء فيه للملايسة والظرف مستقر حال من صمير عامله للقدرة
اولا سعة **و** الظرف لغوا اختار الاول صاحب الكشاف لانه
ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالا
و **التشالي** البيضاء **و** لانه ليشعر ان الفعل لا يتم لانصد به
باسمه تعالى **و** **ويقد** ر متعلقه مؤخر الالهة **و** **والخصيص** ولا
كان الالهة **و** في قوله تعالى اقراء باسم ربك بالقرآن
قدم للعلو **و** **واضافة** اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى

وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم والاستعانة
به كمال التعظيم لم يستعمل لأن التبرك والاستعانة به لما
كان كونه السحالة يكون ابلغ في تعظيم للسمي والمعنى ملا
ظها ومتبركا باسمه تعالى او يستعانة اسمه لا بقدره ابتداء
او اصنف لأن كل فعل قرئت السمية به فتعلق الباء ذلك
المفعول مثل اقوم وقعد واكل والشرب للشاب والاكل والفا
عد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختار العلامة
الشافعي سعد الله والدين التفتازاني اصله الله بمعنى معبود
حذف هزته على خلاف القياس ثم اراد عليه الالف واللام واد
غم اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم خففت
الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بحذف حركة اللام الاولى
فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياسي لا الارغام و
في الثاني حذف الهمزة قياسي لا ادغام شاذ لان ما حذف
قياسا فكما الباقى فكان الادغام كانه مع الفاضل بين المتجانسين
وحذف سبويه كونه من لا يليه ليهما اي تستر والظان مراده
انه ليه فقلت الباء الضاع على خلاف القياسي وعلى كل وجه فهو خارج
عن القياس كما ان نداء خارج عند حيث قالوا يا الله بلا توسط
والرحمن فعلا من رحيم بكسر العين بعد جعله رحيم بضمها ليكون
لا دما بمنزلة الغرائز والرحيم فعمل ستم ايضا بعد جعل المذكور

لكن

لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن
الدين والآخره ويقال رحيم الآخره ولذا لم يسم على المبالغة
قدم على الرحيم ويقال لا اختصاص به تعالى بها حقيقا
بان يكون قريباً للاسم الجليل وهي صفتان للجلالة وعلى
ان الرحمن علم يكون بدلا لاسمها او عطف بيان وكذا الرحيم
واذا كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن لا
يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقييم البدل و
العطف على الصفة ويجوز ان يكون مرفوعين على المدح اي
هو الرحمن الى آخره او منصوبين كذلك اي عن الرحيم وجهه
بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد
سصدر حمدت او احمد الله حمد الله نفسه حملا ثم حذف الفعل
مستقل به لدلالة المصدر عليه فينبغ الابهام في المفعول والفعل على
قول عياض باللام الجارة لتبين المفعول والفاعل كما في قوله
تعالى فبعد القوم الظالمين وامثاله اي بعد القوم الظالمون
بقا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المعلق فاعلا او مفعولا ثم
اصنف المصدر الى ذلك المعلق نحو سنة الله اي سنة الله
سنة وفرض الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا او يمتن بار
خال اللام الجارة عليه كما في المثال المذكور اي بعدا كاستنا
للقوم الظالمين بان قام بهمهم وقولهم خلافا للكوفيين

وغير ذلك أو خالفهم الكوفيتون خلافاً فذلك الحذف و
جب قياسي صرح به الفاضل العصام بمعنى حمد الله حمد الله
الحامدون حمدوا وحمد الله لنفسه **هذا** ثم عدل عن النص
إلى الرفع ليدل على الدوام إذا الفعلية للحدث والاسمية
للدوام وأدخل لام التعريف الجبسي فافادوام حسن الحمد لله
لأنه المستلزم دوام إفراده له تعالى أو الاستغراق في المفيد دوامه
تعالى **فعل** تقدير يكون المعنى حمد الحامدون يجوز أن يكون
الحمد بنياً للفاعل أو كلاً حامدية متعلقة به تعالى **ويجوز** أن يرد
كلاً معنية على طريق عموم المجاز أو ما يطلق عليه لفظ الحمد
فيكون مفيد الثبوت معنية له تعالى فيتوفاى إلى درجة الكمال وعلى
تقدير يكون المعنى حمد الله نفسه يكون بنياً للفاعل لا غير فيكون
كل حادثة له تعالى لا غير مختصة به تعالى لا تنأى من غيره
تعالى فيكون حمداً له تعالى باظهار العجز عنه كآية قال لا احصى ثناء
عليك أنت كما اثنيت على نفسك وهذا حمداً على واجل كما لا
يخفى **ثم** الحمد هو الثناء على الجميل الاختيارى نعمة أو غيرها
والشكر ما يفيد تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فورد الحمد هو
الثناء والتعلق يجوز أن يكون نعمة أو غيرها ومورد الشكر
الثناء وغيره من الأركان ومتعلقه نعمة لا غير فكل ثناء
على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختيارى

حمد لا غير وكل تعظيم غير لساقي على النعمة شكر حمد واللام
في قوله لله لا استحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد
من تعريفه باللام الجبسي أو الاستغراق لأن تعريف المستدلية
يكون لخصيصية بالسند فجملة الحمد لله اسمية انشائية
كتب لله بلايين وأن كان التلطف بثلاث لامات لأن كل لفظ
أولام التعريف ولام أخر جارة وغيرها حذف منه لام التعريف
حقاً **رب العالمين** مجرور صفة للحلالة فإن إضافة مقبولة
منفيدة للتعريف أو مرفوع على المدح أو منصوب عليه الجملة
السابقة كانه قبل حمد رب العالمين ولا يجوز نصبه بالحمد
لضعف ثمال المصدر المحلى باللام ولزم الفصل بين العاقل و
المعول بالخبر ويكون لله مفعولاً معنى في غير وجوهه **والرب**
في الأصل مصدر بمعنى التربيته وهو تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً
فتبنا وصف به الفاعل البيانية كالعذر في رجل عدل وقيل صفة
مشبهة من ربه يربيه بعد جعله الإلزام بنقله إلى باب فعل
بالضم كما هو المشهور **سبح** به المالك لأنه تحفظ ما يملك ويربى
وبهذا الاعتبار إضافة إلى العالمين من قبل إضافة الصفة
إلى غير معمولها كرحمن الدنيا **بر** ولا يطلق على غير تعالى
سقيده كواب الدار ورثته ويمكن أن يكون رب مفتوح الآخر
على أن يكون ما ضمنا والعالمين مفعول وفيه ضمير إلى الله والجملة

استينافية وجعله حالاً يتغير قد ياباً المقام والعالم اسم لما يعلم به
 كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقرب به غلب فيما يعلم به الصانع
 من المصنوعات يطلق على كل حين جليل منها كما يقال عالم
 الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق
 على المجموع ايضا كما يقال العالم بجميع اجزائه محدث وقيل هو
 اسم لاول العالم من الملائكة والثقيلين وتناول ما سواه يطرق
 الاستنباع **وقيل** اريد به الناس لانه لا شئ له على العجائب
 يعلم به الصانع كما يعلم بما سواه والال هو الحق واختير لفظه لجمع
 لبيان شمول ربوبية تعالى لجميع الاجناس وتعرفه لا تنفارق
 افراد كل منهما ولو افردتوهم ان القصور بالتعريف هو
 الحقيقة من حيث هي او التنفراق افراد جنس واحد منها
ثم جمعه بالواو والتنون شاذ لاختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء
 لكن هذا الشذوذ لا يقدم الفصاحة لوروده من الواضع
 وقالوا على اعتبار دلالة على العلم مع اعتبار العقلاء على غيرهم
 نجمع جمعهم **والصلوة على محمد** الصلوة في اللغة الدعاء والتعظيم
 ثم هو اذا صدر من الاعلى يكون نوعاً منه واذا صدر من
 السفل يكون نوعاً اخر واذا صدر من الادنى يكون نوعاً
 مغايراً لهما فلذلك قيل تنتوع بالاضافة الى محالها الى ثلثة
 انواع لتنوع الاجناس بفصولها عن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة
 الا

فاعلم ان الصلوة بمعنى على ثلثة معاني الاول
 بمعنى الكنية لما مر في الاربعة والجمع والثنان
 بمعنى الدعاء كقولك صل على فلان اي ادع
 والثالث بمعنى البينة كقولك صل على فلان اي
 اي ليشترها والرابع بمعنى الشوق كقولك صل
 وغيره من التنوع في شؤيته والاربع الباقية
 مشهورة فيما بين الطلبة ومن جعلها الاركان
 المعروفة والافعال المخصوصة دنا من ذلك

الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من تحمله ثم نقلت
 في عرف الشرح الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها
 ثم اللام فيها العهد الذي اى بعض فر من افراد الصلوة
 كاش على محمد ولا سماع لجعله العهد الخارج لعدم الفرد العهد
 ولا لجعله للجنس من حيث هو المتنازع لكون جميع الافراد له
 عليه الصلوة والسلام ولا لجعله للاستغفار الذي معناه
 كل فرد من افراد مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة
 على نبينا صلى الله عليه وسلم لاحقيقة ولا ادعاء اما
 حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتزليل غير لها
 من الصلوة على غيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء
 الملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهراً واثباتاً يتراد
 افرادها المتبادرة بحسب التقاطع في العرف وليس لها افراد متفقا
 حتى تكون مرادة بها ثم على قوله على محمد في الاصل
 صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله تعالى صل على محمد
 ثم فصل عنه وجعل خبراً لا فادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلوة
 عن المصادق قياساً على ما افاده الشيخ الزهري نحو المرود يزيد
 البعد عنه فغير ذلك فحينئذ يقدّر المتعلق من الافعال العامة
 اي الصلوة كائنة على محمد والمرود كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير
 نازلة فامحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب

على ان حقيقة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاجابة بيننا عليه السلام فيكون تعظيمه
 من تعظيم غيره

وتحمّد اسم مفعول من حمّد بمعنى كثر حمدك فتحمد من كثر له الحمد
 وتكثر الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل علما لافضل الا
 انبياء عليهم الصلوة والسلام لكثرة ثبوتها فيه قال عصام
 الدين في شرح الشمايل ستمائة بهجته عبد المطلب لما اخرجته
 امته بما شاهدت ليلة مولده من العرب فقلم ان له شأنا
 فتمت به هذا الاسم العظيم انتهى **وقال** ابن حجر ستمائة بهجته
 من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته تفاقولا
علم يذكر السلام امسا لان الصلوة مستحقة له وامسا لانه
 في الابتداء والتبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية في الكلام
 واذا يذكر الصلوة على ما سبق من الحديث **وقيه** دلالة على
 عدم كراهة الاقتضار على الصلوة والله معطوف على حمّد
 وانما عطفه صيانة لصلوته عن التبرؤ به قال عليه السلام
 لا تصلوا على الصلوة التبرؤ قالوا وما الصلوة التبرؤ يا رسول
 الله قال تقولون اللهم صلى على حمّد وتمسكون بل قولوا
 اللهم صلى على حمّد وعلى آل حمّد **وتروك** ذكره على اشارة الى
 جواز ردّه على من ادعى التزام اهل السنة ذكره على ردّه
 للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين حمّد وآله غير جائز
ونقلوا فيه حديثا موصوعا قال في شرح التبيين فيه
 اقوال زائدة على حمدين وذكر ما هو المشهور منها لكن
 المختار

المختار منه عند المحققين اتباعه صحابة او غيرهم وقد
 اختار هذا الازهرى وغيره من المحققين كذا في القاسي فكلما
 ترك عطف الصحابة عليه او ترك النبي صلى الله عليه وسلم
 عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث قال قولوا
 اللهم صلى على حمّد وعلى آل حمّد الحديث بعدما قالوا كيف نصلى
 عليك والشارب باضافة الى التضمين الى ردّه لا يجوز اضافة
 الى التضمين بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر **قال** القاسي في شرح
 الدلائل واخصر الصلوة اللهم صلى على حمّد وآله **نعم** الاكثر اضافة
 الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وتمنّ صحاح اضافة
 الى التضمين ابن حجر في شرح الاربعين **ثم** انه لا يضاف الا الى من له حظ
 ديني كالحمّد او دنيوي كالفرعون فله يقال الحمد **الحسين**
 تأكيد لال دفع قوتهم ان يراد به بعضهم بحمل اضافة على الحسين
 والتبيين على انها لا تستفاد هذا هو المشهور **ويجوز** كونه حالا
 منه لكونه مفعولا به غير صريح بواسطة العطف ومنعه القراء
 وقاله يعرف اجمعين ولا جمع الا للتوكيد واجازة ابن درّس
 قال في القاموس وهو الصحيح ويا لوجهين روى فظّلوا اجلو
 سا اجمعين واجمعون انتهى والشار القاضى الى جواز في
 تفسير قوله تعالى وان يجتمعن لموعدهم اجمعين **وامسا** اجمع رجعا
 فقد حكى القراء المحجبيون انهم اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال

وبعد الواو أمّا قائمة مقام امتاليب للعطف كما اقيمت مقام
ربليست بمقدرة على ما هو زاي الكون فيكون او للعطف وامّا
هو سنة للثمة وقومها في مثل هذا الموضع فالفاء في هذه
جوابية ولا يجوز ان يكون امّا مقدمة في الكلام على ما هو
مذكور في السنة المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو
كون ما بعده اجزاء منصوبا بما راو ونهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك
فطرت ونحو غلامك فلا تنجر مرج به الفاضل العمام
حتى قال فما وقع في توجيهه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد
فان الواو اخر من انة بتقدير امّا من عدم التقدير كما ينبغي انتهى
وبعد سبني على التضم لانه اقوى الحركات فيكون جابرا للمحذوف
المعقوى منصوب محلا على انة مفعول فيه الواو او لا مالا وهو ممة
لا انة قائم مقام سهل يكون من نحو فقيه معنى الفعل **ولا يجوز**
تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من هذه الاك الفاء في مثل
هذا المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على ما قبله بل لان الظرف
لا يقدم على العامل المعقوى اذ لم يكن ظاهرا صرح به الرضى ويمكن
ان لا يعتبر قيام الواو مقام امّا ولا توهم امّا فينبذ بعد مفعول فيه
لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليست وكل الشوك كون بمعنى انه
شبهه بتقديم المتعلق بتقديم الشرط على الجزا في التعلق المعقوى
فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قد رتعلبت اخرج قال

فكان

فكانه قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض المقصود
كذا في الفاسي فينبذ يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجاء بعدها
امّا معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول
من جورة او على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية او
على تقدير اقول قبل الحمد لله اى اقول الحمد لله الخ وبعد قولي هذا فا
قول هذه رسالة او اخرج بعد قولي هذا وعلى تقدير اخرج والفاء
فهذه رسالة لتفصيل الغرض **فهذه** اى الامور الموجودة في الكوا
غدا والمستخرجة في الذهن **تخصر** الامور التي يذكرها في كتابه
بجملة واستعمل فيها اسم الاشارة وان كان وضعه للامر المحسوس
بمراي الخطب اشارة الى اتقانه تلك الامور المعقولة **حتى** كانها
لكمال علمه بما بصيرة عنده وقادر على الاشارة اليها اى الى كمال فطنة
الطالب بحيث صارت العقولات عنده كالمحسوسات حتى و
استحق ان يشا الله الى العقولات بالاشارة المحيضة وفي ذلك
سبيل فهم حيث الطالب على تحصيل المراد **رسالة** قال في القاموس
الامر سال التسلية **والا** اسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم
نقلت في العروة ابتداء او بعد نقله الى معنى المرسل الى طائفة من
الفاظ والمعا في مختصرة شتخلة على مباحث علمية لوجود
معنى الامر سال **والا** ليصال فيها **فالامور** التي اشير اليها بهذه
امّا الظاهر او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة

الالفاظ او المعاني فان اريد بالاسور الالفاظ و بالرسالة
كذلك و اريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان به حد هما الالفاظ
وبالاحتمال العالي فلا بد من تقدير معاني في جانب المبتدأ او الخبر
والثاني اولى لكونه بعد الاختصاص او من حمل الاسناد على المخار
العقل لان بين الدال والمؤول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء
الحادها فالكوجوه ثمانية فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه
المعاني معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فما
فعاني هذه الالفاظ معاني مختصرة او فهذه المعاني مدلولات الفاظ
مختصرة او فدوال هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان
مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة قوله فيما اى في الاشياء **نحتاج اليه**
اي الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار لفظ ما كل معرب اى كل من
يريد اعراب الكلام على القانون النحوي الجمهورى ان جعل في فيه
مبغى اللام فلا يحتاج الى تكلف كما في الظرفية لكن يقدر متعلو خاص
اي رسالة مؤلفة او مسوقة لبيان اشياء فالظرف لغو على اختيار
الجمهور منهم المضاف على ما يأتى وان كان مفعله فان كانت
الرسالة عبارة عن طائفة هي الالفاظ فالظرفية مجازية
اي رسالة كانت في بيان الاشياء كينونة الظرف في ظرفه و
بحيث يحيط ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شئ و
نهما عن ذلك البيان وان كانت عبارة عن طائفة هي المعاني

فكذ

فكذلك اى معان كائنية في تحصيل معرفة تلك الاشياء فلا يلزم
ظرفية الشئ لنفسه **اشد الاحتياج** اى الاحتياج اشد لاحصاء
جاءت منصوب بمفعول مطلق لقيامه بوصوفه او لاختاره
المصدرية من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاد اليه
ولهذا يراد به العموم اذا كان مقدر الكما في قوله تعالى ولا تكونوا
اول كافرية بمعنى اول كفاربة **وهو** اى ما يحتاج اليه كل معرب
اشد الاحتياج **ثلاثة اشياء** وهى الجملة ابتدائية لبيت
معطوفة على ما قبلها وبجملة الابتدائية في عرف النحاة كل جملة
وقعت في ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها
مصدرة بحرف العطف ولا بعد ان لا يكون لها الهرب وليسمى
هذه الجملة استئنافية ايضا فالابتدائية والاستئنافية واحدة
عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال الموطا ابو العود في تفسير
قوله **لها** وما لا ينعم بها الله اذ احباست لا يؤمنون كلام متأنف
وقال في تفسير قوله **لها** وكذلك جعلنا لكل نبي عهدا وكلام
مبتدأ وغير ذلك مما لا يحصى واعنا الاستئنافية عند اهل
البلاغة جملة ليس لها اعراب ولم تصد بالواو وجواب
لسؤال اقتضته الاولى فيبين الاستئنافية عندهم والاستئنافية
عند النحاة عموم فليست **ثلاثة اشياء** ثلاثة مذاهب **مذهب**
مذهب الخليل وسيبويه انها في الاصل شياء على وزن فعلاء

فقدم السهمرة الاولى الى موضع الفاء فصارت اشياء على وزن و
 لغاء ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن افعل اجمع و
 شئني تخفف فصار شئني فحذف السهمرة فصارت اشياء على وزن افعا
 فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث ومذهب و
 الكسائي انها افعال جمع شئ كفرخ واقرأ فممنوعة لام وليت
 بالالف التانيث ومع هذا غير منصرف لتوهم ان همزة الف التانيث
 فهو غير منصرف بالاجماع العامل والمحول والعمل كل واحد جدير للبيان
 فحذف تقديره الاول العام والاشياء في المحول والثالث العمل او
 مجموعها بعد التقاطع خبر مبتدأ هو هي او يدل من ثلثة اشياء
 بدل الكل ولا مساع مجمل العامل بدل البعض لا يتقدر العائد لانه
 لا بد فيه وفي بدل الاشتغال من عائد الى المبتدأ منه ويجوز ان
 يكون منصوبا مفعولا غني ولما كان المراد بالعمل الخاص بالمقدار
 ان العامل في المفعول لا المعنى المصنوع الذي هو تأثير العامل في المفعول
 ذلك الاثر اصحح الى بيان المراد فقال اي الاعراب ولم يقل او لا العامل
 والمفعول والاعراب المراعات الاشتقاق لا يصح ان ما بعدى و
 التفسير عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم الاشتقاق انها من عطف
 فوضع هذا الكتاب الذي يبحث عن احوال العامل والمفعول
 والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنهما فاست الحاجة الى معرفة
 العامل وكيفية عمله وشروطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن
 اجزاء

اجزاء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها فليست
 بهذه المشابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كترتيب
 الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلاثة وتعليقها وغير ذلك
 وبيان كون بعض الالفاظ محولة وبعضها غير محولة اصلا او
 في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات الخوبة كالذكر
 والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبني وغير ذلك
 على ما ياتي تفصيلها في محال يلتق بها ان شاء الله تعالى واذا كان
 اشتد الحاجة اليها مقتضية كمال الاعناء بها للقتضى لبيان
 كل باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب الترتيب و
 مصدرة ريت بمعنى ثلث من الترتيب بمعنى الثوب اي جعلها ثلثة
 على ثلثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران
 والسقف فعلى يتعلو به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفي وهو
 جعل كل من المتعدد في مرتبة الالفة به فلا بد من اعتبار الرسالة
 بالاجزاء كما اوجب جعل كل من اجزاء الرسالة في مرتبة
 الالفة ومن اعتبار معنى اخر معه يصح تعلقها به كعنى القمر
 والاشتمال وليسمى هذا في اصطلاحهم التبيين اي جعل ذلك
 المعنى في ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والضم
 قيدا في المعنى وعكسه اي وجب ترتيب اجزائها مقصورة
 او مستتمة على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلثة

يتفوقون للقبية امر اكملنا نعم بقدر مضافه احد الظرفين
 اي اقسام الكلمة او مقسم قسام ثلثة قيل الكلمة والكلام يسكون
 اللام بمعنى المخرج للتأثير في القلوب وهي اللفظة جيدة اعتراضية
 بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو ودفع التوهم كونها خبرا
 ولم يقل اللفظة مع ان المبتدأ مؤنت لانه لم يقصد الثاني مع او
 سواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر وان
 اريد به معنى المشوشرح به الفاضل العصام نقل عن الكشاف
 في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا ريد به معنى المشوشرح
 مطابقة للمراد انتهى وعليه قولهم الاضلاع الخفية
 وغيرها اي المصطلحات واللفظة اللفظة التي يقال اكملت النمرة
 ولقطت النواة اي رصيتها ثم نقل في العرق منه قبل نقله الى معنى
 الملقوط او بعده او ما يتلفظ به الالسان حقيقة او حكما موضوعا
 او محلا مفردا او مركبا فالملفوظ به التحقيق كزيد واضرب
 والحكمي كالمسبوكة زيد ضرب واضرب والمراد يكون حكما
 انه يقع مستدالياه ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك
 من احكام التحقيق والله ليس بوجود اصلا بل اعتبارا
 محض اعينوه صوتا لقاعدتهم ان كل فعل وشبهه لا بد
 لهما من فاعل لفظي كالمعتبر والسعدونية عمر وعلمية اسامة
 وهذا هو المراد من قول من قال ليس من مقوله الحرف والصوت
 وكلمات

وكلمات الله تعالى لفظ حقيقة له هي كما يتلفظ به لسان
 وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات
 الجن مثل قس جبريل بكان قفر وليس قرب قبر حبيب قبر ذكر
 في عجائب المحلوقات من الجن نوع يقال له الهاتف صاحب واحد
 منهم على حرب ابن امية مات فقال ذلك والمخدوف ايضا
 لفظ حقيقة لانه كما يتلفظ به والدوال الاربع كما محطوط
 والعقود والضرب والاشارات غير داخل في اللفظة فلا
 حاجة الى قيد تجر مجها وقال الرضي يجوز الاحترازا بالجنس كما هو
 بالفصل اذا كان بينها عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون مو
 ضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون
 واللام في اللفظة للجنس والماهية لان التعريف للماهية وبالما
 هيبة الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم الوضع للطلق
 تعيين شئ بشئ سمي ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والموضع
 اللفظي نوعان تنحصر في تعيين لفظ معين بنفسه للعين ومجمله
 باذنه ونوع هو تعيين هيبة افرادية كصنع الفعل والمشتقات
 او تركيبة كهيبة المركبات كلاتية كزيد قائم وقام زيد او غير كلاتية
 كقلام زيد المعنى والبتاد وعند الاطلاق هو التخصي وهو المراد
 هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليبدل على المراد سواء كان ذلك المراد
 موضع عال او متعلقة فهو وقع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات

كالدين والمجرات عن الوضع غلطاً كالشيء المحرف من المشوم
ومقتضيات الطبع كاخ وبق الحرف لان احتياجه المستقلة
في الدلالة وفهم سعاد لانه التعيين والمجعل المذكورين فيحتاج
اليه المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف
في جاشية المطولة انه لا وضع فيه بكلاً نوعيه نعم يقال ان المجاز
موضع بمعنى ان كل لفظ موضع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل نستيه ومنه اصطلاح
لا مشاعته فيه فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال
يعنيها والمجاز والكنية بمعنى هو في الاصل مصدر بمعنى يبغي القصد
نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد لشيء او اسم
زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول تخفف معنى قاله
الدين هذا اقرب الوجود معنى لكن لا تظهر لتخفيفه لما كان اللفظ
والعنى مأخوذ من في الوضع فذكرهما معه اما بشئ على تجريده
عنهما كما هو رأي الحامي قال الحاشي الفاضل عبد الغفور واصر
التجريد شائع في مثاله او يصريح بما علم التراما على ما قال الفاضل
العصام وفائدة يصح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضمير وكوز
كالحبس للكلمة وفائدة يصح المعنى كونه قيداً يخرجها اذ به خرج
حرف الهماء لانها موضوعه لان يركب منها كلمات والفاظ
لا افادة معرب مجرور وصفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعاً

حالا من ضمير الموضع الراجع الى اللفظ بتقدير مبتدأ او مفعول بال
مما مر عن رسم الخط فثبت يكون صفة للفظ في المعنى ويمكن ان
يكون حالاً من المعنى وهو وان كان نكرة مخصوصة الا انه مجرور وان
يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل جزاء
لفظ على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه واما
كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراد بهد كقدم العلة
على معلولها لزم ان يكون معنوية المعنى وافراؤه بهذا الوضع
فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل واذا جاز والمحال تحصيل الحاصل
غير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤل اليه لان
زمان الوضع ومعنوية المعنى وافراؤه واحد ولو كان حصول
المعنوية والافراد بعد الوضع لا يحتاج اليه وليس فليس كما ان
زمان القتل والمقتولية واحدة من قتل قتيلاً قلة سلبه لان
القتل يقع على القتل بذلك النقل لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج
الركبات كلاتية او غيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبمري
تأيد جزاءه على جزاء معناه وتقرير بالحرب واحد لشره اقلجه
ولا يخرج مثل عبد الله علماً مركباً من المضاف والمضاف اليه و
رجل عالم علماً مركباً من الموصوف والصفة وكذا كل تابع متبوعه
علماً مؤزداً ومعمرو وكل اسم عام مع معموله علماً مؤخره
زيداً وحسب وجهه لكن في التابع مع المتبوع مجرى الحرب واحد

ما على الجزئين معاً دفع الحكم والسائر على الاول فقط والثاني مشغول
 بالحكاية اقسام ثلاثة مخففة فيها خسر استقر اثباتاً وهو الذي لم
 يوجد مع الاستقراء قسم آخر وهو هنا كذلك لا عقلياً وهو الذي
 يمكن له قسم آخر العقل على ما اختاره الكوفي واحتمال قسم آخر وهو
 ما دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظاً بل شيئاً اخر من الانشائية
 او غيرها يمكن عقلاً يدفع الاستقراء هكذا ذكره الفاضل العصام
 ولا جعلها وهو الذي يجعله الجاعل تخفص مع احتمال اخر كحصر المصنف
 اجزاء الرسائل في الابواب الثلاثة وبيانهم لا يحصر بل دليل
 دارين التنفي والاثبات ليس لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم ويكون
 ثلاثة مذكورة ثابتة تامة ويجوز حذف اذا حذف العدد والتحقق
 لا كماله كذا ذكره وان حديث الناس مشترك في ثلث لاد والكلام
 والشارف قال في الامتحان سمي باسم مدلوله التقني قدمه على الاسم
 على عكس ما في الكافية لانه كلامه في العامل وهو اصل في
 العمل وكله عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولا
 كان المقصود تمييز كل قسم عن الاخر ما يراه هينس مشترك
 بنسبة وبينه وفصول تميز كلاماً واذا يتي جداً عند الادباء
 لان التحد عند فهم ليس الا المعروف الجاعل المانع وكان تمييز الفعل
 بدلالته على احد الازمنة الثلاثة وكان عبارة القوم غير ظاهراً
 فيه الحاجة الى تاويل ذكره الشرح عند ثبوتها فقال وهو اي
 الفعل

الفعل ما اي كلمة دل وتذكر الضمير باعتبار لفظاً ما لان الشيء اذا كان
 ذاتياً من يجوز اعتبار كل منهما وهما كذلك اذ لفظه مذكر
 معناه وهي الكلمة سوتت لفظي بغير تانيته في امر الضمير وان كان
 معناها مذكراً وهو اللفظ الموضوع للمعنى مفرد كلفظ العين بغير
 تانيته لفظه وتذكر معناه فلا يرد الفاضل العصام على الفاضل
 الجامي وان ما قاله تمكنا في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في ال
 التعريف بيان عن القسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة
 اولى لسهولة استخراج الشرح بالمتن وقال الفاضل الهندي لتلايلهم
 الاقتصار على الفصل يريان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت
 موصولة صارت مع صلته كشيء في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة
 ساد كما وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اي
 الكلمة التي دلت ودل فعل ماضٍ اريد به الاستمرار لانه الافعال
 الواقعة في التعريف يراد بها الاستمرار والدلالة كونه الشيء
 بحيث يفهم منه شيء اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الو
 ضعية او الطبيعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية
 والثالثة هي الطبيعية وليتي الشيء الاول والاو الثاني مدلولاً و
 بهيته الرؤية والبناء والصيقت بمعنى وهو الحروف المرتبة مع
 حركاتها وسكونها ففرضه هيئة فعل وهيئة يضرب يفعل وضعا
 اي دلالة وضع او زمان وضع او دلالة وضعية او حال كونه موضوعاً

او وضعنا على **احد الاثنتي** الما في الحال والاستقبال بان
دل بهيئة الافرادية عليه بوضع نوعي كادل بمادته وهي الحرف والحدث
بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما القوم لانه لا حاجة اليه في القين
المذكور والفعل موضوع الحدث مفيد بالزمان واما النسبة فمما ايضا
عند الجمهور فمناه القابقي يتنوع هذه النسبة والتضمني كل واحد منها
وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية
مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على النصف انه لا
يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل
يدل على الحدث الزماني مستقدا الان يغيب المسمى فيلزم بسناده المسمى
لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ويخرج من هذا الحد الحرف
لانه لا يدل على الزمان والاسم لان بعينه لا يدك على الزمان اصلا
كوردل وضرب بعينه بمادته ايضا بهيئة كاسر وغدا والان
وكذا الاسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هياتهما لم توضع
للمزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما بعلية الاستقبال
واما عقلا وكذا الاعلام المتقولة عن صنع الافعال المنسلفة عن
الزمان كعسي كيزيد ونحوه لانه الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج
الافعال المنسلفة عن الزمان كعسي وكانوا المستعملة في العقود و
كعبت لان صيغها وضعت للزمان وتقربت في الاستعمال والمضارع
لانته لو سلم اشتراكه بين الحال والاستقبال في ضمن الاثنين واحدا

انما يدل على الاثنين يدل على الواحد وكما كان تمييزا فراد المحدود
بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكنف
بذكر الحد وعقبه تدكر عت من الوجود الخواص التي لهما مزيد شهرة
في الاختصاص لتمييزه لسهولة عنده فقال ومن مواضعه اي
لبعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولا حاجة لجعل المجموع
بعض الخواص بيق عطف بحز قبل الحكم لان المقصود كما عرفت
تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس
المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتم ان بعضية كل من اوضح
اوضاعات حصولها بالمشاهدات ^{او بوسائل} وخاصة الشيء ما يوجد فيه
ولا يوجد في غيره اما شاملة بجميع افراده او لا والحد لا يكون الا
شاملا والمتبادي ينتفع بالخاصة اكثر من الحد لانه انصرف
وانفع في نفسه فلذا قدم عليهما ثم ان الخواص جميع كثيرة للخاصة
كما خصائص للخصيص اختير على الخاصة لانهما ينبغي لكون اكثر
استعمالا بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتهما وتما لم
يذكر ههنا تاء الثانية الساكنة والضمير المرفوع البار بالمفصل
ونونا التاكيد ولو وحرف التخصيص ثم ان قوله من خواصه فارق
ستفهم مقدم على المتباد وهو قوله دخول قد ويجوز ان يكون
من اسما بمعنى المعبر مضافا الى الخواص فيكون مبتدأ والدخول
خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول واما اختص به

لأنه لتحقيق الحدث الفعلي أو تقليده أو توقُّعه أو تعريفه يحدث
 الماضي أو الحال وشمي منها لا يتحقق إلا في الفعل وذلك معلوم
 بالاستقرار، والتبيين كالمبين الاستقبال بقرينة سوف والذا
 عرفه بلام العهد وسوف قال في معنى اليبس مرادف للبين
 أو أوسع منها على الخلاف كأن نظر هذا القائل أو كثرة هروقه لكنه
 غير مطرد ويقال فيها شاف وسوبا محذوف سى بالقلب حكاهما
 صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون التبيين نحو وسوف يعطيك
 وجه اختصاصهما كونهما التقيض للفعل المضارع بالاستقبال
 بالاستقرار وأن لأنه لتعلق مقرون جملة بمضمون جملة فعلية
 وذلك بالدخول على الفعل ولم وتكالا لأنها التي أحدث الفعل ولام
 الأمر لأنه لطلب تركه وشمي منها لا يوجد إلا في الفعل أو لا
 انترهش وهو مجزوم مختص بالفعل فلو دخل على غير الفعل لزم
 تخلف الأمر عن المؤشر ثم أن هذا امتا بالاضافة بتكثير المضاف
 بارادة واحد من أفراد لا بتعيين أو تجوز بخواتم تجودا
 ضافة اسم الذات الميمنة إلى ما يقوم به واما بالوصف والبيان
 بتأويل الدال على التمهيد كذا في الامتحان وقال القائل العصام لا
 يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف السيد
 الشريفي أن امثالهما اذا اريد بهما انفسهما قد يتراد في اخرها
 البهية كما تتراد اذا جعلت اسما وقد لا تتراد وكله على ما

عجالة

عجالة وضعه فلا يرد مثل فلما وطالما جاء الكافة على ما ينبغي
 في بحث العامل القياسي واسم من السمود وهو العكوسمي به لكونه
 على اخويه بكونه سند اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو زيد قائم
 بخلاف الفعل فإنه بكونه سند دائما لا يركب منه وحده الكلام بل منه
 ومن الاسم السند اليه والمحرف لا يكون مندا ولا سند اليه
 وهو ما أي كلمة أو الكلمة التي دل على معنى ونعنا بقرينة كونه قسما
 من الكلمة التي أحد الوضع في تعريفها أو اكتفى بما ذكره في تعريف
 الفعل والمراد بالمعنى هو المطابق لأنه المتبادر عند الاطلاق
 والمعين بالامارة عند عدم صارف عنه وتما كان المراد يكون
 المعنى في نص أو في نفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وتجان
 ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال مستقل بالرفع
 أي بالمفهومية عن تلك الكلمة تعريفا بالمقصود وايضا حال المراد
 يعني يفهم منها ذلك المعنى بالاجابة إلى انقياد شئ اليه و
 خريج بهذا الضم المحرف فان معناه غير مستقل ويسمي ولا
 سماء اللام الاضافة معناه استقلال بالمفهومية مثلا
 ومعناه مستقل لكن الفرض من وضعه التوصل به إلى جعل
 كسبر صفة شئ فلا يحصل ذلك الفرض الا بذكره بعد ذكره
 ليحصل الفرض لا لخصر الدالة غير مقرون ذلك المعنى
 ومعنا فيه أي في الفهم عن اللفظ الدال عليه بأحد الازمنة الثلاثة
 أي يفهمه

اى يفهم منه معناه وان كان وقع فيه في نفس الامر فالاسم اسما
 دال بآدته على معنى هو الزمان ففصل مثل اسراو على معنى غيره كالغريب
 وليس منه ما دل بآدته على معنى وبسببته على الزمان فخرج به
 الفعل ومن خواصه دخول التنوين وهو فون ساكنة تتبع
 حركة الاخر لا لتأكيد الفعل والمراد ما سوى التثنية والغالي يقال
 تنزم بكذا اى دفع صورته به سطر باسفينيا والشهور ان تنوين
 التثنية ما يلحق القافية المطلقة اى الحركة التى تولد من اشباع
 حركتها احدى حروف المد ومحورها هذه القافية انما يكون
 بابدال حروف الاطلاق التى هي حروف المد المذكورة كانه قول الشاعر
 اقلى اللوم عاذل والقابن وقولى ان اصبت لقوا صابن والتنوين
 الغالى ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة كقول الشاعر قائم
 الاثاق خاوى المختبرين مشيه الاعلام لآلح الخفقن والقافية
 في هذا البيت الفاذا الساكنة سمي بالغالي لخروج الشعر به عن
 الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الحرفين
 على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس ان زيد قد
 على الحرف وان لم يوجد ولم يسمهما المقلدون في غاية
 السدرة حتى انهما لا يراوان عند الاطلاق وما سواهما
 اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على سكينة مد
 فنون في الاعراب اى القرينة وهي غير الاسم وتنوين التكثير

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضى وانا لا ارى منعا
 من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فيكون تنوين
 رجل لهما فاذا سمي به حضر بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والغالي
 بينهما لا يكون الاقنية وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم
 عوضا عما مضى واليه كيو مؤذ وحيث اى يوم اذ كان كذا
 وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسما وكذا ما فيه عوضا
 عن المضاف اليه وما في نحو جوار فحول عليه مرد السباب
 وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكور السالم كنوين
 سلطات وجمع السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن
 حبيب لانه جعل نحو عرفات وسميات على غير نمط للتأنيث
 والعلية مع وجود التنوين فيه فلم يكون للتمكن لانه لا يوجد
 في غير المنفرد وعند الزمخشري نحو سميات على استهوف و
 وتنوين التمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لانه
 تاء غير متحضر للتأنيث لدلالة على الجمعية ايضا فاذا يكتب
 بالشاء وحرف الجر لان الشاء المجتزئ مخصوص بالاسم لا الا
 ضالمة في الاعراب اعطوه الحركات الثلاث التى هي الاصل
 اعراب على سينين ان شاء الله تعالى ونقصوا من الضارع لكونه
 فرع في الاعراب خطا لم يثبت له ولم يدخل حرف الجر على الاسم
 لتخلف اللوازم عن اشره ولا من التعريف وهذا اظهر من قولهم

اللام لانهم قصدوا به لام التعريف انما ادعى اشتها سرة
وقد نيه المقرآن لا يكون قرينة للمتبدى ولو قال حرف التعريف
لكان اشتمل لدخول اليه فيه مثل قوله عليه السلام ليس من
اسير اصنام في السفر لكنه لعدم شهرته لم يتقرض له اولاته
من اللام لم تذكر هنا اولاته لظهور اختصاصه به من بيان وجه
اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه ليعين المعنى المطابق
المستقل بالاستقرار وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
ان ما ذهب اليه يسويه من ان حرف التعريف هو اللام زيد
عليه همزة الوصل التفرز الابتداء بالماكن او للفرق بينه و
بين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب اليه
البرود من انه الهمزة زيد بعد ما اللام للفرق بينه وبين همزة
الاستفهام ثم هو مل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال
كان في عين عند الكوفيين ولا ما ذهب اليه الخليل من انه الكهل
وكونه مبتدأ فاعلا مختصا بالذكور ولم يقل وكونه سند اليه
مع كونه اخر واشتمل تليينها على انهما الاصل في السند اليه و
الواق في فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقدم وحق
النسبة في التأخير وعدل عن قولهم الاسناد اليه لان المراد
كونه سند اليه وهو معنى التواتر له والحقيقة اولى واظهر وجه
الاختصاص انه الاقادة لا تكون الا بالكلية وهو من سند

وسند اليه والفعل لا يكون الا سند بالوضع والحرف
لا يكون واحدا منهما فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر
ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاسم كما اشار اليه
الفاصل الجاني بقوله اي كون الشيء سند اليه لا باعتبار
خصوصية النوع فلا يرد ان الاختصاص يفهم من الاضافة
الى الضمير فلا يفيد الجز ومضافا اي كون الشيء مضافا بمعنى
وسمى لفظا امّا اختصاصا من المعنوية فلانها سفيدة للتعريف
او التخصيص وشئ منهما لا يكون الا في الاسم لاقتضائهما او
مستقلا المعنى المطابق وذا لا يوجد الا في الاسم واما للفظية
ففرع المعنوية فتخصر بما يختص به الاصل وبعضه عامل كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المنبهة على ما بيح في العامل
المقتضى وبعضه غير عامل كانه وانت والذي فان شيئا منها
لا يكون عاملا في شئ من الممولات وحرف وهو في اللفظ
في اللفظ العرف والجناب يسمى به لانه في جناب مقابل للفعل
والاسم حيث يقعان محدة في الكلام وهو لا يقع محدة فيه
كما سبق وفي الاصطلاح ما اي كلمة او الكلمة التي دل على معنى
شامل للفعل والاسم ومخرجات بقوله غير مستقل بالفهم اي
بالمعنوية عن الدال عليه بل يحتاج لنفسه انه سند الى ضم
معنى اخر اليه هو المعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة

لا يحصل الفرض من وضعه كما في الاسماء اللادنية الاضافة كما سبق
 واليه اشار بقوله بل انه يقع لفهم حال معنى غيره وهو المقلوب
 بانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبل الوضع
 العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتفصل امر عام
 مشترك بين الشخصيات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه
 الشخصيات بخصوصه مثلاً اذا وضع الواضع لفظاً ان
 لاحظ اولاً معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد واحد من
 افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيد قائم وعالمية زيد
 في ان زيد عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ باذا كل واحد
 بخصوصه وشخصه بتوقعه في تركيب مخصوصه وكله في
 هذه التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلاً على التحقيق
 الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حصول
 فلاحظ ذلك الكلي عند الوضع ليكون له للوضع الجزئيات
 لانه الموضوع له وكذا اللفظ من وضعه الواضع يلاحظه الا
 بتد الكلي لكل واحد من جزئياته الشخصية مثل ابتداء السير
 من البصرة في شرب من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتابات
 في درست من اول الكتاب معني ان تحقيق صفون جملة دخلت
 عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل يحتاج في الفهم الى التحقيق
 منه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه والله اعلم

حال

حال ذلك المضمون من كونه محققاً ثابتاً عند المتكلم وكذا
 معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم يفتح اليه و
 المقلوب مثل البصرة فهو الله لفهم حال البصرة وهو للبتدئية فلا حفظ
 بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى و
 لفظه الابتداء ملحوظ قصد المقلوب تابع لملاحظته فمعنى الاسم
 ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعاً فيقع الاول محكوماً عليه وبدون
 الثاني وبعضه عامل لحرف الجزئي وبعضه غير عامل كهل وقد
 ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفاً
 على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد
 ان يبينه فقال ثم العامل يتم الدالة على التراخي الذكري والبر
 بئس لان بيان الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه قال
 الفاضل العصام في شرح الكافية قد يحكى ثم مجرد الترتيب
 في الذكر والتدرج في درج الارتفاع وذكر ما هو الاول في الذكر
 ثم الاول من غير اعتبار التراخي واليعديين تلك الدرج كقوله
 الى سن ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه
 الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا احزاب لها
 مستقلة بين متصلين واجاز الزمخشر وقومها في اخرو يجوز
 ان يكون استيعافية وقد صرح الدمايني في شرح المفتي بان
 ثم تكون حرفاً مبتدئاً او معطوفاً على جملة الياب الاول

في العامل او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول
 ان عطف نيتين على معمول عامل واحد اي بعد ما علمت الكلمة
 واقسامها وما يتقرب بها اعلم ان مفهوم العامل اظهر في
 مقام الاضمار سبق مرجعه اما بعده وتعيين المراد والتبيين على
 سفارته لما سبق اذ المراد به هناك ما صدق ولها المفهوم وما قيل
 الشيء اذا لم يد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد
 صادف وهذا كون المقام مقام التقريب صارف هو ما اي شيء
 لفظا او غيره او جيب تقتضي بواسطة بالتووين بسبب المراد
 بها اي سبب واسطة كون اخر الكلمة معمول او جيب
 او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد قام ابوه او ابوه قائم اي الاب
 بعربية او بنية على وجه اي طرز ومرتبة لفظي او تقديري او
 مخصوص مشعر معين كائن من الاعراب فمن بيانية او لتقدير
 من وجوه الاعراب رفع ونصب وجز وجزم فمن تقيضية
 عدل عن تعريف ابن الجاحب لانه كما صرح به الفا اصل الفصاح
 تعريف عامل الاسم والمصروف بيان مطاوع العامل فاحتاج الى
 تعريف شامل لما يحصل التقضي به ولما لا يحصل به **قوله** نوا
 سطة لئلا يتقصر التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي
 قرينية والعامل موجب بهيد وسيظهر ان شاء الله تعالى
 ولخرج تاء المتكلم لانها وان اقتضت كسرا قبلها لانه ليس

بمقتضى

بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان المراد بالواسطة
 غير ظاهر خصوصا للمبتدئ الذي التفتيح له اذ ان يبينه يقال
 والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لكن لزوم ان يخرج من تعريف
 العامل ما هو عامل بالجملي على الاصل كما محروف الحجة الزائدة
 والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلين على الماضي فلزم
 ان يحصل تعريف العامل الاصل ويكون البحث عنها استطراديا
 مع انه اصلي ولو زيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لا يصح
 ويمكن ان يقال اخرجهما عن التعريف وادخلهما في البحث اشارة
 الى الخطا وتبنيها وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من
 المبتدئ على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدئ او بعد
 تاويله بما هو مفهوم من الكلام اي حكمت على المقتضى حال كونه
 في الاسماء بانه توارد المعاني المختلفة اي الفاعلية والمفعولية
 والاضافة عليها اي على الاسماء ثم لفظ المصدر بمعنى اسم الفاعل
 واضافته من قبل جرد قطيعة لانه المقتضى هو المعاني لا تواردها
 ها كما سيظهر او بمعنى والمنية مجاز بلهنا دان اقتضاء
 المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها
 بحسبها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه
 العبارة ليست من قبل انقسام احاد جمع الى احاد جمع كما في
 اسحو ابر وكم اي ليس مع واحد ستم براءعة على ان يكون

لكل من الخاطئين رأوا واحدا من الراس وليس المعاني مع الاسماء
 مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل
 يكون للاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت
 زيدا وضرب غلام زيد ولا سماء كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب
 زيد وكرم عمرو واهان بكر فاتها اي المعاني المختلفة اسود خيفة
 لاسم لا تدرك الا بالعقول لتتنوع علام اي يقتضي كل واحد منها
 علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيأتي
 وهذا ينسب على انقسام الاحاد والاحاد وهو ظاهرة اذا لم يمنع مانع
 من ظهورها فان منع فان كان المانع حاله الاخر غير الاعراب
 الحقيقي فتلك العلامة تفترة وان في نفس الكلمة او الاعراب
 المذكور فحيلة كما يجي في الباب الثالث لتعريف تلك الاسماء ^{ان يكون} لان
 الحقيقات تدرك بعلاماتها ثم اذا اوضح ما ذكره فقال مثلا
 بمعنى مثلا اسفول به لفعل مقدراي اذ كونا لا او مفعول مطلق
 لاسم مثلا اي تمثلا لانه اسم بمعنى التمثيل في الاول جعل
 بمعنى مفعول وفي الثاني بمفعول اذ قلنا ضرب زيد غلام محمدا وضرب
 عامل لانه اوجب كون اخر زيد بمنزلة الكلمة في التعريف
 مضمونا بمنزلة وجه مفهوم فيه ايضا واخر غلام بالرب
 محكي مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي بالفاعلية التي ^{الواردة}
 هي بواسطة على ان يكون اضافة بواسطة بيانته من

بيل

من قبيل اضافة الصفة الى المصنف

من قبيل اضافة الاسم الى المصنف

فيل بنجر الادراك واصله ورود من قبل جرد قطيفة وله
 وجه اخر كما مر على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام
 بما معطوفان على الفاعلية وزيد عطفاً شين على معمولي ما
 ملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب القراء والمضام مقدّر
 وعلى معطوف به وهو المعطوف على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما
 متعلق بالودود تعلق القيام بزيد والوقوف على محالهم ووجب
 غلام جملة معطوفة على جملة ضرب لا على اوجب لعدم صحت
 ايضا مصدر الواجب اخذ اسمها بمعنى عادي عاد الحكم
 المذكور الذي هو الايجاب ههنا عودا كون اخر عمر وسكود
 بواسطة ورود والاضافة عليه اي على عمر وما كان للاضافة
 معيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا
 الثاني اراد ان يثبت عليه فقال اي كونه منسوبا اليه لافلام
 بسبب تعلق به فالعامل يحصل ويوحيد المعاني الخفية في الاسماء
 بسبب تعاقب بها هذه الجملة فذلكه تابع من الكلام وهي اي
 المعاني الخفية تقتضي ضرب علام في الاعراب الذي هو اثر العامل
 في المفعول لا المعنى المصدق على الذي هو كون الشيء معربا وهو
 احد معنييه ايضا كما سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة
 تلك الامور قال الفاضل العصام التحقيق الفاعل المؤثر
 هو التكلم والعامل هو الآلة بل الآلة هي التثنية لكون النحاة جعلوا

الالة التي هي العامل كانهما هي الموجهة للماضي وعلما انها وهما
 كاشاة الافعال المشابهة السامة فقولها المشابهة خبر المبتدأ
 كخبر في بقرينة التباين والجملة معطوفة على جملة هو في الاسماء
 توار والجملة وكيس من معطف مقولتين على معطوفين على ملين لعدم شرطه
 وهو عدم اعادة الجارة المعطوف مع تقدم الجارة المعطوف عليه
 صرح به الفاضل الهندي في محيى المصدر في مثل هذه العبارة
 وليشهد له سواد السماع من قوله اكل امرئ خبسين امرأ وناي
 تو قد باليل نارا وفيه ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه
 موزة مطلقا للاسم اي اسم الفاعل كما يصرح به وهي اي المشابهة
 السامة كاشاة في المضارع فقط لانه سائر الافعال والتحسين للقابلية
 بقوله في الاسماء قال اولاً في الافعال بصيغة الجمع واجتراح الى بيان
 المراد ثانياً الفاء في فقط خبرانية وقط اسم فعل بمعنى انته ويسمى
 اعرابه فانه مشابه لاسم الفاعل مفعول به لمشابهة واللام زائدة
 لتقوية عمله لفظاً مصدر مشابه اي مشابهة لفظاً او مشابهة لفظية
 او تمييزاً بنسبته او فرقاً تنزيلاً وكذا قوله ومعنى واستعماله
 لاسم الشبه الاول وهو الشبه لفظاً فكما ان لو اردت ان يوازنت
 المضارع اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام في لاسم الفاعل في الحركات
 اي في مطلقها وابقية نوعها اولاً والتسكنات في عدد هما
 وترتيبهما وصيغة الجمع ههنا امثالاً بالنظر الى الافراد والمثبات كالمثبات
 اوله قد

اوله قد السكون في يعقها واردة ما فوق الواحد بالجمع كالتعريف
 وليست غير نحو صناديد وبغرب ومدجرج ويدجرج مثل بمثاليين من
 المجزئين ولو مثل بمثاليين احد لهما من الثلاثي والاخر من السلاسي
 اشارة الى ما ذكر كان له وجه واسم الشبه الثاني وهو الشبه المعنوي
 فقول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيوخ اي الانتشار و
 الاحتمال لما صدق عليه على بيل البذل ولعدم العموم فيها ان
 العموم احاطة الافراد وليس فيها تلك الاحاطة عدم تعيين
 بالعموم مع انه شائع في كلاهما ولعلهم ارادوا به معنى الشيوخ
 واخصوا لبعضها فان الاسم اي اسم الفاعل عند مجزوء ومن اللام
 الموصول ليشير بتعيينه من باللام الى ان الاختلاف الجاهلي في
 حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان
 المختار مذهب سيبويه بفيد الشيوخ بين الافراد وعند دخول
 حرف التعريف عليه يخصر اي يصير خاصاً للبعض الاخير الذي
 اقتضاه الفاعل وهذا دخول بالضمير العائد الى اللام لعلها اشار
 الى انه يجوز البعض منه به لكونه موزة صورته ولذا لم يقل
 الاخر حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من
 يجعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان المشابهة بين المضارع
 واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام فعل في الحقيقة عند
 غيره كما سيجي نحو صناديد فانه محتمل زيداً وعمراناً وغيرهما والقارب

فانه يخبر بمقتضى الاسم هو قول او حرف تعريف لانها شيان
في افادة اليقين كذلك المضارع خبر مستبنا وقوله عند مجرته
عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحو ذلك ولا امر
الا مبتدأ عند الكوفيين والنون مخشرون بين ما لك وغيرهم وفي التنزيل
الى لجر نبي ان تدعوا به اي قصدا تدعوا به هتدا لا تدخل
على سوق واذا دخلت عليها تحضت للتاكيد مثل وسوف
يعطيك متعلق بقوله يحتمل الحال والاستقبال وهو وما عطف
عليه بدل او عطف بيان بحال ذلك المضارع ويحتمل ان تكون
مستبنا في قدم الحال هنا لتبادي عند التجرد فكان يسمون نحو يضرب
وعند دخولها اي دخول احداهما عليه بخبر بالاستقبال
والحال نحو يضرب وما يضرب ولينادى الفهم يعطوف على
لقول اي والشيء المعنوي لينادى الفهم فيها اي في اسم الفاعل
والمضارع عند تجرد عن القرآن الدالة على احد الاذنة حالية
نحو تذهب اوت ذاهب او مسكة لمن يتريثا او مقالية كحرف
الاستقبال والحالة المضارع واسر والآن بعد ان اسم الفاعل
او الحال لاقتضاء مفهوسهما الوقوع واما الشبه الثالث
وهو الشبه استعمالا فلا وقع كل منهما صفة لثبوتها بحسب الظاهر
واما في التحقيق فالصفة الفاعل فاعله وكذا اسم الفاعل فاعله
فاطلا في الحقيقة عليهما على المساحة او التجوز كباطلاق

اسم الفاعل على الجزاء نحو جاني رجل منارب او يضرب ولد هؤل
لام الابتداء عليها عنوان زيد المنارب او يضرب ولد هؤل
المشابهة الثالثة في الماضي بني على الحركة مع ان الاصل في البناء
السكون ولم يعرب لعدم المشابهة الثامنة ولقد احسن المصنف
في اعتبار المشابهة الثلاث بين المضارع واسم الفاعل والقوم
اعترفت المشابهة الثانية منه بين واسم الجنس كلفظ العين فلم
يتم المشابهة من الجانبين فلما اتمت هاتين المشابهتين
الجانبين فهذه المشابهة في المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا
تقضي تطلق المضارع اي تبعيته للاسم الفاعل في اي شيء هو اي
الاسم اصل فيه اي في ذلك الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المصدري
بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملة لفظا وتقدير
ويقابل له البناء والاسم في البناء بتطاول وتايغ للفعل والحرف ليس
باصليه لا اثر العامل كما في يلبس كما تقضي تطلق اسم الفاعل
للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان
بمعنى الماضي فاعرابه ليس كاشا بالاصالة اي يكون المضارع اصلا فيه
فاذا قلنا لن يضرب وكذا لم يضرب ويضرب فلن وكذا لم والعامل
المعنوي او يجب كون اخر يضرب بمنزلة الكلمة في التعريف بنفوتها
او مجزوما او مفعولا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه
لوسطة المشابهة لاسم الفاعل اي بالمشابهة التي هي الواسطة

فالأضافة بيانية لما وصل التوبة الى بيان ما هو المقصود و
 من الباب وهو احوال افراد العامل قال ثم العامل اي بيده بيان
 مفهوم العامل وما يتعلو به والمراد به هذا ايضا المفهوم لان المقنع
 للماهية كما عرفت وصرح به المقنع بقوله تعالى فما بعد المرجع
 على ضربين لفظي اي سوي الى اللفظ لكونه لفظا وسعوى اي مندوب
 الى المعنى لكونه امر عقليا فاللفظي ما يكون للسان فز دستقر خبر
 ليكون قدم على الاسم او حال منه قدم عليه لتكراره فاجز قوله
 قبه ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز
 تقديم الحال على العامل الفاعل مطلقا على ما هو مذهب سيبويه
 او بلا تقديم المتبنا كما هو مذهب الاخفش او ظرفي ليكون او محظا
 وعلى تقديم الجز لتسا تقوله فيه حالا من المستكن فيه او من حظه
 قدم عليه لتكراره او ظرف للجز وليكون او محظا وقوله حظه اسم
 يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالا من منه والثنائي
 حالا من ضمير الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان يكون وجعلها
 من التنازع يجوز عند المصولات لم يشترط تاخر الموم على العاملين
 وابن الجازي ومن تبعه شرطوه فلا يكونان تماثلا فله يكون
 وحظه وهو اي اللفظي على نوعين عامل سماعي وعامل قياسي
 فالعامل السماعي في اصطلاح النحاة هو العامل الذي يتوقف
 احواله بخصوصه على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر في علمه

قاعدة

قاعدة كلية شاملة على افراد غير متحركة قداسة على القياسي
 ليس هو ان ضبط افراد المقصود بغير فقه لا خبرا الاحكام عليها
 لفظها واحكامها بخلاف القياسي ولان بعض القياسي يتوقف
 على معرفة حرف الجر منه كالظرف المتفرق وبعض اسما الافعال
 ولان الفعل وشبهه وسماه قد يحتاج في العمل في بعض الممولات
 الى حرف الجر وهو اي العامل السماع ايضا اي كاللفظي على نوعين
 الاول عامل في الاسم والثاني عامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم
 ينقسم ايضا الى كالتسماع على قسمين احدهما عامل في اسم واحد
 ثانيهما عامل في اسمين احدهما بالاسم المتبنا والآخر ملحوظين
 في الاصل اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليها ولما
 لستيمان بعد دخول العامل عليها اسما وخبره اي لستيمان المتبنا
 اسما والآخر خبر للعامل والعامل في اسم واحد من السماع قد يند
 لكونه بمول واحد او لكونه اكثر استعمالا لاجز وفجدة اي الاسم الواحد
 يناسب اثرها اللفظي اثرها اللغوي الذي هو خبر بمعنى للعلو و
 افضاوع الى مدخوله ويحل عليه ما لا يكون الحرفية لسمي حرر وجر
 وحروف الاضافة لوجودها في مفهومها وهو ما وضع لاصنافه
 الفعل او معناه الى الاسم او المول به ولكون اثرها الحرفية وهي عشرون
 اليه قدم لبطاظة ولكونه اكثر استعمالا هو اللصاق وهو الاصل في
 سعيه ولذا خصه بالذكر لا لغير مراده قد اي معانيه بل لبيان ما يمكن

نحو يزيد داه ومرت به ولمعان اخر ومن قدومه ليوافق معناه
 وكثرة استعمال في الاستدعاء في المكان عند القريين ومطلقا زمان كان
 او مكانا او غيرهما عند الكوفيين والرجح للمؤيد باستعمال العرب
 مذهبيهم وعلازمة شجة وضع الى او ما يفيد فائدة تعاضد مقابلتها
 كذا قالوا له معان يفرح والى عقب من به المجيئة في مقابلة هولا
 شهما وفي الزمان والمكان وفيهمها نحو سرت الى المجد واتوا الصام
 الى الليل واتية الى زيد ومن قدومه على على المشايخ من حيث انه
 يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار ذاته مبتدا او بعد نحو سقاء
 من العطش وسقاء من العطش هو الجداى بعد الشئ ومن تجرره
 نحو ادت عنه الدين ذكر الدمايني انه لم يذكر البركون الا هذا المعنى
 والمجاز في اي مجازة الشئ من تجرره بعد عنه كانه المثال المذكور
 اولا كانه اخذت عن متاذي العلم وسواء وصل الى الثالث نحو ريت
 التهم عن القوس الى الصيد اولا كانه المثال الاول وعلى قدومه على اللام
 لما سبها عن في جواز كونها اسين هولا استعماله اي لاسعاده
 شئ حقيقة نحو زيد على السطح او توها نحو عيلمه دين كان ركب
 الدين وهو يحل لقله واللام قدومه لباطة هي للتعليل اي لبيان
 كون مجروره معلقة ذهنية مثل ضرب للنادب او جاذبية نحو
 خرجت لخافتك والعلامة الذهبية ما يكون معلقة في الذهن معلولة
 في الخارج كالنادب مع الضرب والخارجية معلقة في الذهن والخارج

والتخفيف

والتخفيف هو ههنا بمعنى ارتباطه شئ المجرور اما باعتبار
 الملكية نحو المال لزيد والعقل لك نحو وهبت لزيد والاستحقاق
 نحو الجمل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيد خلة هذا لام الملك
 والتعليل والاستحقاق والنسب وليس معنى التخفيف المحركا
 فلو قيل الحمد لله مشتمل على حمد لخدمته بناء على الاختصاص
 ذكره القاضى العظام وفي مقدمته لكثرة استعماله ويكون فعل امر من وفي يفي
 حرز جبر ولا خوله على الظهور والمفرد في الظرف اي للظرفية وهي
 كون الشئ قابلا للحلول فيه حقيقة نحو المال في الكس والام في الاكوت
 او تبشيرا وتنبلا نحو نظرت في الكتاب لتتزل اها طه
 الكتاب بالظرف منزلة اها طه الظرف بالمظروف ونحو النجاة و
 في الصدق والكاف قدومه لباطة وكثرة استعماله هي للتبشير
 لانه يشبه شئ مجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدومه لا صالة
 في المجازية وجا محتى بالابدال في هذيل وقراء ابن سعود
 ليس بجنة حتى حين هي لغاية اي لكون مجروره غاية للحكم
 بمعنى انه لا يجاوزه نحو اكلت السمكة حتى راسها فالتسوية كقول
 او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت الباء راحة حتى الصباح
 فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل قبله ان مدخوله
 اما جزء اخير لما قبلها او شئ بلاق الجزء الاخير في الاول
 يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر

لا يظن بيان

ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الأكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز
كون مدخولها الجزء الوسط بخلافه فان المجزوءية يجوز
ان يكون جزءا وجزءا والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره
وفيها لا يدخل المجزوء في الحكم الا بالقرينة ودرج قداسة لعدم
بدلية عن شيء بخلاف التوافق التام فالتام بدلان عن البناء
هي للتعليل اي لا نشاء وشاع استعماله في التفسير الى ان صادت
حقيقة مخرجه فيه ومجازا في التعليل قال الفاضل العصام
لو قيل ودرج للتكرار كان انب من قوله للتقليل ولا يبعد ان
يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتزني فيبتونه
معنى ودرج انتهى ويقع في صدر الكلام لا لنشائية واكثر دخولها
على النكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابن علي خلافا
للاخفش وقد يدخل على المفعول المبهمة المفرد المذكر يميز انكرة
مضوية والكون جعلوه ضمرا لبعاطا بقا للرجع وليحقها
ما فان كانت كافتة يجب دخولها على الجمل وان كانت
ذاتة تدخل على الاسم ايضا وتجوز نحو قوله دما ضربة لبيف
ما صيقل والجملة التي تدخل عليها فعلية ما ضوية في الانهر
والجزء في يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي مخد فرب
قياسا مع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء
ناويل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو من ربي دار وقفت في
ظلاله

في ظلاله وواو التفسير وتاؤه قدسها لعدم خروجها عن
الجارية ولم يذكر باء القسم ههنا كذكره مطلق الباء فيليب
وجب حذف فعلها ولا يكون للسؤال فلا يقال والله اهل
ويدخل الواو على الاسم الظاهر والياء على لفظ الله والباء اعم
منها في الجميع وخاشا قد تم لعدم خروجه عن العاسلية وان
خرج عن الجارية فهو استثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف
خلافه وعاد يقال اساء القول ما شاذ ولا يقال احسن القوم
ما شاذ زيد ذكره الرضي ذهب سيويه واكثر الصريين الى ان
ما شاذ لا استثناء حرف جر دائما وانكره افعلية لا متناعها
دخول الموصول عليه والاختصار والمادة في المبرد والاشها
تعمل كثيرا حرف جر وقليل افعلا سقيا با جامدا النضنه
معنى اذ سمع الله امره اغفر له ومن يسمع حاشا الشيطان واما
الاصح ومنه ومنه وقد يكسر بينهما قدم من خفنة ويكون
لغة عامة العرب ومنه مخفق بالجازين مخرج به الفاضل
لعمام في بحث الظروف وما نقل من قولهم ان اصله من
لم يرتفع التزمى وقد تم من لفظة خروجه عن الجارية بخلاف
خلافها للاستثناء في الزمان الماضي يعني انهما اذا اردت مجزوءها
الزمان الماضي باله يكون زمانا ما حينا لم يبق منه جزء يكون
سعدا لهما ان ذلك الزمان الماضي متبعا زمان الفعل الذي قبلها

وسبأ في الجواب في بحث الظروف
ان شاء الله تعالى

نسبتا بمنزلة رتبة مذكورة في يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ما فيها
 او نسبتها مثل ما دلت عليه مذكورة في يوم الجمعة في الاول استلزاما لروية
 من يوم الجمعة في الثاني استلزاما لروية ويكون ان لفظة
 يخرج منها الفعل المذكور اذا اريد به ذهابه وروية او عدمه وروية
 لم ينفرد بها وانما في بعض اجزاءه فهو رتبة او ما دلت عليه مذكورة
 شهرنا وسنة يومنا وسنة حيوة زيداى جميع ذمان وروية او عدم
 وروية هو ذلك الشهر واليوم او زمان شجرة ولا يستعملان
 في الاستقبال نص عليه عصام الدين قول وقد يكون اسين
 استمراد به تمام بيانها في المنهج ان شاء الله تعالى وحلا قدس
 لتفهم الحاء وعدا قدس لعدم الاختلاف في عاملية هما لا
 سنا وبعض النحاة لم يجعل حلا مع الجزاء ما بعدها حرف جر
 بل مصدر ايضا فاذا ذكره القاضى الفصل العظام ويكونان فعلا وهو اكثر
 معنى فانه حقيقة في المتن ان شاء الله تعالى ولولا قدس
 لان عمل في الفاظه كثيرة وهي انواع الضمير المحرور وهو لا متناع شئ
 هو جوابه لوجود غيره هو مدحونه يميز بها اذا الفصل بها
 ضميرى ضمير كان كما سمع قليلا لولاى ولولاك ولولا دغم
 قال يسوبه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
 حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش في جارة والضمير المحرور
 واقع فيوقع المرفوع عكسها اذا كانت ولا انت كانا فيسوبه

قال الشاعر على حالها
 عاينها بغير حياء

والجمهور تصرفوا في لولا حيث جعلوا غير العامل عاملا لئلا يلزم
 التفرقة في الفاظه كثيرة وهي انواع الضمير والاختصاص في الضمير حيث
 جعل يد لا عن غيره وابقى لولا على حاله وهو عدم العاملية
 وكى قدس لعدم نفي وذهلة يخرجه اذا دخل على ما الاستفهام
 هو للتعليل وقال الخليل والاختصاص اذا دخل على المضارع
 بقدران وكى جارة وعند البصريين اذا وقع بعد هاءا المقدية
 يقال كما تفرى الى لم يرك واعل هو للترجي تكون جارة
 في لغة حقل بضم العين مصفوفة كره الدما سبني كقول فقلت
 ارفع اخرى وادفع الصوق دعوة لعل الى المقوار منك قسب
 قال في معنى اليب هو مجموع بنقل الائمة الى البحر لعل لغة قوم
 فلا اعتداد ما قبل ان الظاهر ان الجرة هذه اللفظ ايضا
 شاذ وهذا انما هو البس على الحكاية اذ لم يسم الرجل و
 الى المقوار بالياء فلا يغير وصرح المحرر بالروية في ما شذ
 على المتن وكما فرغ من بيان حروف الجر بشرح بيان احكامها
 من لزوم المتعلق وعدم وجودها والحذف وغير ذلك فقال
 ولا يدل هذه الحروف على الفراق حاصل لحروف الجر من متعلق
 بفتح اللام والظاهر ان بدء هذه شبه مضارع ما يتبع مقادير
 بعده فيكون معربا فترم نصبه الى ابتداء اعتد عن بناء به بانه
 قطع الجار عن المتعلق به وجعل مع محرور جارة عنه لان كل

بمصدره صلة من الحروف الجارة يجوز فاعلا قطعه الهند و
جعلها خبرا عنه كانه قوله تعالى لا تشرب عليكم وعند ابن مالك
يعرب سقوب سقطه تنوينه لتبنيها بالضاف وسن متعلق
بالضمير المستتر الظرف المستقر لان الخبر الراجع المصدر يجوز
تعلق الجارة لدلالة على معنى الفعل وهو الحذف مخرج به
الفاصل الفصل شرح التخصيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر منه
وما حكى عن بعض البغداديين من جواز تعلق الظرف بالمعنى
المبنى لم يستحسنه الزمخشري لوجوب ان الحرف المشابه بالضاف والمجمل
استدائمه او اعتراضه وانعطوفة على جملة وفي غير ذلك فعل
او شبهه وهو الاسماء المتصلة بالفعل بالاستفاد او معناه
وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والزائد
منها مجرور بربط من قوله هذه الحروف واسمها مستثنى
مخوكفي بالله فاعل كفي ومجيبك ودهم من يد في المبتدأ والذائد
من الحروف الجارة الباء ومن واللام والكاف وصرح في المعنى
بزيادة عن وعلى والزائد ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والآراء
وما شاؤا خلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها
هذه المستثنيات لا تنقل اصلا بنى من الفعل وشبهه ومعناه
اما الزائد فلا تنقل حروف الجر بنى منها لكونه يقضى ومعناه الى
يجر ونه حيث لا يكون بدون نحو مرتبة يزيد وسر مست
من

من البصرة الى الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى
الى مجروره بلا توسطه مخوكفي بالله في كفي باللك وحسبك ودهم
في حبلك ودهم والقي فيه في القى بيده لم يتعلق بنى وكذبت
في رب نال يلغنه القرآن يقال يلغن القرآن تاليا وكذبت رجل
كريم لقبه يقال رجلا كويا لقبه وكذا ان قيل القدير رب
رجل كريم لقبه حصل فيه ان رجلا في المعنى فاعل حصل فلا
معنى لتوسطه بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل فلما تقررت
هذه الحرف ان لا وجه لاختيار الفاصل الفصل العظام لما ذهب اليه
الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى ما بعده مفيد المعنى
التقليل نقيضكم التكمية ولكومه المذكور في الزائد ورب لم
يتعلق لولا ولعل واما حروف الاستثناء فقد اختلف فيها و
اختار المصنف عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال في المعنى اللبيب
انها لا توصل معناه الى المجرور بل تنويه عنه كالا ولم يتعلق
فلم تنقل وقيل متعلقة ون حقه الداما بنى في شرحه قال
معنى التقدير جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايضا الى اليه على وجه تقييده
الحرف وهذا سبيل لا تنفاه عنه ولا يلزم من عدم تعلق الا
عدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له
في جميع الاحكام الا ترى ان الا لا تعمل الجر وهذه تعمل انتهى

قال المصنف في علقه على المتن اعلم ان معنى تعلقوا بحروف الجار بمعامل
 كونه اليه ووسيلة في قول سعاد وتعدية الى باسم لا يتعدى
 اليه بنفسه والا تعلق في حروف الجار هذه ولذا عرفتوها باسمها
 ما وضع لا قضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعلمت الجار ليناسب
 علمها اللفظي علمها المنطوق وليس في سائر الحروف هذا الجار
 والا قضاء واما الجار بحروف لا تتعلق بمعامل فيعبر اصله و
 بل العارض بها الحروف الواحدة فامشاهم بها الحروف الجارية في
 الصلوة والحرفية وقصور معانيها فيها يفرب بين التاويل
 واما حاشا وعدم وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها
 حروفا واما رتب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل في الحروف
 المختصة بالاسم ان تعلق الهمز بالمحذور واما الدليل على ان
 هذه الحروف لا تتعلق بمعامل فصول العاقل في الحروف الزائدة ^{اي في وجود الحروف الزائدة}
 ورتب يتعدى بنفسه الى مجرورها بشرط التعلق بعدم البعدى
 بنفسه كما مر وتولاه لعل معناه جاريا بين كنهها الجار
 غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى الا
 صغلا حتى بين الحاجة في غير حروف الجر الاستثناء فلا منها يترمل
 معنى لعامل عن مجرورها وهي متدسقة التعلق والا لصال وكون
 صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا والخامل ان هذه
 الحروف سوى الزائدة وآلة على نفعان غير الالصال كلام
 التعريف

التعريف والابتداء وهل وقد فكلا لا يقال لهذا انها متعلقة بشئ
 كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بل لا
 حطة بل هي رابطة وادوات لمعاني الاسماء والافعال فقام كل
 حرف فكلام فيه اذا الكلام في المعنى الا حطلا حتى من التعلق
 لا اللقوى وما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف
 الابتداء بمثل جيتك درهم ولولاك كان كذا ولعل زيد قائم
 ورتب رجل كريم لقيته وعلمت لزيك قائم بان يقال المراد الجار
 حسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم المعنى او الاضافة في هذا المقام
 المتعلق الهمز باللام لمراد ضرر لآل الابتداء قد قطعت زيدا
 عن غلت بحسب اللفظ لا قنصافه صد والكلام انتهى كلامه
 ثم روي الزائد ورتب تفصيل الاحوال مجرورات المثنيات
 بان على ما اى حال كان الجار ورتب عليه او على ذلك خلا قبل
 دخولها الى الزائد ورتب من كون مرزوها فاعلا او مبتدأ
 لما مر وخوما من رجل قائم او خرا مخو هل زيد بقاء و
 او سخر يا مفعولا خورا لا تعلقوا يا يدكيم او خرا مخوما زيد
 بقاء وفائدة اما تحسين اللفظ او التاكيد وفي مثل رت رجل
 كرم لقيته سرفوع مبتدأ او منصوب مفعول لفعل بقاء بعده
 لوجوب صلاته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائدة
 التقليل او التاكيد ورتب حروف الاستثناء وهو ما

مضاف الى الاستثناء
 وفي قوله حاشا وخلا وعلا شارة
 مجرور

وذلك وهذا كالمستثنى بالا على ما ينبغي من وجوب نصب
 في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم او جوانه
 وخيار البدر نحو حياة القوم حاشا زيدا او لهابه على حسب
 العلوم وفائدة تعارضه المجرور ومجرور اولا ولعل استبدا
 مرفوع المحل فادخله على مجرور اولا لا اسم ظاهر محول ولا
 وزيد وجب دفعه لانها لا تخفف الظاهر وما بعده لفظا
محول ولا يا شعر بزوي لشعر او تقدير باجز محول ولا
موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما اي حرف
جز راد لك احرف هذه المتبوع سقوط على انه
سقوط فيه للتعلق اي ما هذه هذه ان كان لجار في الظرفية
اما كان مبني في افاد في الظرفية كالبا و نحو صلوات
في الجسد او المجيد هذه ادى اي الحاجب وتبع المصنف
واما لا في الجمهور فكل حاد حالة حرف جز ليشئ وليس فيها
على انه نائب الفاعل نحو زيد فهو سقوط به فجر حرف سواء
كان لجار في اللام او غيرها او على انه سقوط به للتعلق كان
يجاز لجا للتعليل او ما بعناه كله و في البا نحو مرت
زيد للتناديب وكيله عصيت وعذبت امراة في هجرة و نحو
فبطل من الذين عادوا واخرنا او مفعول به غير مخرج البحر
كان لجار ما علا نحو مرت زيد هذه كله اذ الم ليست
المعلق المعلق

هذا هو الوجه في قوله
 هذا هو الوجه في قوله

المعلق الى الجار والمجرور وقيد ليند المعلق الى الجار والمجرور
 مما عدا هذه كما هو الظاهر فمثل كفى بالله خارج عن هذا
 المبحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى مجموع
 الجار والمجرور باعتبار ان الجار كاجز الاول من
 المجرور فيكون من تكمته وباعتبار ان الجار المعلق لا يتعدى
 الى المجرور الا ان يكون من تكمته كالهجرة والتعريف في
 هذا الجار فائدة ان اتصال المعلق الى المجرور والدلالة
 على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكر
 العامل وان كان المجرور مؤنثا او مذكرا فمؤنثا بهند
 ويسمى زيادة بيان ان شاء الله تعالى وتكرهه في اسناد
 المعلق الى المجرور وقال في مثل مرتب زيد انه سند الى غير
 مصدره المعروف كانه قيل هل مرتب زيد فقلت مرتب زيد
 اي مرتب المزاوي لعمري لانه يلزم في المصدر والنائب
عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والله يكون عينا
ولذا الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان
او مكان بل يقال ذهب ذهاب شديدا او الذهاب المعروف
او يؤم الجملة او قرن او امام المجيد او مجرد للفعل عن الدلالة
على الحديث كما اذ قلت ذهب معنى وقع ذهاب والحق
في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور

حفظ على قوله انه سند الى ضمير مصدره
 الموقر بريدان التكرير بقولون اما بان
 مسند الى ضمير مصدره المعروف الى مصدره
 التكرير بقوله الفاعل عن الدلالة على الحديث
 المجرور

جواز الاصرين فيكون اي المجموع كما هو الظاهر والى الجبرور
 على ما هو المراد مرفوع المحرك على انه نائب الفاعل له خوبير
يزيد و محمّد القوس و مزي للتأديب و ذهب في يوم
 الجمعة و يجوز تقديم ما الى الجار و الجبرور الذي عدا هذا
 اي نائب الفاعل من الجار و الجبرور على سئلته خوبير مرت
 في يوم الجمعة مرت و للتأديب مزي لانه فضلت ولم يمنع
 من تقديم مانع و اما نائب الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل
 استنع تقديمه كالفاعل و ما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى
 اولئك كان هذا سؤالا ان عنه فاعل سؤالا قدّم عليه
 مؤل بانه كان هكذا في اصل المعنى و قدّم عليه فكان فاعلا
 لمفسره و قد يجوز المعلق و ذكره اكثر و لانه قد كان
 كان المعلق المحذوف فعلا اصلا حيا و تحفيضا بامثا
 اشارة الى اخبار مذهب الاكثر قيل لهم البهريون
 وقال الفاضل العصامي اكثر النجاة من البهريين
 والكوفيين في الظرف المقر من ان المقدرفيه فعل يكون اصلا
 في العمل و مذهب الاقل و هم الكوفيون و اكثرهم سنهما
 ان المقدرفيه سقطة لكون المفرد اصلا في الجز و غيره
 ولكن الحق و بالقبول احو ان يقدّر فعل ان اريد الدلالة
 على الزمان و لا في غيره و لا خلافة في الصلاة و جواب الفسحة
 فعل

فعل لانها لا يكون الا جليتين و لا فيما بعد امثا و اذا ان
 صفة لا يختصا صهما بالمقدرفيه و امثا عندكم فزيد و خرجت
 فاذا بالباب زيد و امثا لا كفاية به لان الاصل و يجوز
 ان يراد بالفعل ما يدل على الحدوث عاما لكل فعل كالكون
 و الوجود و الحضور و الثبوت و الاستقرار يقال كان الاكل
 و القرب و غير ذلك بتضمن الجار و الجبرور اي مقهوما
 معناه سنهما و التضمن لازم للقوم بوجود حيث وجد القوم
بسم ان اي الجار و الجبرور ظرفا مستقرا اي مستقرا فيه و الظرف
 عند الحاجة اسم لظرف الزمان او المكان ثم يتا صوا فاطموا على
 الجار و الجبرور ايضا فوجه لتسميتهما ظرفا هذا و امثا كونه
 مستقرا فيه فلا استقرار معنى الفعل و علمه و غيره و اعرايه
 فيه بان يقال كل سنهما اليها على ما بان ان الله تعالى نحو زيد
 في الدار اي حصل او حاصل وان لم يكن المعلق المحذوف
 كذلك اي فعلا عاما تنضم اليه الجار و الجبرور بل خاصا
 اعلم يجوز سئل اي الجار و لو عاما بسم ان ظرفا لقول
 او ملغ اي فاعله غير ذلك من الكلام لعدم انتقال شئ الى
 مما ذكره نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقريته حالية او مقالة
 كما ان قيل اين اكل زيد فقلت في الدار اي عصم و مرتت يزيد
 هذا مذهب عائشة النجاة و حقوق بعضهم ان المعلق المحذوف

في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اناسا والذ
هن اليه ذكره الفاضل العصام وقال في معنى اللب واستقر
المفعولين المكون المطلق او الفعل العام انما هو لوجوب الحذف
لا يجوز ان ينتهي وانما قوله تعالى اراه مستقرا عنده الاستقرائية
بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام كذا في مكثته الفصل وقد
يحذف الجار والاكثوان يذكروا هو اي حذف الجار على نوعين
النوع الاول حذف قياسي يمكن لبيان قاعدة كلية حيث
يرجع اليها المعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع
فيه مخصوص مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في لغة
حذفه من نحو سرت يوم الجمعة وصحت شهر او النوع الثاني
حذف سماعي اي لا ينصب ايضا بديل يجوز في كل جزئي
الى السماع وسنبتين كذا ان الله تعالى فالشعر من الحذف
في ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذفه كما
يعني اذ كالا لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرفية
كما ان الشايع في القليل اللام وجواز الفاضل العصام تقديرها
هو بمنزلة نية قبلي اي قبلي ان كان المفعول فيه
ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى بولول
فهي لافية لا ببيانيتها كما توهم وتلك به على ان المفعول فيه
ليتم ظرفا ايضا منهما كان او محذورا يجوز رجوع ضمير كان

الى

الى الظرف فايها منه باليهام مدلوله الذي هو الزمان والى
الزمان كما في قوله تعالى كمثل الحار مجل اسفادا والمبهم من
الزمان ما لم يعثر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود
ما بغيره ذلك كالיום والليل والنهار والسنة ثم المراد
بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لا بضمه فانه لا بد فيه
من اظهاره وانما نحو يوم الجمعة صفة فليس الضم فيه
فلما بل هو مفعول به على سبيل التوسيع ووجه حذفه من
المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيقع التصابه به بلا
وسيط كالمصدر ^{اي مرفوع} وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود
محمول على المبرم لا اشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا
او زمانا وصحت شهر او يوما الاول للامور والثاني للثبات
وقد يعبر المصدر زمانا توسعا محذورا فعا ونفعا وجرنا
عبارة القوم اي في الوقع الخ او كان ظرف مكان منهما المحل
على الزمان المبهم لا اشتراكهما في الابهائية بعضهم فسر كان
المبهم بالنكرة وروى في قول بيت وسجد فيه مع كونها
محدودين في الخروج نحو امانك واجيب عنه بغير تفرق
الجهات الستة مثل غير ومثل وقصر بعضهم كازمان المبهم
ومرر بمخرج المقادير المحسوسة مع جواز حذفها منها قياسا
وبعضهم بالجهات الستة فافطر الى القول بان ما عداها

نحوه عليها فعدل الموضع عن كل سنها واتى بعريف جابح
ومانع وتشتني ما تشني ولقد اصاب فقال وهو اى المكان
المبهم ما اى مكان ثبت له اى لذلك المكان اسم وهو ظرف
المكان بسبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان غير داخل اى
ذلك الامر في متناه اى سمي ذلك الاسم اى غير جزء منه بل
خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الظير الى
جزء المكان فيثبت بحيث تقدير المضافا متناه في جانب الجزى
اسم ما اوفى جانب المتبدا اى ومعناه فيثبت الاوضح الا وجزان
يقال وهو اسم ثبت المكان بسبب امر غير داخل فيه كالحجرات
التي وهي تسميته بالسمي وهي امام وقدم وخلف وميمين
ونيسار وشمال وفوق وتحت نحو جبلت امام زيد فان
المكان الذي جعل الالهام اسم له لبس زيد مكان خارج
عنه زيد وقصر عليه الخلف وغيره وعند اعيد الجار ليعين
المعطوف عليه نحو جبلت عند اى خولك اى في جماعتك
فان عند غير مختص بالحفرة بل ليقعها وما في الجمالية كالدار
ولدى بمعنى عند لكن مختص بالحفرة والقه ثبت مع الظا
فهو يتقلب يا مع المضرة كالق على والى وحكى سبويه
قوم لداك وعلاك والاك ووسطه يكون التين معنى
بين في الصاح كل موضع يقع فيه بين فهو وسطه باسكون
نقول

نقول جبلت وسط القول كما تقول بين القوم وبين
واذا وحذاء ولقاء هذه الثلاثة بمعنى الجهة وكالمقارير
المسوحة اى للعلومه بالمساحة المقارير بجمع مقدار
وهو القدر وقد رثنى مبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك
القول نحو فرسخ وهي مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
بأثنى عشر الف خطوة وتلك المساحة يعرف داخلها فيها
وسيل وهو ثلث الف فرسخ ويريد وهو اربعة فراسخ الاجابنا
اثنى عشر من فراق المكان المبهم يعنى محذوف قياسا من فراق
المبهم الاجابنا وجهة ووجهها كلها يعنى ووسطا بفتح
اليتين وهو المكان الذي ليمتوى اليه المساحة من الجوانب
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم مكان
وهو تعريف او سمى مشقوكان بزيادة الميم لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يدل على القرار ولونه الجمل نحو المشكول
والعرب والكل فانها فراق مكان يسهم لان المكان سمي
متكلا ومفريا وما كالا ويغرد لك بوقوع الحذث الذي
وهو القتل والعرب والا كل وغير ذلك فيه وكل واحد منها
غير داخل فيه والحكم كذا ان كان اسم المكان ملتبسا بمعناه
اى بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلقه اى عامله ملتبسا بمعناه اى
بمعنى الاستقرار نحو مقيم ومكان فان القيام والكون يستلزمان

والبعدية الممنوعة ان تكون رتيبة نحو الدار دخلت وانما قرنا
الوصول بالمكان لا لا بد من اظهاره في غيره نحو دخلت في الدار
لما روي في مذهبي في حنفية روح استعمال الدخول باظهاره في
المكان لان جعله سبوبة شيئا لا نحو دخلت في الدار مما يؤيد
كونه مفعولا فيه في الرضى ان حذف في كثرة استعمالها وقال
عصام الدين لكمال مشابهة مذكولها المفعول به حتى ذهب
الحجرتي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل سغاها بدون المعلق
ويدفعه انه لا يعقل بدون المعلق بوسطه في المفعول به لا يعقل
الفعل بدون بلا وسطه جرو وما يؤيد كونه مفعولا فيه
كونه مصدره على فاعول وهو من الاوزان الغالبة في اللغة وان
نقيض الدخول وهو الخروج لازم بلا خلاف نحو دخلت الدار
ونزلت الحان وسكنت البلد والموضع الثاني من المواضع
الثلاثة التي يحذف حرفيها في المفعول له يحذف منه اللام
وقيل او سغاها قبلها اذا كان مذكولها فعلا جروا كما اذا كان
غير فعل مثل جئتك اللسان وجئتك للعمل كائنا لفاعل الفعل
الاصطلاحي فاكفي بهن شبه الفعل او المراد الدال على الحدث
فيتمسك ايضا مثل انا خارج من الدار خوفا المعلق به بان
فعلها فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل غير الجراح
قوله ومقارنا اي ذلك الفعل له اي للفعل المعلق على فاعل

لا على فاعله في الوجود بان يتحد زمانها او يكون زمان احدهما
بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب حبسا فان زمان لقعود
بعض زمان الحرب وشهدت الحرب اي قاعا للصالح فان زمان
اي قاع الصالح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة في الوجود
انما يحذف نفس الامر ونما في قصد التكلم فقط فيقع المثال
الاخير وان لم يوقع الصالح بالمقارنة الخارجية ليت بشرط
بل يكفي للمقارنة في القصد وانما اشترط هذه الشروط لانه بهذه
يشبه المصدر فيعلق بالفعل بلا وسطه تعلق المصدرية بخلاف
ما اذا احتل واحد منهما ولم يشترط التكرار ان الغالب في
اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التأكيد
كما ان الغالب في الجرو التعريف فحضر بزيادة تاديبا
اي قاعا للادب فاعل الضرب وسيلة للتأديب كالشمع
والنصيحة وغير ذلك في التزمي يفتح ان يقال الضرب هو للتأديب
وبسبب قال الفاضل العصامي فيه نظر لان التأديب يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشمع
وغيره بخلاف كرمك لا كرامك بباضا فته الى الفاعل
لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لو لم يذ لك امين
لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين المفعول فيه
والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار يتصب الجرو على

مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبين المحل لعمل الجار
في لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل بغير هذا
النصب اللفظي وغيره كما في لدى لانه معرب عند الرضى فنصبه
تقديرى وكفى واذا فنصبها محلى لكن انقل من المحل البعيد الى
المحل القريب لئلا يجرى مجرى الجرح منه ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع
ان كان نائبه يعنى لا يلقى مجرى الاقياسا ولا شذوذا
لالتفاق وظل في عبارة انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق
الرضى ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الجاجب
فعلى هذا فكلام المعرفى لا وقع وانما المفعول فيه فقد
اختلف في لانه الظرفية قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد
فحرف مع زيد سند الى ضمير المصدر ورجحه المتعدي الاستحسان
وسمهم من جونه مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه في اكثر الا
ستعمال وعليه قولهم ان معه في المفعول مع نائب الفاعل
ويرفعه وعليه قراءة لقد تقطع بينكم بالنصب والترفع و
نصرتهم بان فاعل على كلا التقديرين ما طلاق كلام المقدر
في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له
وقوع المفعول فيه ان النصب علامة قصد العلة والظرفية
ولوقات النصب في المفعول له فانت علامة العلية فلا يعرف
كونه مفعولا له فان عليته وقصدتها انما تعرفان بالنصب بخلاف

المفعول فيه

المفعول فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو كانت
لم يعرف قصد الظرفية ولا ياتى سر به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه
سند اليه وانما ظرفية معاوية من نفس الكلمة كذا ذكره
الفاصل العصام ثم انه في قوله وفي هذين متعلق بنصب
للقدر المفسر بالمذكور لان اد التقدمة معنى الشرط مانع للتقديم
محمول ما بعده عليه واذا قرأ حذف عند المحققين بقولون
ان اذا استنوب لغيره ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى
عامله نظير من الشرطية الذي عامله الشرط المحمول له اول نصب
على ما عليه الجمهور من انه خافض الشرطه منصوب بحواب
وان اعتبر بجردها عن معنى الشرط فتعلقها بنصب المذكور
والجمله الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة والموضع الثالث
من المواضع الثلاثة ان المصدرية وانما يستدركون وتكون
التخفيف نحو سرت ورمى ان قد اكرمك زيد فالجار اى جار كان
يحذف منهما فيلما اى حذف قياسا او حذف قياسيا لانها
حرف موصول طويل يصلته فاجازوا فيها التخفيف بحذف
حرف الجزاء **فوق** **فحسب** وتوكل ان حاء الاعى اى لان
جاءه الاعى وقوله **تق** وان السدجد الله اى لان السدجد لله
وخو اياك ان تضع وفلك اى من ان تضع وياك اى
ممنع وفلك اى من اى **الحذف** السماعي في اى موضع

هذا ذلك الموضع هذه المواضع الثلاثة المفعول فيه و
المفعول له المذكورين وإن كانا مما أي من موضع شفع
س. العرب في القراءات أو غير أي يلزم فيه التماهي في حفظ ما سمع
ولا يقاس عليه أي لا يجزى قياس عليه ثم أي بعد بيان
مواضع الحذف متقفي القياس على الأولين بعد الحذف أي
حذف الجار في غير الأولين أي المفعول فيه والمفعول له وغيرهما
الثالث من القياس والتماعي إذ قد عرفنا أن الأعراب المحلى
فيهما يتنظروا ولا يبقوا على الجرح بالانفاد **ان توصل انت**
متعلقه أي الجار إلى الجرح أي فعله قبله بلا واسطة وتعطيه
الأعراب الذي جاء منه كما أشار إليه بقوله فتظهر انت
الأعراب المحلى فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما في ان
مع صلوات وبعض التماهي لزوال المانع منه وهو مشغل
لفظه بالأعراب الحقيقي وهذا مذهب سيويه لأنه تعالى
في الأولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لا بهما حاله اول قلته
وقال الخليل والكشاف يبقى على ما كان عليه من الجرح قال الرضي
والاول اولى لصف حرف جرح عن العمل مقدرة ومحو الله
لا فعل نادى وهو المنع على المفعول آية والرفع على التثنية
وليس أي ما ذكرته من الحذف وغيره حذفاً وإنما لا لوجود
ها نحو قوله تعالى واختار موسى قومه أي من قومه و

نحو

استقرت الله ذنبا أي من ذنبا أو لذنبا ونعاه الجزاء له
ونحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر أي مشترك فيه واستقرته
حذف الجار وانتقل دفعه من المحل البعيد إلى المحل القريب الذي
هو محل الجرح قبل حذف الجار وان مع صلوات ان جاء اللاحق مقبولا
مقبولا لمعبر لا مجرور بلام مقدرة ونحو عجب وهو
تفيع وفك أي من ان تفيع مرفوع على انه نائب فاعل لا يجب
وقد سبق الجرح واذ كان النقص به لفظا لله عند القراءين
والكوفيين يجوزون الجرح في كل مقسم به حذف جاره وان
كان بلا عوض مخوذة الكعبة لا فعلن مجرورا على التدويز
ان كان بلا تقويض وان كان معه يلزم الجرح ويقوس مع لفظ
الله تعالى التبييه وهمة الاستفهام كقول الجاهل للخبز
الخبز الله ليقوم من عبيد من عبيد فيقولون كذا وكذا
في تقويمهم الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف
هزة الله مع الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف
الف لالتقاء الساكنين وقطع هزة الله لدفع الساكنين
وقلب الف هاء هزة كما في الضالين في قراءة أبي أيوب و
التخينات والترتيب في الحسن كالترتيب المذكور وقام
بجسه في شرح الكافية للرضي نحو الله لا فعلن يا جرحي والله
هذا على وقوماء في شرح التسهيل وقال الرافعي وتبعه عصام

الذين لا يحدفون ادوات الصنع الا الباء لا صلة ولا
 يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين او مختلفين
 الكائنين بمعنى واحد كائين بدو العطف والابدال او تعلق
 بتعلق اذ بهما يحمل نوع مغايرة نحو ضربت بالعطش و
 بالسوط ومرت برزق يا خيلك وعجيت من زيد من يده
 او من علمة بفعل واحد تعلق ايضا بقوله تعلق من قبل
 اكلت من ثمره من تفاحه لان عمل العامل يتنى على اقتضائه
 المعمول فان عمل في نوع من الممول لم يبق له اقتضاء الى غيره
 من هذا النوع واما ان لم يكن نوعا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما
 بفعل واحد لانهما ليسا من نوع واحد فيقضيها فعل واحد
 نحو ضربت بالعصا للتأديب فلا يقال مرت بزبدان و
 بل وبعمر وشال يكون الجارين ملفوظين والمجرور و
 مفعول به غير مخرج ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت
 بل ويوم السبت واجاز فيه مقدر والمجرور ومفعول فيه الجار
 هذان ملتبان بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتقدير
 وكانت من غره من نقاحه بتكرره واما عكس الترتيب
 ليكون المخالف اقرب لما حالفه بقدر الامكان واما اجاز
 هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى واحدة الاول بل الاول
 للزمان والثاني للمكان مخرج به الرضى في ذلك في البلدة يوم
 الجمعة

الجمعة وفي الثاني وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل
 واحد بل الاول تعلق به حين اطلاقه والثاني بعد ما قيد
 بالاول فكان المعنى دفع الاكل المبتدأ من الثمر من التفاح
 بخلاف المثالين الاولين فانه لا يقع وقع من ضرب يوم الجمعة
 يوم السبت ولا وقع من المراء ويزيد بمرور هكذا استفيد من
 كلام صاحب الكشف والبيان في قوله تعالى كلما رزقوا
 منها من ثمرة الاية ومن كلام العلامة التفنان في
 شرح التنبير وصرح به السيد السند كاشته ويمكن اعتبار
 هذه المثال الاول ويمكن ان يجعل من تفاحه بدل البعض
 باعادة الجاء قال الرضى التنبير قولك في العراق في بغداد
 وفي رمضان في الحاسر بدل الجز من الكل ولينعني من لغير
 لشهرة الجزئية والاصل في الحين المبتدأ والخبر في حال
 الاصل شيئا لهما وخبره بعد دخوله كما سبق على قسمين
 ايضا اي كالعامل في الاسم قسمين منها منصوبه قبل مفعول
 وبته وقسم منها على العكس اي مفعول قبل منصوب القسم
 الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار جمع القلة ستة
 منها تسمى سبعة السبعة احرفا قال الصدوق كان لهذه
 الحروف مفهومات كلية مثل ما شاب الفعل وعمل علم
 الفرعي ومخوة وكانت لتلك المفهومات افراد

ذهنية لو حفظت اجمالا مجرد عنها يجمع الكثرة وقيل غير ذلك
 تشبهه بالفعل لفظا ومعنى واسميا لفظا فكأنه لكون
 لها على ثلاثة احرف فسادا اي قد هلك عدد حروفها
 عن الثلاثة صاعدا الى القوة لا ساقلا الى النقص فاللفظ
 باللفظ محذوف عامل في الحال اي ثلاثيا ورباعيا وخامسا
 مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل فان كثر وان كثر
 وكان كقطع ولكن كضاربين وليت كليس ولعل في بعض
 لغاتها وهي لعل كقطعون ولفح او اخرها وحفظ حركات
 او اخرها بنون الوقاية كالفعل واسما معنى فما اصل وجود
 معنى الفعل وهو الحدث في كل منها فان وان بمعنى و
 حقيقت وكان بمعنى شئت ولكن بمعنى سدرت وليت
 بمعنى تميت وفعل بمعنى توجيت واسما لفظيا فلما زلتها
 الاسماء وبالفعل التقيد وخاصة لوقوع مرفوع وصنوب
 بعدها ولذا علمت بملء الفم وهو تقييد للصفوب على
 المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا لما شابهت بالمتقدي
 علمت اولاهم الخاص به وهو النصب والرفع عام لكل
 فعل ان وان هما التحقيق اي تحقيق مضمون جملة دخلتا
 عليها بعد جعلها في ثوابل المفرد وان ولذا استعملان
 في مقام التحقيق وكانت حرف برأسه على الصحيح وقال

الخليل

الخليل انها مركبة من الكاف وان للتشبيه اي تشبه
 اسمه بجذبه وقال الزجاج هذا اذا كان الجذبا مبداء وان كان
 مشتقا قلظن واخو ما قاله العلامة التفتازاني في شرح
 التلخيص من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء كان
 الجذبا مبداء او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا
 باسد قلت كان زيد اسدا واذا اردت تشبيهه قاحدا
 لشخص قائم قلت كان زيدا قائما اي كان زيدا في حال قعوده
 شخص قائم واذا اردت تشبيحا وطينته قائما قلت كان هذا
 بقري افنة بقريا واذا اردت تشبيها وطينته قائما قلت كان
 هذا قائما اي اظنه قائما والمصير لكونه في مقام تعداد العامل لا
 في تفصيل المعاني اقتصر على ما هو الاغلب ولكن مفردة عند
 البرهان للاستدراك اي لوضع كونهما من الكلام السابق
 فاذا قلت جاني زيد فكانت التاميم لكونهم ان شاء الله
 عمر وايضا لما بينهما من الالفه الثامنة بحيث لا يفرقان قد
 فعه بقولك لكن عمر لم يبي فلذا يقع بين كلامين متغايرين
 نصبا وايضا لفظا ومعنى كالتمثال المذكور او نعتي فقط كما ان قلت
 زيدا خيرا لكن عمر اغب قال الفاضل العصام هذه الاربعة
 لا يخرج تجمعا عن الاخبارية انتهى فقوله في تفسير
 التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه وليت ليس على ما

ينبغي ان يجعل الانشاء على معناه اللغوي اى الدلالة على التشبيه
 وليست هو التمثيل اى لانشاء مجازية حصول معنى ترقب حصوله
 ام لا فيدخل على الممكن محوليت اى ما لا فاجح وعلى المتنع محوليت
 الثبات يعود واجاز القرأ والكسافي محوليت زيدا قائما والقرأ
 بول باتمى زيدا قائما والكسافي يليت زيدا كان قائما و
 تمسكتكما ياليت ايام الصدا واجعا والمحققون على ان
 رواجعا حال من غير الخبر المحذوف اى ليت ان زيد ايام الصبا لها
 رواجعا وقد دخل على ان المفتوحة محوليت ان زيدا قائما
 فيقول سيبويه مع محولها سباد مستأسم لب
 وخبرها والاخضر بقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائما ولعل
 للترجي اى لانشائه وهو توقع ممكن لا وثوق بمصولة
 مرجح محول لك تعطينا او نحو في محول لعله بموت الساهة
 واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القرأ من العظيم كسامة
 انتظار غير الموثوق محضونه عليه تعا من ذلك علو
 اكسيرا ونحو ما قاله سيبويه ان الرجاء والانشاء في نقلها
 ان بالغا ليس كقول تعا لعله بتذكر او مخني فالمعنى اذ هما
 التما على جائكما ذلك من فرعون واجاز لا اخضر دخولها
 على ان المفتوحة قياسا على ليت كما قيلت عليها في جوان
 نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء ولا تقدم **سواء**

لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها
 ولا معمولا معمولها فلا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة
 وفيها مصدر ريتها لانها مع لها في تاويل المصدر وجب
 لها اى حروف المشبهة الفاعل صدر الكلام اى الجملة التي دخلت
 عليها من حيث انها جملة فلا يرد ان ان لها صدر الكلام
 دخلت عليه فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم من
 ان يكون سند لها مقصود الذات محوالة زيدا قائما او لا خوزيد
 انه عالم وانما وجب لها المصدر ليعلم من اول الامران
 الكلام من اى نوع تأكيدى او تشبيهى او غير ذلك فيفسر ان
 المفتوحة لما كان الاستثناء من الوجوب وهو لا يدل الا عدم
 الوجوب وهو لا تقع في الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال
 فلا تقع في صدر الكلام **ان** اى لا بالنظر الى مدحولها
 بجزء جله عن الكلائية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدحولها
 جزء منه لا لباسها بالمكسورة ولما لم تلتب فيما بعد ما ولولا
 وقعت في صدر كلام جعلت جزء منه خوفا انك عالم فحسن
 ولولا انك جاهل لا كيتك لانه لا تقع بعدها المكسورة وتلقها
 ما الكافة عن العمل فتلقى اى ينهل عملها وسمع اعمال ليت نوقالت
 الا لتمام هذا الحام لنا الى حماننا او نصف فقد اى فقد حصل هم
 والافاء اكثر واذا عملت فما زلت جرفية كما في قوله **كلا** فما وجهه

وروي ابو الحسن الاعمال في انما وثما ولم يسمع في علمنا وكما نأول وكما
ويجوز التقياس على لتيما عند الكسائي وقال ابن درستويه ان
ما نكرة مبهمه بمنزلة خبر النشان فتكون اسماءها ونحوها بعد
خبرها وتدخل جملتها في ويجوز دخولها حين الالفاء على
الافعال لانها لما لم تعمل لم يتم كونها مدخولها صاعدا للمعمولين
وهذا في غير ليت وامثالب فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال
لتيما قام زيد الا عند ابن التبرج وطاهر الفقهيني كذا في معنى اليب
نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب فان الكسوة لا تغير معنى
الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل تؤكده ولذلك جاز العطف
على اسمه بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيد قام
وعمره او تقديرا نحو فاني وقيما ربها القريب وجوزل الام
الابتداء على الخبر وعلى الاسم المفصول او على معمول الخبر الذي بين
الاسم والخبر كراهية اجتماع اداتي التاكيد وتعام تحقيقه في شرح
الكافية وان المفتوحة مع جملة اي مع اسمها وخبرها لا
الذين كانا جملة قبلها فالسمية مجاز كوني وقال الفاضل العصام
بل حقيقة عصرية في حكم المصدر اي ان المفتوحة تغير معنى
الجملة وتجعله كالصدر نحو حقك قائم اي قيامك ولذلك
لا يجوز العطف والدور المذكوران فيها خلافا للمفرد فانه
يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان تجعلها كانهما مصدر
مضاف

مضاف الى الاسم في الخبر المشق او مصدر كذلك بالحق يا مثنوية
في الخبره كما في العجني ان زيد انسان اي انساني او مصدر من
ما دة كما في حق ان زيد حنون اي احتون لك في الجامد وان كان
الخبر مكتوبا يؤخذ مصدران احدى مضاف الى الخبر المضاف الاسم
نحو العجني انك لا تكريم اي انتفاك اكرامك او من وصفه الخبر مصدران
كذلك كما في قوله لك ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانسقاء فقا
هتتهم ومن خبر الجملة الشريطة الواقعة خبرا نحو بلنفي ان زيدا
ان تعطه لشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اي شكر ابيله
وقت اعطاه لك او الى الاسم نحو بلنفي ان زيدا ان تعطه لشكر
اي شكره اياك او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم ما خوذ من
خبر الخبر نحو بلنفي ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي من
اجا يكون ان المكسوة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب
الكسر وكسرهم في الفنون او الكسر بمعنى المكسوة اي ان المكسوة
في مواضع الجملة في مواضع تنفسها جمع جملة الادنى مواضع او الجملة
يجمع المفرد او افراد جمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد اي موضع
يقع فيه المفرد وما شق الاجمال الى التفصيل قال فكسرت اي ان
خبره موضع الانشاء اي فلتكسر وهو المبلغ من لفظ الامر كما
نقروا محكم وقربت بالكسر حال كونها في الابتداء اي في ابتداء
الكلام وذلك بان لم يكن من تنبيه كلام قبله بان لا يكون لفظ

قوله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجعل خبره منه بل استوفى نحو
قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجملة المصدر فيه ظاهره
في مقام جواب القسم يعني اذا كان جواب القسم لان جملة خلافا
للكوثرين والبر اذا لم يكن في خبرها لام الابتداء فانهم يجوزون
ون الفتح حينئذ نحو والله ان زيدا قائم في مقام الفتح يعني
اذا كان نت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة
وسباني نحو قوله تعالى واتيناها من انوار ما ان معاجلة لتوابعها
وفي موضع الخبر عن اسم عين اي عن اسم مدلول ذات عليا نحو
زيدانه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتخاذ
بين الابتداء والخبر ولو فتح يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل
ولو كانت خبر عن اسم حدث ان كان صيغة المعنى الكسر كسر
نحو العالم ان حسيروا بالجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح نحو ما سولي
انك جواد وفي جملة رجبت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء
لانها على ما مر تجامع المكسورة لا المفتوحة نحو علمت ان زيد
القائم ولولم تدخل اللام وجب فتحها لكونها مفعولة وما
كونها بعد القول وما يستوفى في بعد فز يستقر مستوف محلا
معطوف على ما سبق من الحال ونصب اللفظي حكم في ما جاء
من عاملة القرى عن الظن الغير الدال على معنى الظن اي الكاشف
بمعنى التلطف لان تعلق القول بشي انما هو بحكاية فلا يتصرف

في

فلا يتصرف في مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ
والمعنى باق على حال ولهذا لم يدخل في قوله مفعولة لان المراد
بوتويعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها وانما وصف
بالعراق عن الظن لانه لو لم يعرفه كان في حكم افعال القلوب
فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتداء اي
المشوبة الى الابتداء بان ابتدئ الكلام بها لا العاطفة
وشبان كلامها تدخل على المفرد فوجب الفتح بعدها
نحو انقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وحتى هذه يجب ان يكون
مدخولها سببا لما قبله وبعد حرة التشديد وهي نعم
وبلي واي واجل وجيروا لاختصاصها بالجملة سوى اي
فانه يختص بالقسم نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيدا او زيد قائم
وبعد حرة الافتتاح اي حروف يفتح بها الكلام وهي الاوامر
وقال اختصاص الاولين بالجملة وهما كذلك الا انه يدخل على اسماء
الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وهما ان زيدا قائم وبعد
واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة نحو قوله تعالى وان فرقا بين
المؤمنين كارهون رجاء في زيد وان قلنا ركب وفتح
اي ما رثها حال كونها مع مدخولها فانه لا يوجب انك قائم
والذا بنية امتداد اخذ فيها لكونها في حكمها او مفعولة لانه في
الاصل مفعولة ومفعولة نحو علمت ان زيدا قائم ومبتدأة نحو

عندي انك تام ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
لوجوب اقر هذه الامور والمضاف اليه حيث جملة يجب
الاشارة مفردة يجب المعنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة صرح به
الروني وكذا مثل يوم ثما ايضا الى الجملة نحو خرجت يوم انك
وارسلته ايضا واجب الفتح صرح به القائل العصام وقيل
ان ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجوانان
يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لولا ان اي ما بعد فاعل
لاختصاصه ولو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا لكونه في حيث و
جوز وادخول حرف الشرط على الاسم فهو يجر كونه متبدا عندهم
كقولك قائم كان كذا والجمهور التزموا الفعل في خبره بعد
لو اذا كان مستقارا جوتا بن مالك غيره فنشأ المصنف
على مذهبه على مذهبهم اي توثبت قيامك وبعد لولا الا
متناعية والتجيم الى التخصيص لا يساعده قوله لا متبدا قال
سيبويه متبدا غير محتاج الى الجرح لتضمنه السند والمتدا اليه
فيل متبدا كذا في الخبر قيل بقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر
وذهب البرد والواجح والكوفيون الى ان بعد لولا هذه
فاعل الفعل المقدّر كذا المعنى فلولوا انك ذاهب كان كذا
اي لولا ذهابك موجود وبعد المصدريّة التوقيفية اي
المنوية الى التوقيت بدلائلها على الوقت وينابتها عنه
صرح

صرح به الروني في شرح الكافية او بتقدير زمان مضاف قبلها صرح به
ايضا في موضع اخرية لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاصه من المصدريّة
توقيفية لا ولا ولذا ظهر في مقام الاضمار قيل بتقديرها بها ولا
لانها المصدريّة مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيفية خاصة
لانها ان تفيد المصدريّة فلا حاجة الى ما وكان تقع في قلبه ان كذا
من ما وان تفيد مصدريّة مدحولة فما الظر فيه ثم رايته ان
فصل التفسير قالوا يمثل قول في قوله تعالى ولو ان بيننا وبينه
امدا بعيدا وفي كلام المعنى ايضا ما يدل عليه قوله الحمد بالفعل
لما في لفظا او تقدير امتثالا او منقيا بال قول تفيد في ما لم تلقني
ومعناه الاستقبال عند سبويه ونقل كون فعلها مضارعا
قال الروني وجوز غيره الكمية وهو الحق وان كان قلبه لا كما
يصح البلاغة بقوله الدنيا ما الدنيا باقية نحو اجلس ما ان
ذير قائم اي ما ثبت ان زيد قائم وانشاء بقوله بمعنى مدّة ثبوت
قائم قيام زيدا في توقيفية ما ومصدريتها ومصدرية ان
وبعد حرف الجر اية حرف كانت نحو تجبت من انك قائم
لاختصاصه وحرف الجر بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد
لهذا قيد تحقيق لا احترازا لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما
صرح به غير واحد من النحاة وذلك لانه في غير ما يعطوفها كونه
جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات قال

مستغنى اللبيب هذا هو الصحيح وزعم ابن السكيت في قول امرئ
 القيس سريته بهم حتى تكل مطيئرام فيمن رفع تكل ان جملة
 تكل مطيئرام معطوفة بجئ على سريته بهم ويحتمل ان المصنف
 اختاره وجئند يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز فيه الا
 مران نحو طرفت اسودك حتى انك صالح وبعيد من هذا
 سيجن واخر فان داخله في حروف الجمل لا تسمى استبداء وان مع
 جملة ما جئ بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رأيتك
 منذ انك ايام زمان انك قائم وحيث حار التقديم ان
 تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
 معهما مقربا كالك التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفا جاة
 نحو من يكسني قاني كرمه او اذا انى كرمه فان كسرت انت
 قفم المفعول محذوف او كسرتها او الفعل مجهور والهمزة المتروكة
 لان واكتسب والانه لا احتياج الى تكلف الحذف وارجح ان لا ينافي
 جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح الموحج المدغم صحة
 الكسر المستغنى عنه قال الفاضل العصام فاللغني فانا كرمه لانه
 المكسورة لا تغير الغني وان قمت انت او انت اي قرأت بالفتح
 او قرئت به فاللغني فاكرامى آياه ثابت فان مع اسمها وخبرها
 مبتدأ محذوف الجزاء الرضى وتقدير الجزاء هو خبره بيان
 المعنى لا يوجب تأخيرها اذ اصرح بان حق يرد ان الجزاء كان

خبرها

خبرها ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه خبره
 انى كرمه بتقديم مبتدأ كما ذكر الجاني واد تكايب الحذف قليل
 الحاجة غير قليل في كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء
 الجزاء ثابت في كلام الجزاء مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم ويخفف ان المكسورة بحذف النون الثانية
 مع حركاتها لكثرة الاستعمال وتقل التثنية فيلزم اللام اذ لم
 يكون بعدها نون او لم يقتض المقام الاثبات سواها غلظت
 نحو ان كلاما لتوفيقهم تخفيف ان ولما ولا يجوز احوال التخفيف
 عند اكثر الكوفيين والاية حجة عليهم او الغيت نحو وان
 كانت لكسيرة اما مع الالف فللغنى بين هذه وان النافية
 وامتناع الاعمال فللغنى ايضا في غير اللفظ وفيه للاطراد
 وهذا خلاف مذاهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا مع
 الاعمال لا يثبتها اللام كحصول الفرق بالحل في خبرها سواء
 كان خبرها او ما دخلت عليه وخرج عن الجزاء كما
 عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج عن الجزاء
 لها لفظا لانه خبرها معنى لان معنى ان نظير زيد القائل ان
 زيد القائم في ظننا وكذا غيره لانه غيره لانه اللام بعد التخفيف
 لا يدخل في الاسم ومحمول الجزاء ان كان بعدها نون يمتنع اللام
 يقال ان زيد لم يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله

واحد

واحد يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الفاء ههنا لفوات
بعض المتبادر كما يجوز افعالها على ما هو الاصل والغالب
الفاء والتفريق به لرجحانه وجوز بعضهم تقدير ضم الشان
قياسا على المفتوحة وفعله ابو على كذا الرضى وجنود يجوز
دخولها على الفعل فاذا دخلت عليه يلزم ودخولها على فعل
من افعال المتبادر والمجرى كالافعال السابقة وافعال القلوب
عند البصريين لئلا يخرج عن اصلها بالكلية فقول
نعم وان كانت لكسرة وان نظمت من الكاذبين وقوله
وان قتلت لسلما شاذ عندهم والكويتم تنسكوا به وابتاله
وحاكوا يجوز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم
جعلوا المحففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لسلما
الاسلما وتحففة المفتوحة فتعلم في غير شان مقدور وجوبا
لانهما اكثر مشابهة من المكسورة بمعنى انها وجبة الاسم الفذ
ولم يوجد فيها فحذف عملها في الفهم لذلك يلزم ترجيح الاضعف
هذا هو المشهور وقال الرضى وقد اجاز في سبويه الفاء
ها لفظا وتقديرا كالمكسوة قال الرضى وهذا ليس بجيد
وجاء افعالها في القصة قال فلوانك في يوم الرخاء تالتي
فراقك لم الجمل وانت صديقي وروى في نسخة رواية
شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله تعالى واخر
عولهم

عولهم ان الحمد لله رب العالمين ويلزم ان يكون قبلها
المحففة فعل من افعال التحقيق اي يعني انه اذا كان قبلها يلزم
ان يكون من هذه الافعال اي من افعال دالة على التحقيق كالعلم
والتيقن والتيقن والاكتشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك
ليؤكد التحقيق الذي في ان ولا يذك من اول الامر انها هي المحففة
لان الناصبة لا يجرى بعد فعل التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن
يجوز ان تكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان تكون محففة
لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد قائم وتدخل
اي ويجوز دخول المحففة على الفعل مطلقا غير مقيد بكونه من افعال
المتبادر بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه معنى الطلب
ومنها كالا مراءى هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل
الطلب على الاصح واجازته يسويه كذا الرضى والحاصل يجب و
ان يكون ما بعد المحففة قابلا لان يكون تفسير الفهم الشان
المقدور جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وفعلا
ومعناه وغيره ويلزمها اي المفتوحة المحففة مع الفعل لا الجملة
الكسبية نحو واخر دعوانهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط
والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي ما ولا ولم وما ولن
وان نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا بالرفع وتبين ان ما تقوم والتحبيب الانسان ان لم يجمع و

عظامه وعلمت ان لم تقم او لم تقم او ان تقوم او التين نحو قوله
تعالى علم ان سيكون او سوف نحو واعلم فعلم المراد بفعلة ان سوف
بالي كل ما قد را او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كالقويض من
التون المحذوق ولذا يسميها النخاة حروف التعويض وللفرق بينهما
وبين الناصبة فانها لا تدخل بينهما وبين منصوبها سوى لا وفيها
يفرق بالعمل فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يوجع بالنصب
فهي الناصبة والا فلا لمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت المخففة عليه
غير متفرق بان لا يبي منه مضارع ولا غيره من الامثلة او شرطيا بان
دخل عليه واحد من ادوات الشرط او دعاء بان يستعمل فيه وان
كان وضعه لغيره لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم الالتباس
بالناصب حينئذ لعدم دخولها على احد منها مثال غير المتفرق نحو قوله
تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء قوله تعالى
والخاسية ان يفيض الله عليها في قراءة الخفيف وفعليته خفيف
وخفف كان متلفي على استعمال الاقصح وقد جاء وصد مشرق الآون
كان تدييه حقان على الاعمال والشهور نحو كان تدياه حقان بالا
لغاء وقيل فيها ضمير شان مقدركا المفعولة المخففة وقال
الرضي ويجوز ان لا يعتبر لعدم التام اليه كانه المفتوحة لكن لزوم
مالزوم في المقومة من حروف التعويض للفعليته بعدها يقوى

اعتباره

اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى كانه لم تغن بالاسر وقوله كان قدو
رودت للاظفان ولكن تخفف لكن فيجب الفاؤها المشابهة العا
طفة لفظا ومعنى فاجربت نجرها وليست لسانها ما تجرى مجراها
مما لم تقم واجاز الاخفش وبوسر اعمالها تخففة قال الرضي ولا
يعرف شاهد ويجوز دخول الواو عليها شذوذة ومخففة
وهي عاطفة او اعتراضية نحو ما جاء في زيد ولكن عمر حاضر ويجوز
حينئذ حينئذ اخفقتا والغياء دخولهما اي كان ولكن المخففتين
على الفعل لا انتفاء المانع عند بالالغاء نحو كان قد قام زيد ونحو ما قام
زيد ولكن قد والسابع من الاحرف الثانية التي منصوبها قبل
مفعولها الا الواقع في المتن المنقطع اذا العامل في التصل الفعل المقدس
او معناه بتوسطه لا عند البقرين وقال المبرد والزجاج العامل
فيه الالقيام معنى الاستثناء به وهو اي المتن المنقطع الذي لم يخرج
على صيغة المجهول من متعذر لعدم دخول معناه في المتن منه
بحسب المفهوم كما في مثال المتن والمراد كانه جازي القوم الا زيدا
عند عدم دخول زيدا القوم قبل الاستثناء بان يراد به جماعة
خالصة عن زيد العامل فيه ما قبل الاسم الكلام عند سيبويه
لما المتن المنقطع والمتأخرون لما رووها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بمعنى بنفسها نصب لكن واليه الانشابة بدو لكونها بمعنى لكن
تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب خذوف

فيقدله الخرج جازي القوم الاحرار اي لكن حمار لم يجز وقد لا يخذ
عن قوله تعالى الا قوم يونس كما استوفوا كشفنا عنهم والناس من
الغاية لا الكاشنة لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الاستحسان
والامانة لا في سلاسله وعلما لمشايتها بان في افادة
المبالغة فان تفيد المبالغة في الاثبات لانها لتحقيق ولا في النفي لا
نفي النفي الجنس وشروطه ان يكون اسمه نكرة لعدم الجنسية
التي هي مدار علمية المعرفة مضافة او مبنية بها لانها لو كانت
معرفة تبنى على ما نصب به من الفقرة والكسرة والياء والمبة
بالمضاف ما ياتي بعده ما يتبع معناه به وهو مفعول مرفوعا نحو لا حسنا
وجده او مفعولا غولاطا العاجبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو
لا عشرين ذرها او مجرورا بمجر من الحروف الجارة نحو لا بعد انك
ولا خير امنك ومعطوفا الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلثة وثلثين
لانه لو شككت عن ثلثين لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة غير مفعولة
عنهما لانها لو كانت مفعولة لا تقدر العمل فيها لضعفها لا
عقلا غلام رجلها لسر عندنا طرق الخرج كما هو الظاهر وفائدة
الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلاوس وجنس الغلام ويجوز ان
يكون خيرا بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفية والقيم

الخارج

بمخلاف لا فائدة للنفي المطلق ولا استقبال وفي القول على المبدأ
والخير نحو قوله تعالى ما هن اممها تنهم بالنصب ونحو قوله تعالى
شيء على الارض باقيا ولا وذر مما قضى الله واقيا قال ابو علي و
الرجح في استناع دخول الباء على خبر ما عند بني تميم لانهم لا يكونون
عمل ليس واجبا انه الاخضر قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد
ما المكفوف بان اتفاق فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه
مشابهة ما ليس بشرط علمها اي ما ولا ان لا يفصل بينهما وبين
اسمها بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفية
ودفعه لقضا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان
يكون مستند الى ضم مصدر المستند فيه اي ان لا يقع فصل
بانه بان يليهما ان الزائدة عند البقرين والثانية المؤكدة عند
الكوفيين وتسمى عازلة والخاتمة لا يكونون المطالات الاله ما
وقال الاندلسي ينبغي ان يفتى هذه الشروط المعينة لعمل ما في لابل
هي فيها اولى وانها اضعف من اعم والمقرب لك هذا المسلك وجعل
الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشدة وجعل
السير جواز علمه قريبا ولا يخرجهما بانه تقدم الخبر على الاسم
خلاف البعض فيه مطلقا وبخضة قديم الخبر الظرف قياسا
على ان ولا يخرجهما اي غير ان والخبر من مفعولات الخبر الا الظرف بان
يتقدم ذلك المفعول على الاسم فلا يجوز ما علم ان يضار باجتماع

تختلفا اذا كان ضارفا كقولنا تعا فاما منكم من اهدى عنه حاجزين
وعلا اشتراط عدم الفصل لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل
وان لا يتقصر النفي في الخبر ولو انتقضا في البديل لا يضر العمل السابق
عنوما زيد شيئا الا شيئا بالاولا بمعناه ولم يذكره لندو واستعماله
فيه بالاولا لانه لو انتقصر بغير معنى الا لا يبطل العمل بل يعملان فيه
عنوما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاء مع
الانتقاص فكانه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا مجنون مجنون
باهلة وما طالب الحاجات الا مغذبا وجعلوه من قبل ما انت
الاسير بان جعلوا المجنون وهو الدواب بمعنى الدواب والمغذب
بمعنى التعذيب او قاسمها على ليس وليس يصح لانها عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقاضه لبقاء ما لا جله عملت وما لا لا
عملتا للنفي وقد انتقضا ونشرط في اسمها اي مع عدم الفصل
وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لان الاصل في لكونها نفي
الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لاثنتين
حتى وابن النجيري وعلى قولهما ظاهرا قوله اذ الجور لم يرتق
خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في النفي
عنوما زيد قائم ولا رجل حاضر وان لم يوجد احد الشروط
المذكورة من عدم الفعل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان
فصل او انتقضا نفي او كان اسم لا معرفة لم يعمل وقديين

وجهه

وجهه محو ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر مثال للفصل بان
وعا قائم زيد ولا حاضر رجل مثال للفصل بالخبر ومثال الفصل
بتعريفهما عنوما زيد ضارب ولا يكسر او رجل ضارب وما زيد
الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال لا انتقضا من النفي بالاولا ومثال انتقضاء
نكارة اسم لا لا زيد حاضر ولا يتقدم معمولهما عليهما لصداقتهما
ولضعفهما والعامل في الفعل المضارع من العامل اللفظي الشاعري
على نوعين ناصب وجانح اذ لا جار له والرافع عامل معتوى
كما سيجي فالتا ناصب اربعة احرف بالاستقرار احدها ان هي
للمصدرية قد عرفت ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان المحققة و
فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدى معنى القول وما بعده
ان الشفرة عنونا دينا ان يا ابراهيم قد صدقت الروايل
بعده فعل غيرهما او لا يكون فعلا عن قوله تعا ولفلان كتب الله
عليهم وان تصوروا خير لكم وقد سيجي غير عامله اما للمحل على
ما المصدرية او على المحققة كما سيجي ما ناصية للمحل على ان نحو كما
لا يظلم بالانصب وليسمى هذا تقاضا لفظيا وثانيها ان من
نصب سبويه انه غير مفر من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا
دليل لورده الى اصل قال الفاضل العصام ولودى الى اصل فالظاهر
انه لا فادخل به النون الحقيقية فخذ في الالف فصا لن وعند الفراء
اصلها لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احد هما نونا وفي الاخر ميم

وقال الخليل اصله لا ان فقير فصا لمن كالتشريع في اي شيء للنفي لا
المذكور الاستقبال اي لنفي سميون الفعلا مع تأكيد مستعمل في زمان
الاستقبال وقال المعتزلة للنفي المذيد والغاية في قوله تعالى فليكن ابرج
الارض حتى ياذن لي في حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل في الدعاء من حرره النفي الا لا ويجوز تقديم معموله
معمولها عليها وثالثها في لبيت اي سببية ما قبلها لما بعدها
في الخارج يان يكون محقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقيق ما بعدها
او سببية ما بعدها لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها
سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما للاخر احداهما في الخارج
والحرية في الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش ان
كي حرف مجرد دخلت على ما لا استفها بية او على المضارع وانتصاب
الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الكوفيين الخلية ابلانه لاننا نصب
للفعل الان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصيت للمضارع دائما
ففي كيه نصبت الفعل المنصوب بكي مقدروا الاستفها بية منصوب
فالقدير كي تفعل ما اذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جاز وبطلان الصدق لما ومذهب البصريين
انها ناصيت تارة بنفسها فان وجازة اخرى مضمرة بعدها ان فان
تقدتها اللام فهي ناصيت بنفسها نحو قوله تعالى كيدا ناسوا و
الخليل مستفاد من اللام وان تاخرت كما في قوله كي لتقيني

دقة

دقة ما وعدتني فاللام بدل او زائدة فان جاء بعدها ان فهي
جاءة لا غير بمعنى اللام نحو جئت كي ان تكروني كما في كيه ولا يجربها
الاسم الصحيح الا في كيه وقل الفاضل العصام كي هي الناصبة وان بدل
منها او زائدة وقد يلحقها ما نحو كما يقرب بالرفع فيقال ما كان
فم ويقال مصدريه وكي جاءة اي لفريه ولا تقدم معمول لها عليها
ورابع ان هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل بتقدير ان
بعدها قال الماذني لا يجوز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا
يصح كبتها بالالف كان وهو المختار المصنفين حتى اتفقوا على كبتها
بالنون ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
وقال الفرأ ان الغيت تكتب بالنون لئلا يلبس بالالف والظرفية واذ اعلنت
تكتب بالالف لان العمل بمنزلة للشرط والجزء في الغلب وقد تجرد
كما في قوله تعالى ففعلتها اذن واناسن الصائين اي لا فادة
كون ما تقدم لفظا او تقدير اشترط المضمون مدحوه ومدحوه
جزء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فالاسلام
شرط لدخول الجنة وهو جزاء فمها في كلامي متكلمين وقد يكونان
في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة لمن لا يرضى باسلام
شرح به الفاضل العصام ومرر ان يكون فعلة الداخل
هو عليه فلا ينتقض لنحو اكرمك اذن بشاخير اذن فانه مرفوع
لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل

لا حالا اذا غالب في شرط والخير كونهما مستقلين واذن عامر
 ضعيف فلا يعمل الا على غالب الحال ومن قال لكوتها جوايا
 وجزاءا وهما لا يمكنان الا في الاستقبال اذ احصى بالنظر الى الحال
 لا بالنظر اليه والى الماضي بقربية المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت
 قلته فقد علمته غير معتمد على ما قبله اي غير متعلق فعلا بما قبله
 ليسم عن المعارض قال الرضي الاعتماد مختصة بثلاثة بالاستفراكون
 ما بعده خبرا لما قبله وبما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك
 وتكون خبرا له نحو ان اكرمك بالجزم وكوز جواب قسم نحو والله
 اذن لا اخرجين واذ اعتمد بالواو والفاء فالوجهان اعتبار مجرور
 الاعتماد واعتبار متعقده ومجوز الفصل بثلاثة وبين مضمون
 بالقسم نحو اذن والله اكرمك وبالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك و
 بالوجهاء نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة دور هذه الاشياء
 في كلام واجاز بعضهم بمجوز الفعل نحو اذن زيد اكرم بالنصب
 وحققه بعضهم بالظرف وان اريد به او بفعله الحال واعتماد
 فعلا على ما قبله من الاشياء الثلاثة المذكورة لم نقل اما في ارادة
 الحال فلعدم كونه على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه و
 وجود المراجع نحو اذن اظنك كازيا بالرفع لمن قال قلت هذا
 القول لشيء ما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتكم
 مثال للاعتماد ومجوز اعماران وتقديره قد خصص خاصة على انه

تكرمني اذن

مصدر بمعنى مخصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب
 يجوز اذا لا يعمد الى اصله والى الولاية فرع فحينئذ ينصب المضارع به اي و
 بان لمقدروا ويقرر قياسا بعد حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعلا مستقبلا
 بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سريته حتى
 ادخل البلد وبعد لام كي مثل اسلمت لا ادخل الجنة وبعد لام الجود
 التي التأكيد نفى كان نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف
 لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء التبيين اذا كان قبلها امر
 نحو اذن لي يا كرمك سواء اريد بحقيقة الامر او الدعاء او الالتماس
 او تنهي نحو لا تذهب فتنم او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربوه
 او تمنى بليت او لبوا ولعل نحو ليت لي مالا فأتج ونحو لو يا فتى جيتني
 فانظر ونحو لعلكم ينزلي او يذكروا فتدفعه الذكرى بالنصب او غير ذلك
 لا تنزل فتصيب خبرا ونفى صريح نحو ما تأكلنا فخذ ثنا او غير
 صريح بان استعمل اللفظ ومعنى النفي بعدان لم يكن للنفي نحو قل انكرومتي
 فتعني بالنصب ويندفع فيه التحقير نحو لا لولا انزل اليك
 ملك فيكون معه نذير الا استأمره نفي فعل وبعد الواو واللام
 على مقارنته للعطوف للعطوف عليه اذا كان قبلها شئ ثم اذكر
 نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك
 اذا قلت بمفيم وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء بالواو ونحو
 يستقرط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء ليعتد بها بتقديم

الانشاء او بمعناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما
بعدهما جملة معطوفة على جملة السابقة فما بعدهما في تاويل
مصدر معطوف على مصدر اخر يفهوم مما قبلهما فتحوذرنى
فاكرمك او واكرمك في تاويل ليكن منك زيادة فاكرامى او
واكرامى اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضى
اختار كون الفاء جوابية والواو هائية بتقدير خير واجب
الحنف فتحوذرنى فاكرمك بتقدير ان تزرنى فاكرامى اياك ثابت
وزرنى واكرامك بتاويل زرنى واكرامى لك ثابت وبعد او
بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سبويه فتحوذرنى منك او تعطينى
حق في تقدير الى ان تعطينى حقى او الا وقت ان تعطينى حقى فما بعد
نحوه في الاول وسبويه بتقدير مسانقة الثاني فهذا هو
المشهور لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العفصل من
انه يمكن ان يقال لم يزعم الجمهور ان او بمعنى الى وسبويه انه
بمعنى الابل المراد انه لا احد الامرين وما بعده حين التكلم به
غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا يمكن
ليسلم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذر على شئ من
العتيقين واوبان على اصله فلما لم يعدوها لاس جردا جردا ولا
من حروف الاستثناء وتكن صريح بالعطف اين هشام في معنى اللب

وبعد الحروف الفاصلة كما ذكرنا وغيره اذا كان للعطف عليه
سما والجازم من العامل في المضارع خمس عشرة كلمة اربعة منها
اي من الجنس عشرة حروف وتجزم فعلا واحدا وهي لم واما ان
الماضي اي لنفى وجوده يكون مدخولها في الزمان الماضي اي يدخلان
المضارع ويقلبا نه من الاستقبال الى الماضي وينفيان فلم يجوز
انقطاع نفيها واما لا مستقرة نفيه الى زمان التكلم ويجوز
دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في
السعة وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي التوقع كما ان قد و
لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامر
قد ركبت او لا يركب ولا امر وهو مكسورة ونفيها لغة وتكن
مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذرهم وقليل صلوا
سعة وثم ليقتضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء
مع الهم المكسورة وحرف المضارعة مثل كنف فيحذف محذف
الكسبة كما في كنف واسم ثم محمول عليهما ويدخل على المضارع
الفاء مطلقا وعلى مخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا
نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم نحو ولتمل خطاياكم واجاز الفراء
حذفها في السعة في مثل قل لا تفعل ولا تنهى باضافة لا بارادة
سئل بك واجاز الرضى مع بقاء التعريف وهو في المضارع
معلوم ومجهول انما بيا وتخطا على السواء وعلى المتكلم و

قِيلَ لَهَا الطلب أي الطلب الفعل أو تركه استعمالاً أو تضرعاً أو
 أو التماساً أو أحدهما شتر شترهما أي من تلك الجنس عشرة تجزئة
فعلين لفظاً أو تقديرًا أو محلاً نحو أن تقرب وإن تبتد وان
 بغير أن كان مضارعين بلا فاء وسيجي بيان حاله بكون مضارعاً
 أو مع فاء تتم كالمجازاة قال الفاعل مثل العصام المجازاة هو الجزاء
 على ما في الفاموس أي كالم يقضي جزاء فاضلة في الكلام إلى المجازاة
 كإضافة الأدوات في قولهم أدوات الشرط وهو أن هو للشرط
 والجزاء أي لاقتضائهما لأن كلمة المجازاة لبيبة الأولى للسان
 فلذلك لهما على سبب الأولى اقتضاهما وعلمت فيها ولذا لهما على
نسبية الثانية اقتضاهما لهما الشطر الجملة الأولى سميت به لتوقف
 الثانية عليها والجزء الجملة الثانية سميت به لتوابعها على
 الأولى تترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجمليتين تسمى شطري
 قلباً وقد جاء أن غير عاملة حملاً على لو نحو قراءة فاماً تترتب
 ليكون الياء وقع النون وقيل محل لو عليه فيجزم وحينما
 ولا تجزم إلا مع ما وهو فيه كإضافة عن الإضافة لتقر بهما تناسب
 أن بشرطية المحتملة للوجود والعدم في الإبهام ويجوز تقصدها
 أيها وأين تجزم بما نحو قوله تعالى إنما نكو نوادر كالم الموت
 ويدونهما نحو أين تكن يدكن فالبيت بكافة بل زائدة لزيادة
 الإبهام وذكرها بدونها لئلا يخل أن الجزم معها بالطريق
 الأولى

الأولى والتي كل من هذه الثلاثة للكان ويجيء حينما للزمان ذكره
 في معنى اللبب وإذا ما لا تقبل إلا مع ما وهو كإضافة عن طلب الإضافة كما
 في حيث كما يفهم من كلام المقر حيث جعل للزمان وهو اختيار
 مذهب البرد وقال السيرافي ما علمت أحداً من النحاة الشبهة
 الأسيوية وأصحابه وهو حرف عنده غير مركبة من أذ وما فهم فعل
 كأن سها فعل وإذا ما لا تجزم إلا ما الأليلاً وطرد أبو حنيفة لو
 جوده في بعض الألفاظ نحو قوله وإذا نصبتك خصاصة فجعل وقال النحاة
 أنه لمحل على سبب محل سبب عليه في عدم العمل كما في الحديث أن أبا بكر جعل
 سيفه سبب يقوم مقامك لا يمنع الناس وما كإضافة عن الإضافة
 على قول الجمهور لأنهم التزموا إضافة إلى الشرط وأزنت عند المحققين
 لأنهم لا يكونون بإضافة ومتى مع ما الزائدة لتأكيد الإبهام وبدونها
 لوجود أصل الإبهام كل من هذه الثلاثة للزمان ومنها عدم ذكره مع
 متى يدل على أنه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك واستدل عليه بقوله
 وأنت سها فاعلم بطنك سبباً وفرجك نالاً هتلى الذم أجمعاً قال
 في معنى اللبب دليل فيه يجوز كونها المصدر بمعنى أي أعطاه والذي
 تشرى شدد الإنكار على من قال به في تفسير قوله تعالى هاتان تانابه
 من آية قال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يجر فيها من لا يدور
 في علم العربية وما ذكره هنا البضا يدل على أنه غير ذاتي كما هو
 المشهور ومذهب الفارسي وابن مالك إلى أنه غير ذاتي كما هو الظاهر

في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم قال
في المعنى ليس بقطعي الاحتمال كون مفعولا مطلقا فالمعنى اي استقامت
استقاموا ومن ذوى العلم واي مع سا وبذونها اعلم ان كالمجازاة
تمامه قسم لا يكون مفعولا أصلا وهو ان وقع مفعول وانما بذلك
القسم قسمان قسم ظرف وهو بالنسبة الى المكان وذلك القسم مفعول
بمفعول فيه يحكم الحكم الاستمرار وقسم لا يدل له من قاعدة بعلم حكمه و
سماها وهي انه ان كان قليلة جاز من حرف او مضاد فهو مجرور
مخويا فقل شيئا اعلم به وغلام من تضرب اضرب والآ فان
كان فعله الذي هو الشرط غير متعلق عنه بفعله او متعلقه كان
مفعولا مفعولا بحسبه من مفعول به مخويا قد عوا ومن يظل
الله ومفعول مطلق مخومها ثانيا بمعنى اي اتيان ثانيا والآ
فهو ميتا لا خبر له أصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه متعلق
على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة به تمت والتماسه
عود ضميره اليه على الاصح وقيل يجوزها وكان استاذي العلامة
يرجع هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صائحا يكن ناجيا
في تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل عملا الى اخره ولو صرح هكذا
ليكون الخبر الشرطي وكذا ما في حكمه ويجوز انصار ان قد خص
خاصة لاصالتها في هذا النوع والكثرة استعمالها فيجزم و
الضام بها اي بان المفرة وتضمن اذا كان قبلها شيئا كما كان و

قبل

قبل الفاء في انصار ان المصدرية بسوى النفي فالمفعول بعد الفاء
يجزم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المفعول بعد الفاء سماع
بلا فاء يجزم عن قوله تعالى فا صدق واكن كالام يحوز من كرمك
اي تزرني كرمك والنهي محولا تكفرت فخل الحثية اي ان لا تكفر
وامتنع لا تكفرت فخل النار الان التهم قرينة النفي حذرك فاللكنائي
والعرف يشهد لانه لا تكفرت تقول لا تدن من الاسديا كلك مع ان التقدير
ان تدن والحق التفصيل والحوالية على القرينة فان ذلك على النفي
فذلك فان على الاثبات فذلك والاستفهام محو هل عندكم ما
اشتره اي ان يكن والتمني محوليت لي سالا انفق اي ان يكن والعرض
محو الا شئ نصب خبر اي ان تنزل وانجزا بها اذا كان ما
حالا ان يكون سببا لما تقدم وقصد سببية له فحينئذ يؤخذ سماع
فما تقدم مجزوم به وانما حقر تقدير ان بما بعده هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب وهو متعلق غالبا بطلب يترب عليه فائدة
ويكون ذلك المطلوب سببا لها فان كان للقطوع تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قد بان مع ذلك
الفعل ويجوز يحيل المقصود جزاء فيجزم بها واذا لم يقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة ان امكن كقولنا
فهب لي من لدنك وليا يرشني على قرأ الرافع او حال ان امكن
مثل تقام ذهم في حق منهم يلجئون اي لا يعين اولا في

محو قوله وقال رائد هم ارسوا نواولها فكل حنفا مري يحى
 بقدره لما دفع من شرع في القياس فقال والعامل للفظ القياسي
ما اى عامل لا يتوقف على مال فرد منه بخصوصه على السماع بل يكفي
السماع في نوعه ويمكن ان يذكره حق عمله او لبيان عمله قاعدة
 كلية اى حكم كلي ينطبق على جزئيات بعرف احكام كل جنس منه
 بان يجعل ذلك الجزء موضوعا في القسري وتلك القاعدة كبرى
 كما اذ اردت بيان عاملية ضرب قلت انه فعل وكل فعل يعمل
 فيعلم منه ان ضرب يعمل بموضوعها اى افراد موضوعها والمراد
بالموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل فعله كل فعل يعمل غير مخصوص اى
 تلك الافراد في صورته عدد دكا لسماعى وما كان مذهب المصنف
 في السماعى والقياسى خلافا مذهب اليه البعض من ان القياسى
 ما لم يكن مختصا ببعض الاحكام والسماعى بخلافه اراد ان يثبت
 ما هو الحق عنده فقال ولا يفرقه اى القياسى اى قسما اختصاصه
 ببعض الاحكام مثل كون صفة سماحية كالصفة المشبهة فان
 صفة ستم عشرة على ما يثبت في علم الصرف واختصاصه بالفاعل بعض
 الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام وفيه كما في افعال المدح والذم
 والعلو كما في كل فعل قلبي ولو اعتبر مثل هذا للزم ان يرفع القياسى
 من البيت اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالاعتد
 فيما ممتاز بالقدية الى مفعول واللام بعدتها والصفات يلزم

الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة ترفع الفاعل
 فان افراد موضوعها غير مختصة بل المختصين بها بخلاف السماعى
 فان افراد كل نوع منه مخصوصة بجزء الجزم كما عرفت وهو اى
 القياسى انواع تسعة النوع الاول الفعل مطلقا فكل فعل متصرف
 وغير متصرف تام وناقص لازم ومتعدد معلوم ومجهول ما ضره مضاعف
 وامر وفعل تجب يرفع اى يعمل في مفعول واحد فاعل او نائب او اسم
 لان النية الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وصفا على ما هو المشهور
 فلا يكون بدونه الا اذا كف بما الكافه وذلك في ثلاثة افعال فل
 وكثر ومال وذلك الشبهتين برتب ولا يدخلن جنس الا على
 جملة فعليته صرح بفعلها وقال الا ان لى لا يكف الا الحرف وما في هذه
الافعال مصرية مع مدحولها فاعل وينصب مفعولات كثيرة مفصل
 او اعتبرها كالحال والتمييز والتمثلى والجزم المصوب واللام
 لا ينصب المفعول به بل غيره وسيشرح به ويجوز تقديم منصوبه
 عليه لقوة في العمل وكون المصنوب فضلا وما يجى من عدم
 حيوانه لوجوب ما وقع من التقديم لا بالنظر الى فعلية وهو اى الفعل
 على نوعين لازم ومتعدد فاللام من الفعل قد تم لكونه مفهوما
 وجوديا وفعله يحذف بالنسبة الى المفعول ما اى فعلية فهمه
 اى فهم معناه بغير ما اى شئ هو المفعول به وقع عليه اى على معناه
 الفعل الاصطلاحي اى معناه او الحرف كقوله زيد وتوقفه على

مكان القهوه وليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
 مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى لا ينصب الفعل للذم
 المفعول به بغير حرف الجر والنصب يجوز الجري بغير اللام والمغضى
 ولا يختص بواحد منهما سبحي فهو مرتب بزيد وصرت زيدا بالعصا
 فمنه اي من الفعل اللام افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليها واصنا
 فتها الى المدح والذم لا اختصا صلها بانشاءهما فاذا قلت نعم الرجل
 زيد فانما هي المدح به وليس المدح بوجوده في الخارج فاخبرت
 بكلامه مطابقا له وكذا ليس بخلافه في مثل مدحت وفكت فانه
 لا دخبا عنهما الا لانشاءهما باللفظ المذكور فيخرج عنهما بالاضافة
 سواء اعتبر المعنى التركيبي او اللفظي او الافعال المشهورة بهذا
 اللقب لانه سبئي على المعنى التركيبي وانما قصد بقوله لانه لهما
 احكاما خاصة كما سيقدره وانها غير متفرقة حتى عهدتها
 بعضهم من التسمية لهذا فافردوها بالذكر فيا مالهما وتفرقا
 بوزنهما فيه ولما كان المقدار المقصود من الاضافة متيناهن
 التعريف وكان المقصود صنفها افرادها وبيان احكامها وترك
 التعريف وصرح بالمقصود فقال وهي ثما عطف عليه من بسند وسار
 ونعم وعطف عليه مغيرة او محذوف وجبته فهي سبئية وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها
 الخبر سبئية محذوف اي احدىها وانما هي الخ الموضوعات للمدح
 او خبر سبئية محذوف اي هو للمدح ولا يسر للذم فنعم من نفع

الخبر اي فهي اربعة ٧

فلان اذا صاب نعمة ويسر من بسند فلان اذا صاب بأسا
 فتقل الى المدح والذم فتشابهها الحروف فلم يميزها فاصلهما فعل
 مثل علم وقد اطرده اذ كان العين حروفا حلق اربع لغات
 في بني تميم احدىها هنة وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها
 او فتحها مع سكون العين والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون
 العين قال يسوب اتفق عامة العرب على لغة بني تميم وجاء في ضمها
 هي فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يأت
 بسكون القرآن الا لكسور الفاء ساكن العين ونشرها اي و
 شمسيتها لهما الا شريطة علمها لانه يؤلفهم انهما ليستعملان
 بلا تلك لو فقد الشرط وليس كذلك الاخر الاظهر ان يقال
 ويسر وساء للذم وشرطها بارجاع اليها الى الثالثة ولعلها
 اذا راى التبيد على اصالتها في هذا الباب ففصل بسا عنهما واحال
 حكمه على بسند ان يكون الفاعل او فاعلهما مسقرا باللام قال
 الفاضل العصام والحق انه يقع المحل على الاستفارة باذعاه وان
المحذوح او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس باذعاه
انه سبئية الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن
 فردا باعتبار ان الجنس في ضمنه اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له
 الاياه فاني فرد فرضه هو والمطر المختار الاخير لانه فيه
 ابهاما ثم تفسيره فيكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى

المعرفة باللام بولسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام
غلام الرجل ولو اعتبر التوهم لكونه بالولسطة او بدونها في المقر
باللام لاستغنى عن ذكر المضاد او ضم الميز على صيغة المفعول
بنكرة ليحصل الاجمال ثم التيفصيل والضم مفرد مذكرا لبا اتفاقا
ويصرف في غيرة بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني
مطابقا للمقصور منه الاكثر وقد يقال نعمت امرأة حكى الله
بالكسائي نعماد جليس ونحو ارجالا وهذا يدلان على فعلية
لان التاء الساكنة والضم البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل
ولم يقل او بما كان الكافية لكونه نكرة اولد فاباه المذهب
سبويه من انه تامر بمعنى التثنية المقر فاعل وصحيح بان ما
الثانية المعرفة لم تثبت في غير هذا الموضع وجوز الميتر و ابو علي
الفارسي كون فاعل نعم اسما موصولا جنتا لا يراد به معتن
ولذا الفصل بين نعم وتبين الضم بالمحضور وجاز بالقرن نحو
تعاين للظالمين يلا ولا يجوز بغيرها اي قيل ترك الخمين
ومنه قوله غلبه السلام من تو ضاء يوم الجمعة فيها ونعم
اي فهو بالصفة الحسنة ونعت حصة وجاء زيادة الباء
في المحصور منه حديث نيا بالمال الصالح للرجل الصالح وندكون
الفاعل علما مثل نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بأحد الاحوال المذكورة المحصور بالمدح او الذم لبيان المراد

بالفاعل المذكور فالمناسب له ان يكون بعده وله جهة
اخرى بها يجوز تقديم كاسيا في مطابقا ذلك المحصور
في الخبر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني
للفاعل اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا
او لا مثل نعم رجلا الزيدون ^{فالتثنية} مطابق للفاعل المعنوي الذي هو
تبيين الفاعل وهو المحصور مبتدا وما قبله وهو جملة
نعم وليس خبره والرباط ادعاء كون الفاعل عين المحصور
وقيل لام التعريف ولا يتشبه في الخبره اليهم وقيل خبر مبتدا خذوف
هو هو وقيل مبتدا خذوف الخبر اي مدوح او مذموم نحو نعم
الرجل زيد مثال للفاعل المقر باللام المقر ونعم غلاما الرجل
الزيدان مثال للمضاد المعنى ونعم رجلا زيد مثال للمفرد المميز بنكرة
وقد خذوف المحصور لا اعلم بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي اثنوب بقرينة ان الكلام فيه وقد تقدم اي المحصور
على الفعل وهذا يؤيد كونه مبتدا لا تقديمه لكونه مبتدا
وكذا اختاره المقر ويدخل عليه التواضع من كان وغيره
نعم كنت نعم الرجل قد يقال نعم الرجل كنت كذا في الرضخا الزيدون
نعم الرجال وساء اصله سواء بفتح العين ثم نقل الى فعل بالضم
قال الرضخا بلحق بنعم ويبدو كل فعل على فعل بالضم اصله نحو ظرف
الرجل زيد او نقل نحو رسوا الرجل زيد وقضوا الرجل عمر وبشرط

تفتمنه معنى التحييت هو مثل يستر في المذكور كله نحو ساء
الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد وقولنا ساءا ومثلا
القوم الذين كذبوا وحبتنا هو للرجح من حيث كلفه لازم
بمعنى صار جيبا ويدغم ما سكن الباء الاول اما محذوف
حركة او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذالا مفتوحا الخارج
به في التسهيل وقاعلة ذان اسماء الاشارة التي هي من البهائم
الحاصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها كما ظنه قوم بتوهم
ان حبتنا بتمامه فعل جعلها شدة الامتنان كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وازالت التسمية ولا يتغير كى اذا والفاعل
او حبتنا يتغير ذابا لا فريد التثنية والجمع والتذكير التانيث
بسبب كون المحصور واحد اسمها بل هو مفرد متكرر دائما الجرب
يجرى المثال ويذكر بعبه المحصور ويجوز تقييده كائى نعم
على ما ذكره الرضى والفاضل العصام واخر اية اى محصور حبتنا
كاعرب محصور نعم مرفوع مبتدأ على ما اختاره المصنف لا كما زعم
المبشر وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار الجمع اسما
مبتدأ والمحصور خبرا نحو حبتنا زيد وقديحي قبل المحصور او بعده
تبيير او حال من الفاعل نحو حبتنا رجلا زيد وحبتنا زيد رجلا
وسمع بهذا بقاء المحصور لا الفاعل وكما فرغ من الاثر
شرح في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اى فعل لا اية فهمه اى
فهم

فهم معناه بغير ما اى غنى وقع عليه اى على ذلك الشئ الفعل اى
الحديث الذى يدل عليه المتعدي والذا اظهر ويجوز ان يكون
المبادىء الفعل الاصطلاحي يتقيد بمضاف اى معنى الفعل والمراد
بالوقوع عليه تعلقه به بلا وسطة غير تعلق الاسماء فيخرج به
الفعل المتعدي بوسطة حرز الجلالة لا يقال له فى الاصطلاح اى الله
تعد والفعل التام قصرا ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لان سند
الى المفعول به لا واقع عليه وهو اى المتعدي على ثلاثة اضرب القرب
الاول فعل متعدي مفعول واحد لاقتضاء معناه هكذا نحو ضرب
لمرأا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لومنونيا نحو الذى كرسه زيد
اى كرسه وضرب في جواب هل ضربت زيدا وبذلها اى القرينة
لومنونيا وحبتنا يجعل المتعدي بالنسبة اليه كاللزم انه لا يطلب
مفعولها ولا يعمل على وجهين احدهما مع تركه قطعاً نحو ضربت
اى او قعت القرب وثانيهما بادخاله على المفعول به لتزايده منزلة
سكان الفعل نحو ضرب في حديد بارداى او قع القرب فيه والقرب
الثاني مقدما الى مفعولين وهو اى المتعدي الى مفعولين على ثلاثة اقسام
القسم الاول ما اى متعدي كان مفعول الثاني ما ينال الاول اى لا يصدق
عليه وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا رها
وسأله الخبر ويجوز حذفها فهما اى المفعولين معا وحذف
احدهما الاول والثاني فقط مع قرينة لومنونيا نحو عمال زيد

عمرادها فاعطى او فاعطى درهما او زيدا وبذرها الى القرينة
لو ضيقوا اخوفلان يعطى ويمتح او يعطى الاعطاء والمنع او يعطى
زيدا ودرهما والقسمان الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول
اي يتصاذا فان كما سطره واسار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم
الثاني افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهو افعال
صطلاحيية دالة على فعل اى حديث قلبى خرج به خبر دال
القلبى داخل على الميتة والخبر وخرج به خبرها من الافعال
لقلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كاد دل عليه قوله على
المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان
اتصال الفير المصنوب في الفصلة اكثر من انقصاء ولا يجوز الا
نقصالة الفعل الالاع صرح به الرضى خوف عمت لليقين انفاذا
وقد يحى بمعنى عرفت فيقضى الى واحد ورأيت من الروية القلبية
للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضى لا مقتدار
الجادم طابق الواقع اولا والبقية تنصب مفعولا واحدا ووجدت
جعل صاحب التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة
ويخرجها العلم واذ كان بمعنى اصابة الشئ مخفوجت الفئالة
فهو مما يتقضى الى مفعول واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم و
الحق انه يتعمل فيهما وظننت جعل الرضى للظن والتسهيل للظن
واليقين ولتعمل بمعنى اتهمت فيقضى الى واحد ودخلت

وحبت ها مثل ظننت وهبت بمعنى احبب لقول هب زيدا
فاما غير المتصرف اى لا يحى ولا يضر ولا يغيره واد الرضى تعلم امر بمعنى
اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت
ودعى وقال انهما لا ينصبان الجزين بل تدخل عليهما انك ولتعمل
اى لا يجوز ان يبنى ظن ولم يتعمل بمعنى علم وان كان ادى
بمعنى اعلم ولا خلاف في نحو نشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصا
لنذكرها المصرولا يجوز حذف مفعوليهما اى افعال القلوب
سعا وحذف واحدها فقط لانه اذا حذف بدونه قرينة لو
بنوينا لانه ان كان متواليا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه و
بقوت المقصود حذف سعا واحدها وامثال الوصيا فيكون
حذفها مخوقولة لانه ليسوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وسمرونا مع قرينة كثر حذفها سعا لانها كثر في شئ واحدا
المفعول الحقيقى مضمونها فحذف واحدها كحذف جز الكلمة فاذا
تبنا سعا معا واذا حذفنا معا نحو من يستعيج بجز اى سموعه
صياها وهذه العلة ايضا قبل حذف واحدها فقط معطوف
على كثر وقيد قران القرينة ما حوز فيه ايضا لان التقيد المقدم
على المعطوف عليه يجب المتابعة في المعطوف او يكون اولى اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحبسن الذين يحلون
بما ينهم الله من فضله هو خير لهم واما حذف الثاني فكقوله

حطنا على اداة الغيبة اى نجلهم هو خير لهم

لا نخلنا على غير ذلك انا طالما قد وثق بنا الاعلاء اي لا جازعين
ومن خصا لغيرها جمع خصيصه بمعنى خاصه جواز العمل الالفاء
والمراد ما يقابل الوجوب والاستناع اي ابطال عملها في المفعولين
لا مستقبل لهما كلاهما فاذا الغيت الغيت قيرها لان الكلام يحمل
من مجموعهما والاعمال لان في التوسط والتأخير تقديم المفعول
على الفعل وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطه بين مفعوليهما
والنحو المحمول لكونهما مفعولين في بعض الصور نحو زيد علمت
منطوقه بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى هذه الصوره
لان فعله نوع تقدم لفظي وفي بعضها هما متساويان او تأخرت
عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي هذه الصوره الالفاء اولى
لعدم التقدم اللفظي قطعا والمعنى في صوره الالفاء كالمعنى في صوره
الاعمال بعينه فمعنى زيد علمت قائم بمعنى ظننت زيدا قائما و
اما اذا تقدمت عليها فالجمهور على انه لا يجوز الالفاء وبعضهم
اجاز تسكنا بواقع بعض الاشعار والجمهور يقولونه بتقدير
ضرب الشان واللام جاء في الفروقه ودرج في التفسير من التأويل
والرضي الالفاء وما يجب ان يلتزمه ان المتوسطه والمتأخر
عنهما ان كان مصدرا يجب الالفاء لان معمول المصدر لا
يتقدم عليه على كليتيه وما يجب في الالفاء التوسط بين
مفعولي ان نحو ان زيد احسب قائم واسم الفاعل معموله
نحو

نحو لمت بحكم احسب زيد او نحو لم بحكم احسب زيد علم
او بين سوف و نخبه و سوف اسبب ليقدم زيد وبين و
حرز العطف ومذخوله نحو جاءني زيد واسبب عمرو وفي التبريل
ان مذهب البصري في نحو ضرب احسب زيد جواز الالفاء لا وجوب
ليكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد مفعولا لمفعول احسب
او مفعولا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا قدم عليه ومنها
اي من خصا لغيرها جواز ان يكون فاعله مفعوله الاول
ضربين ولا يجوز ان يكون الفاعل ضمير متصل والمفعول اسما
ظاهرا كلاهما بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال زيد ضرب ولا
زيد اظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول المقدم مقلدين لا بد من
هذا القيد لانه اذا كان احدهما متصلا ويجوز في غيرها ايضا
نحو ما ضربت الايتاي وانما ضربت اياك وايال ضربت وما
ضربت الا انت وانما ضربت انت مريح به الرضي بخدي المعنى
كلما وخطابا ونفسه وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما
بعضا من الاخر ايضا فحما ودرج الحديث رأيتنا مع رسول
الله الحديث نحو علمتني او علمتني او زيد علمه قائما ولا يجوز
ضربتني بل ضربت نفسي قال المقلدان المعايير في غير افعال القلوب
غالبه فاذا اتخذوا والفنر تصريا وبينهما على ما عسى ان
يفعل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان

اعلم بحال منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة ورفعا هو
 المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضي ويجوز ان
 يكون فاعلها وسفولها ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى
 نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون
 سفولها ضميرا مفعولا مفسرا بفاعل دون غيرها لقول ثمة
زيد قائما ولا يجوز ضميه زيد وحمل عدم وثقة هذا الجواز
 اي جواز ان يكون فاعلها وسفولها ضميرين متفليين مع
 اتحاد معناهما حمل التقيض على التقيض على وجه ولاي الحلية نحو
 ادنى اعصر حمرا والبصرة نحو ريتني في المرأة على داي العلمية و
 منها جواز دخول ان المفعولة على مفعوليهما اي المفعولين
 لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيدا قائم قد ذهب بسببه الى ان ان
 مع اسمها وغيرها مفعول واحد قائم مقام المفعولين لانه
 حينئذ يسمي المفعولين لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا
 فهو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى
 اسفولين والا خفشر كما خفي عليه هذا التحقيق قد ر مفعولا
 عاما فجعل علمت ان زيدا قائم يتقدم علمت ان زيدا قائم حاصلا
 ذكره الفاضل العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعلق فقال
 بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئي الجملة الاسمية لوجود مانع منه
 في هذا المعنى يختص التعلق بافعال القلوب ولا يوجد الا في

في المفعولين وما لا اليد ابن الجاحب رحمه الله عليه حتى
 جعله من حصا ثمر افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال
 علمه مفعوله لما نع فتنه بغيرها وغيرها من الافعال ويوجد
 في المفعولين وفي واحد على ما ياتي واختاره المقر والذات
 واما التعلق بكلمة الاستفهام حرف وهو الهمزة وهل او اما
 مثل ما وسن واتي وابن واتي وسن واتيان وكم وكيف داخله
 على الجملة او الجزاء الثاني نحو علمت ان زيد عندك وعلمت زيدا
 من دعوا وادخله عليها سنا فان نحو علمت غلام من انت او
 كلمة النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا داخل على الجزئين نحو علمت
 ما زيد قائم او قائما او بقائم او ان زيدا قائم او لا زيد قائم ولا هم و
 او على الثاني منها نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام الابداء
 الداخل على الجزئين او لام القسم الداخلة على الجزئين ايضا
 او ان المكسورة الكائنة اذا دخل على خبرها لام الابتداء او ظرف
 للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون تعلقا
 وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تفتي المصدر وبقا الجملة
 على صورتها والافعال توجب تغيرها فوجب التوفيق ما يمكن
 فاعطى لهذه الاشياء بقاء صورتها وهذه الافعال كونها
 مفعولا لا معنى كما اشار بقولنا ابطال العمل ابطالا كائنا
 على سبيل الوجوب الفظا تميز من ننبته ابطال العمل

ويجوز ان يكون صفة لا يبطال المقدار اي لفظا لا معنى
 تفسير التعلّق وهو من قولهم امرأه معلقة اي مفقورة
 الزوج كاستثنى المعلق لاسع الزوج لفقدانه ولا بد ان يزوج ليجو
 بزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل العلق ممنوع
 من العمل لفظا عاملا معنى وتقديره اني علمت قيام زيد كما
 كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جار عطف لمصوب
 جزاها على الجملة التعلّيقية نحو علمت لزيد قائم ويكره ان ينطلقا
 وانما ربهذا التفسير الى الفرق بين التعلّق والالغاء من حيث
 ان التعلّق الغاء واجب البنية دون الالغاء فانه جائز غالبا
 وانه الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيعلم ان التعلّق
 هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجد فيها مثال التعلّق
 بالانفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمره وشال التعلّق بالانفي
 رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت لزيد منطلق ولقد
 علمت ليأبني ستي وتعلمت ان زيدا قائم وقد ينزل العلم
 منزلة القسم بلا اعتبار في الكلام نحو علمت ليفرطن القلوة
 ويعلم كل فعل قلبي اي سئوب الى القلب بان يدّر على فعل القلب
 غيرها اي غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك ونسبت
 هذا لك اخ وتبينت اين يلبك ويعلم كل فعل يطلب به
 اي كنهه العلم مما يكون من وسائل العلم نحو استخفت

ما زيد عالم وسالت هل هو غني ومنه اي من الفعل الذي يطلب
 به العلم افعال الحواسر جمع حاسة اي افعال تدّر على حاسة من
 الحواسر الخمسة الحواسر الظاهرة كلست ماهولين والشتر
 قوة توجده البدن كله وانفرت لهو حسن والا بصار قوة
 الباصرة يدرك بها المبهات وسمعت هه صوته كبريه والتبع
 قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت لهو طيب والشم
 قوة الشامعة يدرك بها المشمومات من الرياح وزقت ماهو
 من والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم وانشار الى الفتح الثاني
 من تيسر الذين ثابتهما عين الاول فقال والقسم الثالث من
 اقسام المتحدّي الى مفعولين افعال ملحقه بالفعل فعال القلوب
 في مجرد الدخول على المبتداء والجزء وتبهما على المفعولية وفي مجرد
 عدم جواز حذفها معا وحذف احدها فقط بلا قرينة
 لو مستويا متحدّي باب اعطيت وفي مجرد قلّة حذف احدها فقط
 بها اي بالقرينة اي لانه الحواصر فلا يجوز فيها الالغاء في صورتي
 المتوسطة والتأخر ولا يكون قاع لها ومفعولها من سيقن
 متحدّي المعنى ولا دخول ان على المفعولين ولا يجري التعلّق ايضا
 ولم يفرقوا بكثرة حذفها معا لانها غير مختصة بها فلا يكون
 لها مدخل في جهة الا حاق بمر وجعلها بمعنى او جعل للاعتقاد
 الباطن نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباده الرحمن

انا قال الرضى واصل الباب صير ومفعول في الحقيقة اسم وخبر
 لصار فصيحت زيدا قائما من صار زيدا قائما مبتدأ اخبرت زيدا
 لنهر من خفر زيدا النهر وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا فيهم
 يومئذ موجة يعصر واتخذ نحو قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
 خليله وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلق واتخذ بمعنى
 اخذ فلا يكون شيئا منها من هذا القبيل وسنه خما وقد بمعنى
 الاعتقاد الباطل والنو بمعنى وجد والكفر **الثالث** من المقدى
 مقدى **ثلاثة** مقاييل نحو اعلم وارى وجد تقدير علم والارى او
 بالمرءة **الثلثة** مقاييل ولم توجد بتصنيف العين ولا بتقدير
الثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش في مجازها جميع افعال القلوب
 قيل ولا اعتبار به في مثله وقال القاضى العمام وقد يميز المقدى
 الى اثنين يتعدى الى واحد لو جعل مفعول الجملة مفعولا نحو علمت
 قيام زيدة علمت زيدا قائما والمقدى **الثلثة** متعديا الى اثنين نحو
 علمت زيدا قياما ولم يذكر ابنا وبنيا واخبر وخبر وحدث ولم
 يوجد احد من هذه المعاني لانها كثيرا ما تستعمل بتقديره الى اثنين و
 ثاينها باباء قال الله تعالى يبنونى بلجاء فقولا وقال ابنهم
 بلجاء هم وقال قائلنا انهم بلجاء هم ويقال اخبرتك بقيام
 زيد وخبرتك بخبر وحدث بكذا فيقول تقديرها **الثلثة** و
 لغنيها معنى الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فحق الحقائق
 بالقدى

بالمقدى **الثلثة** والحق العوضارى الحلية نحو ان الله تعالى
 في النوم زيدا سائما ولم يلحق بسبب الايناء وهذه اى الافعال
 المقدى **الثلثة** مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت الاول في
 كونه مياي **الثنائي** وجواز حذفه بدون الثاني وعدم جواز
 التعليق بالنسبة اليه لانه كالفاعل لانه العالم والثاني والثالث
 المعلومان ولذا كان حقه التقديم عليها حتى يجوز ارجاع و
 خبرها اليه مع تأخره نحو علمت غلامه زيدا فاضلا والاخبارات
 اى الثاني والثالث كمفعول باب علمت في كون الثالث عين الثاني
 وعدم جواز حذفها او جواز حذفها واحدة بلا قرينة وكثرة
 حذفها وقلة حذفها سنها وجواز الالفاء في صورتى
 التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليها وجواز التعليق
 نحو اعلم وارى زيد علم اكبيرا فاضلا ثم اى بعد ما علمت كود الفعل
 لازما وتعدى بالمقدى متعديا الى واحد الى اثنين **والثلثة**
 المتعدية **الاعلم** جملة معطوفة على ما سبق باحبا والمعنى اى اعلم ان
 الفعل يكون هكذا ثم اعلم الى او معرفة منه او شيئا في **الكل** **الثنائي**
 لا بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم اى الفعلية اى بالمرئوع
 كلاما يميز عن نسبة ثم الى فاعله اى ثم كلابية او فاعله ثم معنى
 صار اى صار كلابا مائا بان يفتح السكون عليه ويحصل
 الفائدة ولم يفتح الوضعية كالحجر المصنوب لا فائدة فائدة تامة

يسمى ذلك الفعل في الاصطلاح فعلا تاما تمامه بمر فوعه و
عدم احتياجه الى غيره ويسمى مفعوله فاعلا لمقيام معنى و
الفعل به فكانه موجد ومؤثر فيه كانه مثل طال زيد او ثابته
فيه كانه ضرب زيد او وجد القرب ويسمى مفعول به ان كان لفعل
متقدما الى واحد او اثنين او ثلاثة لان اللاتم لا ينصب المفعول به و
مفعولا الى مفعول به للصوق بمعنى الفعل به ووقوفه عليه
كالافعال السابقة من المتقدما الى واحد واثنين او ثلاثة وان
احتاج الى الفعل او مفعول مستوف بان لا يدل على الحدث الذي
يدور الفائدة عليه الا ذلك المفعول المستوف يسمى ذلك الفعل في العرف
فعلا تاما لعدم تمامه بمر فوعه واحتياجه الى المصوب والا
حتياج يسمى عن التقصان ويسمى مفعوله مفعولا وسفورا الذي
احتياج اليه خبر له انما لا يخطا رتبته حتى هو مفعول
مفعول الخبر العامل في خبري الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل في الفعل
التام مفعولا على المتبدا والخبر الا اصله يدل على ان التقصا لا اسم
بالخبر من جهة دواسه عليه او اشتغال اليه او غير ذلك
من معاني الافعال التامة قصه وينصب الخبر لشبهه بالمفعول
في الوقوع تبعه فروع الفعل وهو في الفعل التام قصه على قسمين القسم
الاول ما في فعل لا يدل على معنى المقاربة اي مقاربة الخبر للاسم
اي قرب حصول مفعول في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله

وهو الى القسم الاول الشان المتبادر من اطلاق الفعل التام
اقصه يعني لو قيل الفعل الذي قصه يرباوه وهذا التامع اليه
لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل
التام قصه كان قد صمد على صدار لكثرة مفعول تام شوبت معنى
خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليا او لا تقطاعه عنه نحو كان
زيد غنيا اي فافتقر وبعني صار ويكون اسمه ضمير الشأن
نحو كان زيد عالم وكان زيد غني وتكون تامة بمعنى ثبوت ولا
تدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشأن ويكون زائدة
وصار قدومه لا صالة للانتقال من صفة الى صفة نحو صار
زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى رجوع ستعية الى الفقر او رجوع اليه والفقول
الزيد عالم ورجع زيد غنيا وما كان زيد فقرا او استحال كقول
ان العداوة ليستحيل سوادة ونحو قول في الدرس
نحو نحو كن ابوسا وازيد غفولة لقارته بغير او جاء زيد غنيا
وقد كان فاضل قال الاندلسي لا يتجا وتان عن موضع و
الشماع فاجاست حاجتك وقعدت كانها حربة وقال
ابن الجاحب انما يطرر قعد في مثل الموضع الذي يستعمل فيه
العرب فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه
سلمان ليكون مثل قعدت كانه حربة والحق في جاء

الاطار لمجيء البتر فقيس من يديهما يجبان في غير مو
ضع السماع لكن مع شريطة تعدد مكانه اختاره ولذا قال اذا كثر
او المذكورات بمعنى سار وهذه التواقي يتغير بالفتكون تامة
مثل صار وقال الرضي وليس الحارة هذه الافعال بجمال قيل
بل سماعا لا ترى ان انتقل لا يلحق به مع ان بمعنى محو وراجع و
اوسى واضنى وقصد متانسة التقابل بين الاولين اقتضى تا
خير اضنى وظل ويات لا فتون مضمون جملة باوقات يدلش
عليها بموادها فاصبح زيد نائما بمعنى صار ذيدا نائما الصباح
وكذا اضنى وضحى نائما اي صار نائما المساء اونة الضنى وظل
زيد قائما بمعنى صار قائما جميع النهار ويات زيد قائما
في جميع الليل ويكن بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات
فاصبح زيد غليظا بمعنى صار غليظا وكذا غيره وتكون تامة بمعنى
الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح واسمى بمعنى دخل
في المساء واضنى بمعنى دخل في الضنى وظل بمعنى اقام فيها
راوية بمعنى اقام ليل لنام اوله ليم واضرو عاده في الاصل
بمعنى رجع وعدا بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار
الى الزوال وراح بمعنى سنى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون كما صرح به في الامكان
تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقات

نكا

كما صرح به في الامتحان وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا
نايتين وانما جاء المنصوب بعد ما فهو حال وماذا لسن زال يزال
كخاف يخاف لا تستعمل الانا فقة لاستمرار خبرها لاسمها من
وقت صلاحيتها وينزيم النفي لسن زال يزول مثل قال يقول
ولاسن زاله يزيله من البناء اي قرية محو كاليكيل لانهم تامة
وقتي بفتح التاء وبالهمزة فتكبت بالالف وتكسرهما فتكبت
بالياء وفي الصحاح ما فتأت اذكره وما فتئت اذكره اي
ما زلت اذكره وقيل بالياء فتكبت بها وما برحت اذكره اي
بمعنى زالت عن مكانه وما افنت من الافعال في الصحاح قال
ابو زيد ما افنت اذكره وما برحت اذكره اي ما زلت اذكره
وما ولي من وفي بني مثل ويومئذ بمعنى صنف يقال فلان
لا ينجى بكلمة بى لا يزال وما وام من زاسير يرمي دما اي بوجه يقال
لا ترميه اي لا تبرحه كذا في الصحاح وتعمل هذين الفعلين ما يقين
في غاية الندرة ذكره الدماميني كلهما اي كل المذكورات هما بعد ما زال
بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالنفي ولو سعى كالتنهي مثله وما وام ما فيها
مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان عاملها مدة ثبوت خبرها
لاسمها والذا احتاج الى كلام قبل ليحل فيه لانه ظرف زمان وليس
اصلة للترك كعلم لايجي منه غير ضيق الماضى والدليل على ان اصله
فعل بالكرسي فلزم بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف

وقد علم ابن السراج وما بعده انه حروف المقادير فعلية برليل اتصال
 ما يتقبل بالفعل مثل ليسا بيمينو السيت الى اخره وقد تبين
الفعل الثام معنى صار اي يدل عليه في ضمن معناه الاصل
 وقد مر معنى التبيين فبمعنى ذلك الفعل بسبب ذلك التبيين ناقصا
 محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصل حال او خبرا بعد
 خبر او وصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده ونحو قوله
 تعالى فتشمل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر كذا نشره الرضي و
عشرة التسعة بهذا الى بسبب هذا الواحد وملائي به
 عشرة اي صار بهذا عشرة تامة ويجوز اعتبار المعنى المذكور
 فيما سبق اي ثمة التسعة بهذا صائفة عشرة وكمل زيد عالما الى
 صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد امير اي صار اميرا
 فلا ويجوز عدم اعتبار التبيين وبقاء الفعل تاما والمنصوب
 بعده حال او متبعا او مفعول كما صرح به القاضى في قوله تعالى
 وسمعت كلمة ربك صدقا وعدلا ويجوز تقديم اخبارها اي
 الافعال السابقة على نفسها الاما اي فعلا ناقصا في الاول
 ما يستلزم من خبر اخبارها ويجوز استئناف من الاخبار بتقديم
 مضاف الى الاخبار في الخ نافية كما في مال والحقائق او مصدر يا
 كما في ما دام سواء الخبر التقديم على مجموع ما وجد حوله او على
 مدفوعه فقط اما الاول فعلا قنعنا الصداة وعدم جواز
 تقديم

تقديم ما في خبرها المقدرية عليها واما الثاني فلشدة استرا
 جهما وماليسر في قوله ما اذا وضعت عليه يجوز تقديم الخبر
 على الفعل لاعلى مجموعهما مثل ما كان قائما كان زيد لعدم الاستراج
 ولا يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصداة فلا يجوز نحو قائما
 ما زال زيد ولا اجلس بها لسما دام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين
 ووافقه ابن كيسان من البصريين في غير ما دام فافهم تجوز
 نظرا الى كمال استراجهما وصيرتهما مثل فعل مثبت في المعنى والحكم
 كذا ان بدل لفظا ما بان النافية الى يجوز تقديم الخبر في هذه
 الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقديم انتفى التقديم انقضاء مثل
 ذلك الانتفاء ان بدل الخ لا ثمة كما في انقضاء الصلوة حتى
 يجوز التعليل بهما كما مر واما التقديم ان بدل لفظا ما يكم
 وما صرح به الرضي ولم يذكره لان ثمة من واحد واحد وكن
 فيجوز اي التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما
 اثرت في مدلولها لفظا او معنى اثيرت كانهما جزئيهما
 والمجموع كلمة واحدة فانزلت عن انقضاء الصداة ولا
 كذلك لانه لكثرة دوامه في الكلام حتى انه يدخل فيما لا يدخل
 غيره من ادوات النفي مثل دخول بين الحرف وسموله نحو كنت
 بلا مال انزلت عن انقضاء الصداة صرح به الرضي ولم
 يذكر ههنا تقديم اخبارها على سائر ما ذكره ابن الحاجب لانه

سيجي منه المفعول المصنوب ان امرها كما مر بنزول المبدأ وخبره
 يجوز تقديم والقسم الثاني من قسمي الفعل الناقص وهو الذي
 لا يلباد رسن مطلقا لانه اسم خاصا ما اى فعل ناقص يدل
 على معنى القرب اى قريب حصول الخبر لاسمه لما يجرد رجا والمتكلم
 ذلك وهذان عسى او ان يظهر باعتبار علام حضوره ولبابه
 سوى الشروع وهذان كادا ويظهر باعتبار شروعه فيما يقتضى اليه
 وهذان غيرها مما سيذكر وليتم هذا القسم في الاصطلاح افعال
 المقلية ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تتعمل افعال المقاربة الاعانية
 الا كادوا وشك فان يجي مضارعها وندر استعمال اسم الفاعل منها
 ولا تكون اخبارها الا افلا لا اسما مضارعا لا ماضيا بالاسف
 ولا نه الدلالة على القرب تقتضي ان تكون خبرها لفظا دالا على
 ان مقامه لم يثبت الا ان ودان المضارع ولا يذ في اخبارها ان تكون
 مستندة الى خبر اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم علامه الا ان
 يكون المستند الى الفاعل قوة فعل مستند الى الخبر كعسى زيد ان
 يخرج نفسه فانه قوة عسى زيد ان يموت ويجوز حذف
 اخبارها ان علمت بقرينة نحو قولنا فطفق سمي اى يمتح
 سمي حذف الدلالة المصدرية عليه كعسى وهو غير متصرف
 ومنه ضم الزجاء انه حرف وبقوية اتصال الخبر المصنوب في
 عساه وعساك والصواب انه فعل لكثرة استعمال اتصال

ما يختص بالفعل وبقول عساه بان المصنوب مستعار للمز
 للمرفوع وخبره الفعل المضارع الكائن مع ان الدلالة على الاستقبال
 المناسب للرجاء الذي فيه ولا يدل وان يقدر مضافا في
 جاب الاسم اوف جانب الخبر ليصح المحل كونا ونعانا غالبا
 نحو عسى حال زيد ان يخرج او ان يخرج هذا ما ذهب اليه
 المتأخرون ضمنوه معنى كان واستحسن الفاضل العصام و
 تفيين معنى صار وزهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب
 وما جعلوه خبر يدل اشتغال وارضاء الرضى كما فيه من تفصيل
 بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متقد وقيل انه مضاف
 بالثبته بالمفعول لانه مفعول لان بعد نقله الى اثناء انقطع
 والرجاء لم يبق مفعول معناه الا صلي وبقي المصنوب للتشبيه بما
 في الاصل وذر الكل بان القرب مستفاد من الرجاء ليس و
 بمعنى لعنى ويرده ايضا استعماله بلا ان كما افاده بقوله
 وقد يحذف ان من خبره تشيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير
 مضاف وقد تكون تامة غير محتاجة الى خبر مصنوب مثلا
 بان مع المضارع اى لا يجوز حذف ان على هذا الاستعمال نحو
 عسى ان يخرج زيد وحينئذ يكون بمعنى قرب ولا يفهم و
 معنى كان ويحل ان تكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر
 بان اسم لها قاء مقام الاسم والخبر لا شمالي على المصنوب اليه

ذكره الفاضل العصام المصنف الامتحان او من باب التنازع
 ذكره الرضى او المرفوع بعد المضاع اسم عيسى وفي المضاع نيزل
 لتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام فاما نحو الزيدان عيسى
 ان يقوموا والتويدون عيسى ان يقوموا فانه مع الفعل فاعل
 عيسى قولوا واحدا ذكره الرضى ولا يعمل في غير الشان وكما عطف
 على عيسى وليست عمل ناقضا دائما وخبره غالبيا مضاع بلا ان
 لدلالة على الجزم نحو كاذب يخرج وقد يكون مع ان التثنية
 بعيسى نحو كاذب ان يخرج ويعمل في غير الشان كما في قوله تعالى
 بزيغ قلوب فريق منهم وكرب فتح الرءاف مع كسرها ذكره
 الدعا ميني بمعنى قريب في الاصل يقال كربت الشمس اي دنت للغروب
 وهو مثل كاد في وجهه كون خبره بلا ان وبها وهكاهل
 في الاصل معنى قارب وطلق ما بكسر الفاء وفتحها في الاصل
 بمعنى شرع كقوله طلقا بخصفان واخذ في الاصل بمعنى شرع كقوله
 وانشاء مهور من الافعال في الاصل بمعنى اوجد واقتل
 في الاصل بمعنى قبل عليه وهب كورد قال الدعا ميني هي غريبة
 ومن يشواهد بها قول الشاعر هب الوم القلب في طاعة
 الهوى فليج كاذي كنت بالوم اعزبه وجعل في الاصل بمعنى
 اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وعلق بكسر اللام
 وهي غريبة ويستشهد بقوله اراك زعلقت نظام من اجزنا

وظلم الجار اذ لا المجير يستعمل هذه الافعال استعمل كان ينفذها
 معناه فصارت ناقصة مشارة واحبارها اي خبر كل منها
 الفعل المضارع لان هذه الافعال تدل على الشرع والمنع و
 الجزم حصول الشرع لا طبعه فاسبب المضارع بلا ان للطلع الذي
 يدل على حدوث مصدره واوشك في الاصل يعني اسرع
 وهو نياب القرب وهو يستعمل استعمال عيسى اي يكون
 ناقضا خبره مضاع مصدر بان وتامنا مع المضارع مثل او شك
 زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد لانه قد يستعمل في الطبع و
 استعمال كاذ اي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز
 تقديم اخبار المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم
 جوعه الى الاقرب على نفسها لانهما لعمري تفرقها ضعيفة فلا
 تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعال لها
 قوة بالنسبة الى الفرف تعمل لوعكس الترتيب بان قدم الخبر
 على الاسم ولا يجوز هذا في الحروف فلا كما في ما ولا اوه اكثر القوة
 كما في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ضارفا والصلي
 الثاني من النقة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما قبل
 يذكر بعده لمحبيته من التام والثاقص واللازم والمقضى
 مجازا اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وشابرة
 للمضارع الذي هو عامل قوي لكونه فعلا واحبار بالنسبة في وضعه

دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قد تم وترك تعريف
وبين صفة الكفاء بنبهت بها ويكون المجت مجت العامل
تقرض بعم فقال فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام
او الناقص اللذان او المقدمي المعلوم لا اشتقاقية والثالث
من التثنية اسم المفعول والاعتبار بالنسبة فيه ايضا وسواقته
لاسم الفاعل في التثنية ونسب المفعول به في بعض المواضع قد تم
فهو يعمل جميع عمل فعله التام المجهول لكونه ما هو ذاته واكتفى
بالشبهة ايضا ترك التعريف والتوضيح وشهدا على
اسم الفاعل والمفعول في الفاعل الاصل او لنائب المنفصل عنهما
فيمر او يما فلا هو اخوار غيب انت واقام زيد لان غير المنفصل
وهو الفيمر المنتزعا البارد تختص بالفعل لكونه اعتباريا محالا
فيظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى المقدم وعدم المشابهة
والمنفصل بثبوته واستقلاله يتوقف على العمل فيه على وجودها
والمفعول به المفعول لان لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتقدم يتوقف
الى وجوده مقو كمال وعدم سبقيه واما غيرها من الممولات
فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولان العامل لا يتخلو عن زمان
ومكان يكتفي راجعة الفعل حتى يعمل فيه هو والنفي نحو ماتت
بنعمة ربي بخون وحروليتية خوزيد كما يستد يوم التقال
والحال تله والمفعول المطلق لكونه يعني القابل دائما يعمل فيه
مطلقا

مطلقا كالظرف والمفعول له ان كان مجرورا فكا الظرف وان
مضوبا فكا المفعول المطلق والمفعول به حكم حكم المفعول
المضاج ان لا يكونا اي لهما الفاعل والمفعول مستغنيين عن
مؤنرب ومغيرب ولا موصوفين نحو جاني رجل ضارب
شديد لانها انا وصفا يصيران كالمستد اليها والمند اليه
مخصوصا باللام اسم فيبعدان عن التثنية بالفعل وكذا اذا كان
مستغنيين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة وقال
الزحني لان التثنية والتوصف مجزبانها عن تاويلهما بالفعل
فالاو لاخير قوله مستغنيين لكنه قد تم لظهور نيل الموصوف
بقوله وان وصفا بعد العمل اي علمهما لم يصراي الوصف
الناخر علمهما السابق على الوصف لوجود بلا مانع نحو
جاني رجل ضارب غلامهم شديد ثم اي بعد ما لم يكونا
مستغنيين وموصوفين ان كان اي اسم الفاعل واسم المفعول
ملتبيين باللام الموصولة عند غير المضاف لان يذكروها ولا
يثبت الاخر في التعريف على ما ينبغي ان شاء الله تعالى لا يشترط
علمهما في الفاعل والمفعول به شيء غير ما ذكر من العديدين
وغیر الاعتماد على الدلالة على الحال والاستقبال اي
يكفي لهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة
ولا يشترط الاعتماد على غيرهما والدلالة على زمان الحال و

والاستقبال لانها حينئذ فعل في الحقيقة غير صيغة الى
 صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة
 حرف التعريف عليه على ما ينبغي سيجوز ثم ان الاولى ان يقول
 المقر ان كان باللام لا يشترط شي او يوارد الواو مقام ثم
 نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب غلامه عمر السمر
 او الان او قد عندنا وان كانا مجزئين منها بشرط مع
 ما ذكر من عدم التغير والتوصيف للاعتقاد على المبتداء
 ولو في الاصل بان كانا خيرا او سغورا لثابتا او نالنا نحو
 زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه
 وما زيد مكتوب حاله وعلمت زيدا فاضلا ابنه او الموصوف
 بان كانا صفتين نحو جاني رجل راكب غلامه او معتوق غلامه
 او ذي الحال بان كانا حامين نحو جاني زيد راكب غلامه
 او موكوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهما او هما
 مثل ما ومن نحو قائم الزيدان وما عامل البكران والهمزة
 اعلم من ان يكونا محذوفين مثل قائم الزيدان ام قاعدان
 او تنفي حرفا كما وان ولا او هما كغير او فعلا كما يسر نحو ما
 قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وكبير ضارب العيران
 وما معمور داره وليس معمور قولان زيد والنفي اعلم
 من ان يكونا صفتين نحو قائم ضارب الزيدان ولا خفيش
 من التفرع

لا يشترط في علمها وعمل نظائرهما شيئا وجه الاشتراط ان
 علمها كان لشيء مشترك للفعل وبهذه الاشياء يتقيد المشابهة
 لان ما وقع بعد المتبلا والموصوف وذو الحال لا يكون مجزا
 عنه كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي او بالفعول
 لقلقهما بالحكم ودار ابن مالك الاعتقاد على حرف النداء الثلاث
 يورد التقضيبا طالعا جيبك وزججه المنصف وسد له بغير الاعتقاد
 عليه جعل امثاله مقدمة على موصوف مقدرة ورده المقر بان له
 اعبة هذا الاعتماد للغائبة الاعتماد لانه ما من صفة الالهة او
 موصوف ملقوظ او مقدر ويشترط مع الاعتماد في تضيها اي
 نصب اسم لفاعل وسم المفعول المجزئين عن اللام المفعول به
 بان كان اسم الفاعل من التقدير مستقدا كان وسم المفعول من
 التقدير الى اثنين او الى ثلاثة الدلالة على زمان احوال تحقيقا
 نحو زيد ضارب غلامه عمر الان او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان
 الماضي موجود الان او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل
 ان يثنى اللفظة في ذلك الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى
 كلهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب عمر الغدا
 او معطى غلامه ودها غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التي
 العمل لاجلها المشابهة للضارع فاذا كانا بالحال او الاستقبال
 تناكذ تلك المشابهة ويتقوى ان لعمل النصب فان كانا لماضي

وجيب استقامتها الى المفعول به نعتي فان كان معمول اخر
في فعل مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط معنى الحال
والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل على الاتقان لم يشترط فيه
واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به
يقوى علمهما بزيادة الالامنة ذلك المفعول نحو اننا صار به
نريد والعجني صريك نريد ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول
نحو قولنا للرؤيا تعيون وهذا في غيرها من علم ودرى وعرف
وجعل فان بزيادة الياء دون اللام نحو اننا عالم به مجوز زياد
نهما مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم وتثنيها وجمعها
الصحيح او الكسرة العمل والاشترط كقوله اما التثنية والجمع
الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيها لكن علمها ليس الالة المفعول
لوجوب استناد الفاعل فيها على ما سياتي ولما لم يجمع المكسر
فجوز على المفرد لكونه فرعا وعلمه يكون في الفاعل والمفعول
نحو زيد ضارب غلاما علمه الا ان او قدما وكذا المذكور من غير اسم
الفاعل والمفعول في العمل والاشترط وكون تثنيهما وجمعها
كقوله ثلثة اولاد من اوزن مبالغة الفاعل فقال و
فعل ومفعول قال الرضي هذه الثلثة قبل اتفاق اسم البصريين
وزاد سيبويه فعلا كعلم وفلا كحذر وسعه و
غيره ومنع الكوفيين عمل صيغة المبالغة مطلقا لقوايت
مشا

نشايرتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها سفتوب فهو
عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع قوايت المشا
بهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك
لا يشترط في عمل هذه الثلثة المفعول به في الحال والاستقبال
لان اشتراطهما كان لا تمام المشابهة اللفظية وقد فاست و
الرابع من السبعة الصفة المشابهة اي المتعرة مشابهتها
الاسم الفاعل في اثبات تثني وجمع وتذكر وتؤنث فلان عملت
ولم يتعير ذلك التثنية اسم التفضيل الضعفة فيه لعدم لزوم
ذلك فيه كانه الصفة المشبهة قدسها لكثرة عملها في الفاعل
الفاظه مجازي اسم التفضيل فهو فعل فعلها اللازم للزوم
اشتقاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة بالشرط المتعرة
في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير والتوصيف والاعتقاد ومعنى
الحال والاستقبال لما مر في اسم الفاعل بل هو اوليها من غير الا
معنى الحال والاستقبال لثبوتها من الشروط فانه اي معنى الحال
والاستقبال لا يشترط علمها اي في نصها معمولها تثنيها بالمفعول
نحو زيد حسن الوجه ينصب الوجه لكونها بمعنى الثبوت
والاكثر لا الحدوث المنقضي للزمان نحو زيد حسن وجهه
وبيان انواع صيغها ووجود استعمالها في المطولات و
انها والخاسر من السبعة اسم التفضيل قد تد كون التثنية

معبرة فيه وكون مشتقا مثل السوابق ولا يخفى ترتيب المقو
اسب بمرامه لانه في حيث العامل بخلاف ترتيب ابن الجايب
حيث قدم المصدر الى نظر الى انه اصل في الاستفاق وانه في حيث
الاسم وهو اقوى في الاستية بخلاف ما عداه وهو لضعف سبب
حروجه عن مع الفعل بملاحظة الغيرة معناه لا يد لالملة على مع
الزيادة لانه مقول كفي المباعدة الفاعل على ما عرفت لا ينصب
المفعول به بنفسه بالاتفاق وتحو قوله تعالى هو اعلم من
يقول مضمون بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلنا
بنفسه لانه ينصبه باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المقديرين
لكنها في ما يجوز تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا
ينصبه بدونها فانا اضرب منك لزيد وبالباء فيما تزد
في المفعول فاعلم فانا اعلم بان زيد استطلق او اجمل بزيد و
يتعدى بحرف سيقدي به فاعله انا امر منك بزيد وادى منك
بالسهم وانا تعدى باول المفعولين باللام والياء يبقى
الثاني مضمونا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا كمي منك
لزيد الثوب وعند الكوفيين مضمون به ولا يرفع الفاعل
الظا اهر كما في بخلاف الخبر فانه لا دستاره اعتباري
مختص بسهل العمل فيه في كل وقت الا انا صار اسم التفضيل
ملتبنا بمعنى الفعل بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك
بان

بان يكون اسم التفضيل في المعنى ونفس الامر كائنا و
المتعلق بكسر اللام قائما به وصفا حقيقيا له وهو الكل في
المثال فان الاحسن في الحقيقة الكل لا الرجل ما اى شيء وهو
رجل في المثال يجري اسم التفضيل عليه اي علم ذلك الشيء
في الزكريان يكونه صفة له كمثل المتن او جراحته مثلا من
رجل احسن فيه العالم منه في العالم او حاله مثل ما جاء في زيد
احسن في عينه الكل في عين عمرو وانما بشرط ما جرى
عليه ليعتمد عليه والمتعلق بعمل فيه وفي كلامه اشارة
الى ان اسم الظا هو محجب ان يكونه من متعلقات ما جرى
عليه حال كون المتعلق مفضلا ملتبنا باعتبار المتعلق اي
بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت
اليه ورأيت حاله على نفسه اي نفس المتعلق ملتبنا باعتبار
باعتبار غيره اي باعتبار متعلق غيره في ذلك المتعلق وهو متعلق
بغيره ما جرى عليه وهو زيد في المثال حاله من النفس كما ان الظا
الاول حاله من الغير المتكّن في مفضل الزايج الى المتعلق اي ذلك
المتعلق الذي هو الكل اذا اعتبر كونه في ما يجري عليه وهو زيد
رجل في المثال يكون مفضل عليه بغير محجب ان يكون
المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات كمنح اسم التفضيل
عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين

بالذات نحو زيد افضل من عمرو وفيهما المخرج عن معناه و
بالكلية مشتركين بين شيئين مختلفين باعتبارهما لا يلزم و
تفصيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي متفيا
خبر بعد خبر ليكون احوال من نيره او مفعول مطلقا لمقتضى
او تفصيلا متفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول
واصلا وباعتبار الاول مفعول الثاني مفعولا بل هو
باعتبار الثاني فاصلا وباعتبار الاول مفعول مجيب
العزو وذلك لان اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تدور عليه
فهذه المعنى التفصيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام
ينفي فالتنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصلي الحسن في المثال
نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد كما
في مثل ما رأيت رجلا يزيد حسن كل عليه على حسن كل
عين زيد فيقول ان حسن اهدى من حسن اهدى من حسن الاف
او الى ان حسن عين زيد زيد على حسن عين جميع الرجال
ومقام المرح باني المساواة فالكل الذي في عين زيد يزيد
حسنه على حسن عين الرجال فهذا الاقتضاء المقام ذلك
لأن الفعل يدل على الزيادة فان فعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي
هو رفع الاسم لظاهره على الفاعلية لارتفاع المانع عنه
ولو جود المتقضي فهنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على

انه خبر متبدا هو الكل لزم الفصل بين الفعل ومفعوله لا الذي
هو منه باجبي هو المبتدأ والفصل بين الفعل ومفعوله لا
يجوز بل بين كل عامل ومفعوله لكن سنده الرضي حتى صرح
بجواز زيدا لظهور صواب قال الرضي هذه شروط رفع الفعل
التفصيل لفاعل الظاهر قريب بل لا تضعف ونقل
عن الزماني جواز ذلك في المثبت والشيء لم يثبت الا في النفي
لنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون مريحا بل يكفي معناه عوقفا
رأيت رجلا احسن الخ ويعمل في غيرها كالفاعل المتكهن كما
عرفت والفرد والحال لانهما الضعفاء يكفي للعمل فيهما راحة
الفعل والمفعول المطلق والمفعول ومعه والتمييز والتنفي
والسادس من التسعة المصدر ترك تعريفه وبيان و
صفة لمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغة في بعض الانواع وعمل
على فعله المشتق منه التام او التام في العلوم او الجمول المعنى
او اللاتم ولكن لما كان وضعه لما هيئة الحديث ولم يعتد
في وضعه بيقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل
عمل بمناسبة الفعل ولذلك لا يشترط عدم ما يبقده عن الفعل
وعدم ذكر الفاعل للفعل والى هذا اشاره بقوله وشروط و
عمله في الفاعل الاصل او الناسب غير المتكهن اذا لا يعمل فيه
والمفعول به الصريح وغيره من المفعولات يعمل فيها بلا شرط

أن يكون مسفرا أو لا موصوفا لأنه بهما يبعد عن ملكية
الفعل لاختصاصها بالاسم ولأنه يعمل بتأويله بان مع الفعل
والمسفر والموصوف لا يؤلان به فلا يقال العجيني ضرب
عمر وزياد ولا ضرب شديد زير عمر أو ان وصفه بعد العمل لا
يقرب نحو عجنوني ضرب زير عمر شديد ذكره الرضي ولا مسفرا بالاحال
بان يراد به الحدث الحال بقرينة مثل ضربك زيدا الآن لان
علمه كما عرفت بتقديره مع ان والفعل وان يختص المضارع
الاستقبال ولا مسفرا باللام لعدم امكان التأويل المذكور
لاختصاصه باللام بالاسم القوي عند الاكثر اى انما شرط هذه
الاشياء عند اكثر النحاة ووجله ما ذكره عند الفحول لا يشرط
واحد منها فيعمل مسفرا أو موصوفا ومقرا بالاحال و
مقرا باللام فيقال العجيني ضرب زير عمر وضرب شديد بكر
يقرب وضرب زير عمر الآن ولم انكسر عن الضرب متجمعا واسم
لان المقدريين لا يلتزم ان يكون مشبهة جميع الاحكام ولا
ان يكون المتقرون بالاحال مقدرا بما مع الفعل لذوره و
تقديره بان اكثر واشهر كذا في الرضي ولا عددا ولا نوعا
ولا تأكيد مقرونة مع الفعل نحو ضرب ضربة او ضربة
او ضربا زير عمر او كائنه بدونه اى الفعل والاحال ان الفعل يراد
بغيره لانهم حذفوا كما اذا قلت في جواب هل ضربت ضربة
او

او ضربة او ضربة زيدا غير ذلك من مراد تعيين للملابس المراد
ان عمله بتأويله بالفعل فك وجه للتأويل مع وجود الاصل
وان كان الفعل لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر
قياسا نحو ضربك زيدا اى ضرب زيدا او سمي بما كالمثال
الآتى فيعمل المصدر لقيامة مقام الفعل لا التأويله بالفعل حتى
يجوز تقديره معوله عليه والاستنار الغير فيه كالقوة والمنقز
هذان مذهب كيبويه وقال السيرافى العمل للفعل ورجح الرضي
وقال المصدر ليس بتمام مقام الفعل حقيقة الا يرى انه
معوله متاخر منه نحو سيقا زيدا ويجوز حذف فاعله بل انك
الان التنبه لم تعبته وصفه لان وصفه للحدث لا للحدث
القائم والمعلق بالغير فاقتضاه للرفع وغيره من المتعلقات
عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى اتيان شئ مما ذكر البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر مما يعمل الفاعل لكون النسبة مأخوذة
في وصفه ولا يغير الفاعل فيه لمثل ما ذكر ايضا والمراد باضمار
فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضرب زيدا ولا يتقدم معوله
ولو ظاهرا عليه عند الجمهور لكونه في تقديره مع الفعل وحانه
حيث ان لا يتقدم عليه وكل ما يرد عليه متقدما على المصدر
يقدره الفاعل ويجعل المذكور تقديره نحو قوله تعالى ولا تأخذكم
بهما ذنبا فاما باغ معه التسع اى لا تأخذكم ذنبا فاما باغ

وكذا في قولنا بلغ سعة الآية وخالفهم الرضى وصاحب اللب
والمصنف في الظن وكثرة وقوعه وجعلوا ارتكبه تكلفا
وقد مر أن الظن يكفيه راحة الفعل ثم اعلم أن المصدر اللازم
يرفع الفاعل ويضاهي إليه والمقدي يرفع الفاعل وينصب
المفعول ويعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول وما هو
لعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاهي إلى الفاعل والمفعول
مضنوب وإلى المفعول والفاعل مرفوع ويضاهي إلى الفاعل و
يترك المفعول وبالعكس وإلى نائب الفاعل والاکثر في
استعمال إضافة إلى الفاعل ولا تدفع إضافة إلى المفعول من قربة
تدفع على أنه مفعول والتابع من الشبهة الاسم المضاعف
أو لفظا قدمه لكثرة في استعماله ولأن الاسم الشام قد يكون
تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو يعمل الجرح المتقل إليه
من حرز الجرح المقدّر للعمل وإفادة المعنى كما في الاضافة العتوبة
أو التوى للعمل فقط لا لإفادة المعنى كما في اللفظة كذا قال
الفاضل العصام الدين وقال فلک اختياره تقدير الاسم
ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون في عدم شيوعهما
فيه وعند المقر تقدير حرز الجرح في الاضافة المعنوية
واللفظية بحموله عليها ليس فيها تقدير حرز الجرح
شريطة أي الاسم المضاعف من حيث أنه مضاعف أي شرط يكون
مضاهيا

بمضاهي أن يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لأن الاضافة من خواص
الاسم تحذف عن تنوينه ولو تقديره كقولكم درهم مالک وحق
بيت الله لأن الشوتين دليل تمام الكلام والاضافة دليل عدمه
فتبين بيان ونائبته وهو تون التثنية وجمع المذكور كمر لا
نهما دليل تمام ايضا على ما يأتي ان شاء الله تعالى لا يعمل الاضافة
ستعلق بالكون أو التجريد فاللوم لا ايضا لان التجريد لا
جل الاسم السابقة على الاضافة في التلظظ وبشكل الجرح
الوجه والفتارب الرجل والفتاربك وقد تقدس المقرة
دفعه في الامتحان بتعريف النائب للفهم اذ اصله الجرح وجهه
على ان يكون الوجه قاعلا بمنزلة الجرح فحذف ضميره كالحذف
من المضاعف وبغير وجود التوئين وان لا يكون ساويا
للمضاهي اليه أي ما يصير مضاهيا اليه في اليوم والخصوص
بان لا يكون ما صدقا عليه واحدا سواء بالترادف كليث
واسد وجسر ومنع وبغيره كاسان وناطق ولما يجب
ان يعلم ان ليس المراد بالمساواة المساواة بالوضع اذ اخفاء
في صحة قولك نور النور والفاقد وفلا دم غلام والبواب
وابن ابن ومفسر ذلك مع اتحاد المضاعف والمضاهي في الوضع
انما المراد بالمساواة في الادارة فالمراد بان نور المضاعف ما يستتريه
المضاهي اليه وبالمقعد وفي الفالف غير المراد بالعدو

وعلى هذا ففسر ومثل سعيد كرز بول باضافة المدلول
الى الدال والا اختص منه **حسب ما مضى** لانه لا
فائدة المضاف اليه في اضافة المباين نحو غلام زيد واصله
العام من وجه سواء كان المضاف اضافة الى المضاف اليه نحو فقه
خاتمة او بالعكس نحو فقه فقه واصله الى العام الى الخاص مثل
شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظفار وشهر رمضان
لكن انما يتقبل هذا التقسيم عند عدم اشتراكها في كون من و
افراد العام ولوا رقاء وشمس الجحيم انسان رجل وصيوان قهر
وهي الى الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدون كما هو في المثل
على نوعين لا نهمل ان تفيد المضاف معنى او لا بل تفيد التحقيق
في اللفظ فقط الاولى معنوية مستوية الى المعنى مفيدة معنى
في المضاف تحريفا او تخصيصا كما افادت في اللفظ تخفيفا لو
سميت لفظية لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية
لوجه فيقيضها سميت هذه معنوية المقابلة والتقدير الثانية
لفظية اي مستوية الى اللفظ لا فائدة تخفيف اللفظ وبيان
ان نشاء الله تعالى وان كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة و
المعنوية في الاستعمال قد شها فقال فالمعنوية على سبيل ان
يكون المضاف فيها غير صفة ولو معنى وهي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا المنوية والمصدر بمعنى الصفة والمعار

مضاف

مضاف الى **مفعولها** الذي يعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط
عليها فيه فاعلا ومفعولا بان لا يكون صفته نحو غلام زيد
او يكون صفته مضافة الى مفعول معنوي لم يوجد شرط عليها
فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتباره لا يعمل ونحو
عمر ضارب عمر فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المفعول
المعنوية او الى غيره نحو زيد مقلع سرفان المرفلين بمفعول فان مفعول
من يخرج فخرج نحو زيد ضارب عمر والان او غدا وعمر ومفعول الدار
ويكره من الوجه ويشبهها ضم الغلام او ضم الغلام بمعنى مفعول
او سد الغلام اي تحبب الغلام وتشبهها اي المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فاولى بقاء على حاله ان كان نكرة
او المعنى خلو من التعريف كذا ينزح تحصيل الحاصل او المحال
فان كان نالا لا مجرد عنها وان كان على انكران او ريد به واحد
من الجماعة المشابهة له او الوصف المشبه صاحب به نحو زيد
تاخير اي واحد من المشبهين زيد وعمر ناسبا لم اي شي احنا ولا
يجوز في غيرها من المعاد كاسماء الاشارة والموصولات
وقال وقد يضاق العلم مع بقاء علمية اذا لا منع عن اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كزيد الخيل وحامه الجود وهي الى الاضافة
المعنوية اما بمن من اليانية وهذه كثيرة قدم التقسيم على بيان
القائمة لان المعنوية لا تكون الا مجرد الجبر فكان من تمتها

فكان أهم وقدم الشربة لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف
اليه من حيث العرف جنسا للمضاف أصلا ولا يلتزمه العموم
ولغيره كما اشار اليه بقوله شامل للمضاف وغيره كما ان
المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراط عدم كون
بينهما عموم من وجه فوفاقا **نفسه** فلحاج ليكون اختص
فيكون بينهما فضة وغيرها والفضة يكون حائما وغيره
وتسمى هذه ببيانته وهذا جري على مذهبان الحاجب وما
وقال الفاضل العصام ان اضافة العام المطلقة مثل شجرة الا
ذاك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر
اليه الفاضل الجامع في مواضع من شرحه وان صرح خلافه
في حيث الاضافة جريا على مذهب معتق ومبني اللام
الاختصاصية لا التحليلية وان كان المضاف اليه علة و
للمضاف مكانه وخان النار وحرارتها في وقت وجوده مضاف
اليه غيره اي غير الجنس الشامل وهو الاكثر سوءا بينهما
بيانته خوف غلام زيد وكثرهم والمضاف عام مطلقا و
كتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه والمضاف اصل
المضاف اليه خوف فضة خاتم او ظرفية كيوم الضرب ومزب
اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسميا
على جهة تقليلا للاقسام وتسميها للتبسيط ولا يلزم

70
في كونها بمعنى اللام صحة بها بل يكفيه افاضة معنى اللام الذي
هو الاختصاص وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان **للمضاف**
اليه معرفة لان الهيئته الاضافية في المعنوية موصوفة
التي عين المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام زيد
بمعنى غلام معروف من علمانه اذا كان لغلمان او ذلك الغلام
المعروف ان كان غلام واحد ليرك ذلك غلام لزيادة معناه واحد
من علمانه ثم لتعمل في الاستفراق وغيره كاللام بعينه كقوله
ولقد امرت على الكليم بيبتي واحال ان **المضاف غيره** ومثله
فانها لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام في الغلب
ومثلها قولك نظرك وشبهك وسواك ومثل خلق الله
وان كان اكثر ابهاما لكنه لا سكان العهد والاستفراق فيه
تتفرق حتى لو وجد العهد في المشتبهات بالاشتهار او علم الخاص
او باضافة **الغلام زيد** واخذ لتعريف ولندوره جعله الموصوف
لعدم خوف غلام زيد وتفيد تخصيصا **للمضافات** ان كان المضاف
نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك خوف غلام رجل فان
الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة
فلا تصنيف خاص بالمضاف اليه والتخصيص لمحصل بالاضافة
وان كان قبلها مثل غلام لرجل لا يفرق لان المعنى الواحد يكون
معنيين فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة

اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة حقيقية او ثانيا
 وبلا الاستغناء عن غلام زيد مضاف الى مفعولها الفاعل
 والمفعول به بان يوجد شرط عليها فيه فخرج كل ما دخل
 في المفعول به ودخل ما لم يخرج عنها ولا تفيد الاضافة اللفظية
 شيئا الا تخفيف اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما
 كانت اضافة تراسع وجود شرط العمل كانت في حكم الاتصاف
 كأنها لم تصف فكانت فائدة بها لفظية فسميت لفظية ثم
 التخفيف اما في جانب المضاف فيجوز في ثبوته فقط ولو تفيد
 نحو عمر وصار زيد الآن او غدا او هذه نساء صواب عمر
 الآن او غدا من اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اوسع حتى
 القيم من المضاف اليه وهو كما في عمر زيد حسن الوجه اصله
 حسن وجهه فلما اريد اضافة حذف القيم من المضاف اليه
 وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حقيقيا
 واللام وسنطلي لا يمنع التخفيف ونصب لتبنيها بالمفعول او
 بالتمييز ان المعنى عليه واستتر ذلك الفير في الصفة لئلا
 تخلو عن المنسوب اليه قصار غير المتعدى معتد يا ويؤديه
 صورة وابد اضافة حذف التوفين ونحو زيد سمور الذار
 اي سمور راده من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل
 عمل فيه ما عمل في حسن الوجه ومن هذا القبيل نحو عمر
 قائم

قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل الى الفاعل او مجرد نائبه
 فقط وهو نحو الضارب ياريد والضاد بوازيد او مع القيم
 نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلامهما والزيدون قائمو
 الفير اي قائم فيرهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه
 واستمع الضارب زيد لسم التخفيف الا لا سقوط التوفين
 باللام المسابقة على الاضافة خلافا للفرق وبان الضارب
 التراسع مع عدم التخفيف لانه في جانب المضاف والمضاف اليه حكم
 على الوية المتعارفة لعب باليه السمور زيد لا سمور
 شرا كهما في كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه
 جينا معرفة باللام والاولى حل الضارب الرجل على القائم
 الغلام لان المتابعة بينهما اكد والمراد بجو الضارب الرجل
 لسم الفاعل المعرفة المضاف الى المفعول الغرض واسم المفعول
 كذلك نحو المعطي الداهم وهذه الصفة المسموعة او يكون
 بلا وسط كما ذكرنا وبها نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل
 وانما جان الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حلا على
 الحسن الوجه والحسن وجه الغلام كان اوضح و
في الحسن الوجه ثلاثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح خلو
 التركيب عن القيم ونصبه وفيه اجزاء اللام متفرقة المتك
 وجهه وليس فيه قبح ولا اجزاء المذكور ولهذا كان مختار

ار النام من التبعة الاسم المبهم التام باحد الاشياء الاليت
فان نسب تمامه بشئ بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم و
اسم الاشارة تشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير الممتنع وينصب اي الاسم التام اسما نكرة لاخصاص
التمييز بالنكرة على ما هو من ذهب القديين واجا ذلك في قوله
فيكون المعرفة على التمييز لا لانه ابراهمه ووجه نصب انه
نسيبه المفعول في الوقوع بعد شئ يتم بما بعده واما كانت
تمامه بشئ بعده اراد ان يبيته فقال وتمامه فلما كان التام
مشتريا كائين معان اراد ان يبين ما هو الا في ههنا فقال
اي كونه الى الاسم على حالة تمت اصنافه اي ذلك الاسم
معها اي مع بقا تلك الحالة يكون باحد خمسة اشياء
فانه به تمتع اصنافه على ما يبين ان شاء الله تعالى بنفسه
بدل من احدى الاشياء اخرو ذلك اي التام بنفسه كائن
في الضمير المبهم الغير المعين سواء كان يتم فائبا بان لا يكون له
مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في مخ
اللييب نحو يالك نعمة ويالك فضلا واغلب ما يكون
الضمير المبهم في موضع التمجيد والمبالغة في المدح او التعجب
نحو ربك رجل لمقيت في مقام التمجيد ونحو يا له رجلا في مقام
التعجب ويا له من اثم ما بعده ونحو نعم رجلا زيدا والتمييز فيه

عن

عن الضمير لا عن النسبة والالفيل نعم الرجل وايضا التام
بنفسه في اسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله
لها ما اراد الله بهذا مثالا على رأي من جعله يميز الا
حالا والتام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان
بالتنوين امثا لفظ نحو رطل زينا او تفديرا عومثا قبل
ذهبها ومكابيل ثرا واحدا عشر رجلا ولم رجلا وكابن
رجلا وكذا محلا لانها من حيث هي اسماء تستحق التنوين
ولما كان التمييز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن
لها بحث مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد
ان يبيته ههنا توفية المقصود فقال ويميز ثلثة
يجوز ان يكون غير منصرف لكونه على نفسه او في حكمه
لكن المختار عند القاصد العصام ان يصاقه وكونه سنوا
لان اللفظة استعمال الاقل مثله في استعماله الاكثر وهو
استعماله مراد به المعنى وما زاد عليها مشربا الى عشرة كلمة
الى مثل هذا المقام لا سقاطا وما ورامها لالانها الحكم
في مدحوه فيد خا عشرة في الحكم المذكور لا ينصب ومع
النصب بل هو مجرور لا صانفها اليه للتحقيق وجموع
ولو وقع ليصابو المعدود العدد نحو ثلثة رجلا وثلثة
وهذا الالف ثلثة الى لغة يميزها ما تم نحو ثلثها

انتهى الى تسع مائة فانه التمييز الذي هو مائة ليس
 يجمع لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لدلالة على عدد معين
 وهو ليس بمعنى الجمع وكان الفيلسوفين او مائة ولا يجوز
 الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكور السالم فلا يقال
 ثلثة سلبين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث السالم و
 تمييز العدد لكونه خلافا للمعاد وهو وقوع صورة
 جميع المذكور السالم بعده اعني عشرين واخواته والاضا
 يلزم عند ذكر تمييزها كان يقال ثلثائة رجل مثلا ان يلي
 التمييز المجموع بالالف والتاء بعده بقدر مجيبه بعدما
 هو في صورة المجموع بالالف بالواو والنون اعني عشرين
 واخواته وهو متكرر لكونه خلافا للمعاد فاقصر على المفرد
 مع انه اخصر فانه الاختصار وتمييزا احد عشر واحد عشر
 وماذا بالثلاثة وتسعين وتسعين وتسعين وتسعين
 لتعذر الاضافة اما احد عشر الى تسعة عشر فلا و
 التمييز انما جئ به لبيان الميهم فكان كالحجج عما قبله
 فلو اضيف اليه كان كانه يحل ثلثة اسماء سما واحدا
 بخلاف خمسة عشر واحد عشر واحد عشر واحد عشر واحد عشر
 اليه تمييزا واما عشرين الى تسع وتسعين فلا
 نونها ليس تون الجمع فلا يخلو في جرد عند الاضافة

وصورة فيها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء النون
 صارت كما ضافة الجمع مع بقاء نون ولانه لما لم يضاف
 واحد عشره يضاف مثل واحد وعشرون ليشهد به وحمل
 عليه عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير الميم
 خصوصت عشر رمضان اي عشرين يوما من رمضان
 فلو اضيف الى الميم التبر ومع هذا جاء على قلته عشر درهم
 واربعون ثوب مغردا فالتقل التركيب في المكس وخفة المفرد
 وحمل ما ليس فيه التركيب عليه ويميز مائة والالف ويميز
 ثلثمائة الى المائة والالف ويجمع الى الالف لان جميع المائة
 لا يميز هكذا قال المتروكون قال الرضي وتبعه عصام الدين
 ذلك اذا كان المائة تمييزا للثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن فغيره
 فيقال مائة رجل لا ينصب لاضافتها اليه بل هو مفرد
 لانه قد يضاف الى بعضها ثلث فيحصل الثقل والمفرد اخف و
 تجرور بالاضافة ومائة رجل ومئتين عاما قالوا بوجهها
 ثلثائة سين ان بدل عومائة رجل ومائتا رجل الف درهم
 والفا درهم والالف درهم ونون التثنية عوضا عن ستمائة
 ويجوز ان يعبر بهذين القسيتين اي القسم السام بالتثنية لفظا
 او تقدير او القسم السام بنون التثنية واحترضا ببعض
 عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الا ضافة اي اضافة

ذلك البعوض الى التمييز اضافة بيانته لحقول المقصود مع
التخفيف عقور طر زنت وسواكن وشا قتل ذهب ولا تجوز
 الاضافة في غيرها اي البقيين المذكورين اما في التام بنفسه
 فلا تنفاد شرط الاضافة المعنوية الذي هو تجريد المضاد
 من التعريف كما مر واما التام بنون شبه الجمع فلما مر من كراهة
 بقاء بونه وحذفه واما التام بالاضافة فلا تنافي اضافة
 المضاد الى شئ اخر لفظا واما معنى فيجوز كما في جت زفانيك
 لان الحب مضاد الى الرومان باعتبار انه حب له ومضاد الى المخاطبة
 باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب
 بلارمان وبنون شبه الجمع فانه بنون الجمع عيبر عن التسمية
 لانه اسم تام مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها وهواي
 شبه الجمع عشرون وما زاد تشبها الى تسعين بخمسين وديها
 وبلاضافة اي اضافة الاسم اليهم لما مر نحو ملو عسل
 ولا يقدم معول الاسم التام عليه لضعف لكونه جامدا
 ولذا لا يجوز الفعل بنيه وبين التمييز وكونه بيان له وو
 البيان لا يقدم على المبين والتاسع من النسخة معنى
 الفعل ولما كان المقصود منه كونه معنى مفهوما من الفعل
 والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله والمراد منه
 كل لفظ مشتق وهو الاغلب الاكثر يفهم منه معنى فعل بوطا
 او غير مشتق

معا

معا بقي كما في اسماء الافعال او تسمى وهو الحدث كما في غيره
 فاضل معنى الفعل والاسم الفعل فاطلق المدلول على الدال منه
 اي من معنى الفعل اسماء الافعال اي اسماء دال على الفاظ
 في الافعال على ما عليه البعض وليس بشئ لانه اذا قيل مثلا
 زويد لا يفهم من لفظ اسهل ويشهد له ايضا قولهم نزل
 بعدول من انزل بل معناه اسماء معاني الافعال حيث لا يفهم
 من زويد الا معنى اسهل فخذ المضاد ايجازا وهو اي اسم
 الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهو وهو
 موافق لظاهر المرجع ويفهم المتبدلين ولا دادة التنبه
 على كثرة الافراد ابتداء الكلام والاول او قول المقام التعريف
 ولغيره من اسماء ويجعل ما اي اسم واسماء فتذكر الفهم
 كان لظاهر ما يعنى الامر قد شبه مع انه خرج فرع الماضي لكثرة
 او الماضي لم يقل ما وضع لمعنى الامر والماضي لان المتبادر من
 من الوضع اصل الوضع ودلالة التماس على هذه المعاني لبت
 يجب اصل الوضع ولهذا خرجت عن تعريف الفعل فلو
 قال ما صار لكان انب فالانصب جعل كان بمعنى صار ولم
 يذكر المضارع لقله ما كان معناه كاف الضمير واو بمعنى
 التوقع ويجعل اي اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال مشاه عام
 حذف المضاف او ذكر المدلول واردة الدال ولا يقدم معوله

أي اسم الفعل ولو ظرفا عليه لصنعه في العمل وفي أكثر النسخ
معمولها عليه ثانياً الأول وتذكر الثاني والمناسب تذكر
ها أو ثانياً الأول وهو ما كان بمعنى الأمر نحوها في هازيا
أي خذه ورويد زيدا أي أسفله وهلم زيدا أي أحضره من الأ
حصار مثل قوله تعالى هم شهداءكم ويحيى لازما بمعنى أقبل وتم نقله
بأن تقول هلم هلم إلى غير نفع وهو لغة بني تميم وعليه ما
في الحديث هلموا جوابيكم أي أقبلوا أمر كيت من هلم لتبني
ولم عند البقرة ومن هلم وائم عند الكوفية وهات شيئا إلى الله
ويصرفه بحسب حال المأمور من الأفراد وغيره كما في قوله قل
هاتوا برهانكم وحمل الثريد أي أئمة وأصله حيث لا
ويحيى هذا بمعنى أشرف فيعدي إلى نحو حيث لا إلى الثريد أو
بالبناء للتعدي نحو حيث لا بعمره أي بذكره وقد يستعمل بمعنى
أقبل فيعدي إلى حيث لا على زيد ويحيى حتى يجردا عن هلا
بمعنى أقبل فيعدي إلى نحو حتى على الصلوة أي أقبل عليها وقها
ستقبيا بمعنى أتت وبلد زيدا أي دقه وعليك زيدا أي الزم
بكسر الهمة وليتعمل بالبناء بمعنى تمتك وروى ذلك عمر
أي خذه وتراك زيدا أي اتوكل وهذا الوزن من الثلاثي
المجرى المتصرف التام قيل في عند سبويه وسنوه المبتد بان
لم يسمع قوام وفعادين قام وقيد وتعقبه القاضل الفصل

بان

بان السلفية لا تتوقف على الشيء في كل ضرر إذ لا ينجم النفع
فليتفقا أعلم من يعلم وغير ذلك فتوقط بمعنى أنه وتبد
بمعنى رويد وأمين تيمم الهمة وقصرها بمعنى استحيب ووراك
بمعنى تأخر وأما لك بمعنى تقدم وأليك بمعنى تنح وفرقار
بمعنى صقت وعمرار بمعنى تلاعبوا وبالعرعة وهي لعبة
وهما من الرابطة ولم يحيى منه الأهدان وغير ذلك ثم لا يحيى
والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الأمر بعد
وتباؤها على الحركات الثلاث ويقلبها وهما الأولى
هزة فصارت ستة وقد يثون في تلك الستة فصارت
أشني عشر وقد يجذف الراء فيقال هيهات وأبها فصارت
أربعة عشر وشتان زيد وعمر وهو أي افترقا وقد يزداد
ما يبدله وبين مرفوعه نحو شتان ما زيد وعمر وهو
أفصح من شتان ما بين زيد وعمر وح شتان بمعنى بعد
وما موصولة أو موصوفة أي بعد مائة بين زيد وعمر
وسرعان زيد وشكان عمر وشلتين أي قريبا وقصر مصام
الدين الأول بسبع والثاني بقرب وغير ذلك مثل بطنان
بضم الباء وفحتها وسكون الفاء وفي الهمة وسدتها
والنون مفتوحة أيضا بمعنى بطوء وغير ذلك وقد نقل
سمااء الأفعال المطولات ولم يبلغ ما ذكرتها هنا

نفسا ما فيها العلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد
والجبالفة في معنى فعل متعل فيد فريد زيدا بمعنى اسلمه
ببالغة قالوا في التفسيرية وتفسيرات ذلك بمعنى ما بعده
اذما هو بمعنى الماض لا يخلو عن قصد التجب ومن جاء التا
كيد فالاولى التفسيرية ونهاى من مع الفعل الظرف المتقر
وقد مر تفسيره في حيث حرر في الجبر وهو اى الظرف المتقر
لا يعمل في المفعول بالانفاق لانه انما يعمل لنيابة عن عامله
وعامله يجب ان يكون من الافعال العامة وتسمى منها
لا يعمل في المفعول ولا يعمل اذ الفاعل الظاهر لا يشترط
الاعتماد على ما ذكر في بيان عمل الاسم الفاعل والمفعول
من الاشياء الخمسة او الموصور كحصول القوة بالار
عتماد على ما مر اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف فهل
الادخ كونه فاعلا او متبدا والظرف خبره او الواجب كونه
فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا
فهل العامل المتعلق المحذوف والظرف المختار الثاني وبه
اخذ كثير من وعلمه بيان المقدر ولست ادوا على ذلك
باشباع تقديم الحالة في فريد في الدار جالساً ولو كانت
العامل الفعل لم يتنع ونبا كيد الظرف المنتزعة الظرف
والظرف لا يستر الآلة العامل وبان الفعل لا يشترط في عمله
الا

الاعتماد نحو فريد في الدار ابوه وجاء في رجله يده كا
كتاب وجاء في رجل زيدا على كتفه سيفه وفي الدار
احد وما في الدار احد وجاء في الدار ابوه ففي نحو
في الدار زيد تعين كونه خبرا مقدما الا عند الاخفش
والكوفي تعين فافهم يجوزون الامرين لانهم لم يشترطوا
الاعتماد لانه الظرف ولا في المشتقات من الفعل فريد قائم
زيد متبدا اذ فاعل ويجوز في هذه المواضع كون الظرف خبرا
اسبقا وما بعده متبدا سوخر ايماء قائم زيد واذا لم
يرفع الظرف لسا ظاهرا بان لم يوجد بعد او وحده ولكن
لم يرفع ففاعله ضمير متروك اى الظرف متقل من متعلقه و
بافتح الاسم المحذوف ويعمل في غيرها اى المفعول به الفاعل
الظاهر كالحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اريد
فقلت في الدار دارسا يوم الجمعة على معنى ثلثة الدار
دارسا يوم الجمعة بلا تقدير متبدا ومنه المصوب فانه
يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مقولاً به نحو مررت برجلها
ثم اخوه اى منسوب الى بنى الهاشم ويشترط عمله اى المنسوب
ما يشترط فيه اى في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمس ومنه الاسم المتعار نحو اسد في قولك مررت برجل
اسد فلا منه واسد على اى مجتهى فلذا اى لا اجل ان الاسد

بمعنى مجزئ عمل علمه هذه على رأي من جعله مستعاراً
ما على رأي من جعله كثيرها سوكتاً فلا يكون عاملاً ومنه
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظه الله في قوله تعالى وهو
الله في السموات أي المعبود لمن فيها أي يعبد من فيها
لأنه الكائن فيها ومنه اسم الإشارة هو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامية جالساً أي اشهر طائفة يوم الجمعة امام الا
مية جالساً وليت ولعل عوليت او لعل زيد يوم الجمعة
عندنا سروراً أي اتمنى وانترجى قال الروضى الظاهر انهما ليسا
بعاملين لان التمني والترجي ليسا سقيدين بالحال والظرف
بل العامل هو الخبر ولعل المفعول عجزاً عما كان تقيد بها و
كان داخل في حرز التشبيه لأنه وإن ولكن وان كانت
يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها وحرف
النداء عنوا ربنا سنما لانفهام معنى النداء منها لانها
من حروف المعاني وليس هذا مبتدأ على كونها عاملاً
في المنادى كما هو مذهب المبرر لان عده من معنى
الفعل وجعل العامل في المنادى الفعل المقدّر على ما يسمى
وحرف التشبيه وهو كان نحو كان زيد اسد صاعداً
والكاف لفظاً مثل زيد كعمرو قاعداً او قد يرا نحو ابو يوس
ابو حنيفة شجته او في الاجتهاد دو حروف التثنية كـ

دو حروف التثنية مثل ما ذكر من مثال اسم الإشارة وها
انا بورك منما وحرف التثنية نحو ما انت نبعة ربك يحبون
وبغيرها كالنسبة الحكيمة وما شانك وراكيا والزيد
وعمر وتأمين اي ما يصنعان وابن انت من زيداى بعنت
منه فهذه المذكورات من اسم في معنى الصفة الصفة الاهنا
تعمل في غير الفاعل والمفعول به من مفعولات الفعل كالحال
والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيداً ما فرغ
من العامل اللفظي نخرج في المعنوي فقال والعامل المعنوي
ما أي عامل لا يكون للسان فيه حظاً وانما هو معنى يعرف
بالقلب وهو اثنان من النوع وزاد الاخفش ثوبها و
ثالثاً هو عامما الصفة والتاكيد وعطف البيان وذلك
العامل كونها تابعة واستندل عليه بأن هذه الثلاثة لا
كانت تابعة للمنادى المنبئ برفع على لفظه وتنص على عمله
ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال
وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لمجيئه
من قبل العارض فلا اختلاف واجاب المترجي جعل الرفع
بمنزلة الجر الجوّاري في مثل وتحمر صبغ خرب فالاولى مد
منه سيبويه فان المصنوب او المتبوع منصوب اليه مع تابعه
في قصد المتكلم فان الجحى في جاتي زيد الظرف منصوب الى

زيد المقيّد بقيد الظرفه وكذا في نحو جاني العامل زيد وجاني
 زيد نفسه فلما كان التابع والمتبوع شيئا واحدا
 في المعنى واستحب العامل عليها كان الاولى استحاب علم
تطبيقا للفظ بالمعنى والنوع الاول العامل المعنوي رافع
المبتدأ والخبر اي عامل الرفع فيهما لاختلاف استار المفتحي
 للمبتدأ اليه والمند في تعريفه والمند اليه الذي هو المبتدأ
 مشابه للمفاعل في كونه مند اليه والخبر المند في كونه جزءا
 شائنا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور واليه
 ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدأ فقله
 اللاندلسي عن سيبويه وقال الكسائي والفراء كل يرفع
 الاخر وعدل الرضي هذا قولنا في حيث العامل وهو في النوع
 الاول الذي هو العامل في المبتدأ والخبر المجريد اي تجريد
 الشيء اي خلوه كما هو المبتدأ في العرف عن العامل
 اللفظية والمبتدأ راس اطلاق العامل ما يكون مؤثرا
 في اللفظ او المعنى فلا يورد نحو علمت لزيد من مطلق وجيك
 درهم والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل و
 اللفظي كان او صنع فهذا الذي ذكرنا بنى على تجريد
 التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يورد
 مبتدأ وخبر دكبا ابتداء ولم يأتيا لهما عابا لفظي ويمكن

ويمكن ان ينزل القوة القريبة والامكان منزلة الفعل ولو
 جود مكانه ضيق فم الخبر اي اخفقه ضيق القيمة او يكون المعنى ان
 وجدت العوامل في اكثر النسخ المتكرر وهو الانسب والاولى
 لما في عامل المضارع اي التقرى وخلو لاجل الاسناد اي لسان
 شيء الى شيء الاول والخبر والثاني المبتدأ خرج به تجريرا لا
 سماء والعدو فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم والنوع
 الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رافع وقوله
 ملا سببا بنفسه اي لا ينافيه وجازمه موقع الاسم اي موقعا
 يليق به كالتوقع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال
 نحو جاني رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موضع ضارب لانه
 خبر وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما
 يكون اذا تجرر المضارع عن التواصب والجوازم بان لا يكون
 ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه احد هما كان معهما لانه ولا
 يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذا كان كالاسم
 فاعطى اسبق اعرايه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين و
 عند اكثر الكوفيين الرفع التجريد عن التاصب والجوازم و
 اورد على مذهب البصريين مضارع مرتفع لم يقع موقع الاسم
 كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد اليقين وسوف وقد وخبر كان
 ويضرب الزيدان واجب عن الاول والاخير بان يقال الذي

مناربه فهو مناربه ان الزيدان ويكفيها وقوع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
عن نحو يقوم واخويرة مع التين وسوز وقد وقع موقع و
قام وعن نحو كاد زيد يقوم الا الاصل فيه الاسم وعدل لعارض
وقد سبق مجموع ما ذكرنا من العوامل ستون فذكرت ما ذكر من
تفصيل العوامل الباب الثاني من الابواب الثلاثة في الممول
وتوضيح هذا الكلام فيطلب من الكلام السابق ولما توقف
معرفة الممول على بيان ما يكون معولا وما لا اراد ان بينهما
اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة الممول ولا اي قبل الشرع
في المقصود الذي هو معرفة احوال الممول ان اللفاظ واذا قال
اللفظ لا يعم الاقسام الثلاثة للكلمة والجملة لان لكل الوقوع
في التركيب وعدمه للموصوطة اي التي تعلق بها الوضع سواء
اعتبر الوضع للمعنى او للفظ كما في اللفاظ التي اريد بها اللفظ
الفاظها نحو حبس سهرل ودين مقلوب زيد اذا لم يقع في
التركيب مع الغير كاللفاظ المدورة من الفعل مثل يضرب
يقبل بفتح لعلم يحسن بحسب او من الاسم نحو زيد غلام
سهما ما من اي ابن اي او من المحرق نحو هل بل قد لم تكن
معولة لان الممول لا يدل مع عامل والمفروض عدم كونها
كاملة تكون عاملة او خبر متبلا محذوق اي هو اي عدم كونها

معولة

معولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معولها وان وقعت
فيه اي في التركيب فمعول وتقع على ثلاثة اقسام القسم الاول
ما اي لفظ مركب لا يكون معولا اصلا اي لا اصالة ولا بناء
اي لا يكون له اعراب لا لفظا وتقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه
هو المعاني المختلفة والمشابهة كما في قسم القسم الثالث وهو
اي القسم الذي لا يكون معولا اشنان اي نوعان النوع الاول
المحذوف مطلقا مالا او غير عامل بابقا الفرقين والنوع
الثاني الامر باللام متى اطلق لفظ الامر في هذا الفن يراد به
هذا الامر بقوله بغير اللام قيد تحقيق تلك التوهم من هو قريب
العهد مع علم الضرر للمقيمين لانه عام لهما في ذلك العلم
عند المرين انما حكم بالانه غير معمول فانه في الامر لما حذف
عنه حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام
للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باثفاق الفرقين
التي ليس بها صار المضارع مشابها للامع مشابهة تامة على ما
سوقا عرب معطوف على صار عمل فيه اي في المضارع خرج
اي الامر عن المشابهة لزال سببها جواب لما وهي حرف
وجود لو وجود صند لو عند سبوبة وضرب الجواب عند غيره
فصار الى اصله وهو البناء الاصل والاكوفيون هو معرب
يخرجهم بلام مقدر ولا ثمة لهذا المخلو في اللفظ بل في

في قول البصريين انه مبتدئ موقوف وسكون اخره وسقوط
توغل بناء ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسكون
والسقوط جزم واعراب والقسم الثاني ما يكون معمولاً
اي لا ينفلك عن الممولى معرباً او مبتدئاً لوجوده وجوبه
اشان ايضا اي كما كان القسم الاول اثنين الاول الاسم مطلقاً
معرباً او مبتدئاً حتى حكم حتى ابتدئ سببية ومد قوله ما سبب
عن الحكم السابق على اسماء الافعال بان لها محلاً من الاعراب
قال الدعايني في شرح المعنى عن سببها والماتى وجماعة من
الثمة انها معمولية لها محلاً من محال الاعراب فاختلوا
في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل على الاستدأى على انها
مبتدأ ولا خبر بل فاعلها ساد مستد الخبر كما في اقام
الزبدان حكم به بعضهم قال الرضى ليس ببناء لان قائم اسم
لفظ ربيع فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فان
معناه فعل ولا اعتبار بالصوت فان لتبع بالمعدي وان
كان فعلاً لفظاً الا انه مبتدأ فاسم الفعل اذن كذا ذلك
او حكم بانها منصوبة المحل على المصدية اي على انهما
مفعول مطلق لا فعال مخذوف حكم به بعض اخر وروى الرضى
ايضاً بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها و
فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم

المحققون

المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام
وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضى وقبل انه من ذهب
الاختلاف لا محال لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل اذ
عارض لازم ورب اصل مرفوض وحكم على غير الفصل وهو
صبيحة مرفوع بين مبتدأ معرب وخبر معرب باللام واسم
تفضيل مستعمل بين رجل عليمها النواسخ نحو كان زيد هو
القائم وزيد فتنه هو الكرم وانه هو الغفور وما زيد هو
القائم وكنت انت افضل من عمرو ولا عوزيد هو القائم وزيد
هو افضل من عمرو ويكون مطابقاً للمبتدأ في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والمخاطب والغيبة
والغرض من ابناء الفصل بين كون الخبر خبراً ونعتاً ثم
التشع وجيء به فيما لا ينسوق به باختلاف الاعراب
اذا دخل بعض النواسخ او يكون المبتدأ خبراً او الخبر افضل من
طوبى الباب وسماء المبرتبون فصل للفصل المذكور و
الكوفيون مما دام من محال البيت لكونه حافظاً لما بعده على الخبرية
لا يسقط عنهما كالعاد للبيت يحفظه عن السقوط باو
لخبرية لدلالة على معنى غير مستقيم وهو رفع التباس الخبر ذهب
اليها بعض البصريين لتفكارا تحلوا الاسم عن الاعراب والكوفيين
يجعلونه تأكيداً ورواها لا يمكن في كونه هو القائم لان خبر لا يؤكد

بـ الظاهر خلافه فالبعض هو بعض البقرة اي خالف ذلك
البعض بعض الذي ذهب الى حرفية حذف الفعل مع ناعله
لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام
الحجاسة وجعل صفة المصدر لتبين فاعله اي خلافا ثانيا
للجفت ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون
نايبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل
لانا نقول نحو سنة الله اي سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا
واقم المصدر مقامه وانيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف
والنايب لا يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه وجملة يقول
ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب لمتيناف قال المصنف
لا نظير له في الاسم فهو بعيد يربط غير المنقول الى معنى الفعل
فلا يرد سماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة
اللام حرفا وحلقا سيما بـ على المفارقة بتغيير الاسلوب فقال
وما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اراد
بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوة الواحد
او الاتواع او الاضرار لان اللام الداخلة على الصفة
المشبهة واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم ثاويلهما
بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة فقال بعضهم
وهو الما قبل والاخفصا منها حرف التعريف لاسم موصول
كيف

كيفية اي كلام غير اللام الداخلة عليها كما لم يقل والحسن
لاجرء الاعراب على موصولها كيفها ولو كانت موصولة
لكان الاعراب حرفا ويجرى عليها ويجيء الجواب في جواب
دليل الجمهور وقال اكثرهم وهم الجمهور هو اسم موصول
بمعنى الذي في المعنى المذكور والتي في المؤنث ومعنى تثنية للذكر
والمؤنث والجمع كذلك في تثنى مذكورة وجميع ويذكر وتو
ومجوزة ان يعقب صورتها حيث يكون سعتها تثنية
او جمعا او مؤنثا فيفرد مذكورها اعتبار اللفظها فيكون
نما يكون معمولا دائما فتكون لها اعراب في كل موضع مع
ان الاعراب في مذكورها لا فيها بين وجهه يقول
اعطى اعرابها لما بعده ها اي اللام في ما زائدة في المفعول
على ما اختاره في معنى اللبب وقال الرضي كل موضع ينوهم
فيه كون حرف الجر في غير سعتها المشهور او زائدة قالو
اجب فيه التضمن في كلام المقر له ليقتم معنى العروض
فاضل الكلام اعطى اعرابها ما بعده ها عارضا له فحذف
ما بعده ها فظهر مجرورا ذكر مثله الفاضل العباسي
في حاشية الفوائد الضمانية لما انتقل اي ما بعده ها ما صدر
اي لا تتقارن الفعلية اي من كونه فعلا الى الاستمية اي
كونه لها صورة لكرهتهم ومولها على الفعل فصار كالا

بمعنى غير حيث انتقل الحرف الى مدخوله فاصل جاني
 الضارب زيد جاني الذي ضرب زيد ويضرب زيد واصل
 جاني المضروب غلام جاني الذي ضرب غلام واصل
 الضاربان زيد اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا
 وهكذا ففسرنا الجذر الاول اي الذي معمول لوجوه المتقضي
 وعدم المانع والجزء الثاني غير معمول لعدم المتقضي الذي
 هو المعاني فلا يورد الذي يضرب لانه ليس بمعمول بهذا
 فلما غير هذا الكلام اي الذي ضرب لانه ليس بان غير الذي الى
 اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب صار الاول في صورة
 الحرف اي حرف التعريف وهو ضرب اللام والذ كان في المعنى
 نفس الامر اسما موصولا والثاني اي ضرب في صورة الاسم
 وان كان المعنى معنى الفعل فوجب ان يراعى الصورتان
 فانعكس الحكم بان انتقل الاغراب من الاول الى الثاني وصار
 لفظيا كما في المثال المذكور او تقدير ايمانه مثل القاذي لا انتفاء
 المانع الذي هو البناء ترجيح اي انعكاس ترجيح او مفعول به
 لعكس الدول عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون له جانب
 اللفظ اي لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة
 لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب هو المعنى في الاعراب
 الذي هو حكم اي اثر لفظي اي منصوب الى لفظ المحل لا الى معناه
 اشارة

اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب في الحقيقة
 اللام وظاهر مدخوله والذي حمل الجمهور على هذا القول علمها
 في المفعول به بمعنى الماضي باللام دون الاستفهام والنفي كما علمت
 ببع ان يلزمها للفعل اقوى من الموصول والثاني من الاثنين
 الفعل المضارع وان كان مبتدئا باتصال نون جمع المؤنث و
 نون التاكيد لانه اذا وقع في التركيب لا يتبدل من عامل و
 او ناصب او جازم لوجود المتقضي وهو المشابهة التامة
 لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما والقسم
 الثالث من الاستماع الثلث ما اي لفظ كان الاصل فيلحق
 في ذلك اللفظ ان لا يكون معمول لعدم وجود المتقضي فيه
 في ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو
 ما يكون معمول دائما اسما او فعلا متضارفا فيكون و
 معمول لقيامه مقامه وتحمله عليه لاجود المتقضي فكم
 من شئ يقوم مقام شئ فيأخذ حكمه وهو اي القسم الثالث
 اثنان ايضا اي كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانتفى
 الماضي اذا وقع بعد ان المصدرية التامة بحكم على محله اي
 الماضي بالنصب واذا وقع في الماضي بعد العامل الجازم حرفا او
 اسما حال كونه شرطا او جزاء بلا فاء او معه يحكم على محله
 الجملة بالجزم الا الماضي كما يسمى ان شاء الله تعالى و

يحكم على محله بانجزم لقيامه مقام المضارع اذ التاسب والجازم
 عاملان فيه اصابة وفي الماضي بناية عنه وظهور ذلك
 الاعراب الذي هو النصب او الجزم في المضارع المعلوم على ذلك
 الماضي وظهوره فيه يدل على وجوده في المضارع عليه لانه
 بتبعيته له ولذا اثر الجازم في معناه حيث يغلب على الاستقبال
 فاثرة لفظه الجزم ذكره في معنى اللب كوا يحسن ان حترت
 انت مصوب محله لكونه مبنيا وتقل معطوف مضمون
 لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لو قوعه بعد ان التامة
 ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان حترت تجزوم محله و
 تقل تجزوم لفظا ضربك واقتل والجازم في قوله في غير هذا
 هذين الموضعين متعلق بلا يكون قدم عليه او التقدير
 والماضي في غير هذين الموضعين لا يكون معمول لعدم قيامه
 مقام ما يكون معمول لا فاما ما مضى يقع موقع المضارع لا غير واثنا
 والثاني من الاثنين بجملة فاتها من حيث هي لئلا يكون
 لها اعراب لعدم سوجبته فيها واذا وقعت موقع الاسم
 او المضارع تكون معمول لئلا يترا عنه لا الوجود المقضي
 ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسما
 على جميع ويترى كل قسم فقال وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجملة
 يعرفها لقلة جذواه لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا
 ان

ان بليته وبعضها يتعلق بالمقام فتقول الجملة اللفظ المرب
 الذي فيه اسناد مقصور لذاته او غير مقصور وهي عند المص
 العلم من الكلام لان اسناده مقصور لذاته فلا يكون له اعراب
 في موضع فتوزير قائم وقام زيد كلام وجلة وكذلك زيد ابوه
 قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة
 وحالا ومفعولا ثانيا للعلم وثالثا للعلم ومعلقا عنه وغير
 ذلك مما له اعراب فليكن لا يكون لها اعراب وقد يكون و
 وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيلا اسناد الكلام لكونه
 مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها
 اربعة فعلية وسمية وفرفرية ونسبية ودان الجملة التي تحققت
 يدخل اداة التثنية عليها ان يعقد قسما مستقلا من الجملة
 استحققت يدخل اداة التثنية نحو العدد اما زوج او فرد
 واداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية
 والفرفرية وان استحققت ان يكون قسما براسمه كما اعتبره
 المصنف في الاستحسان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق
 اليها ونسبها الاعتماد الا انه لما علم الفعل يكون لفظا و
 معنى هذا ادرجها في الفعلية تقليدا للاقسام وتسهيلا
 للضيقة فيق قسما احدى فعلية اي جملة مستضوية الى الفعل
 يكون الجراء الاول للفعل وهي اي الجملة الفعلية على ما اختاره

ساحب الباب والمضرة هذه التسمية الجملة المركبة
أي التي ركب من الفعل حال كونه لفظاً أي لفظاً بان يكون
لفظه لفظاً الفعل ويجوز أن يكون تمييزاً من نسبة
الركب إلى الفعل بواسطة من أي من لفظ الفعل ولو تقدير
أدخل عليه أداة الشرط أو لم تدخل نحو إن أحد من المشركين
سجارك أو معنى أو معنوا والمراد به ما فيه الاستناد كما سئل
الافعال لا ما يفهم منه معنى فعل مطلقاً كما كان كذلك فيما
سبق بقرينة المقتسم وهو الجملة ومن فاعله أي مرقوعه فاعله
أو نائبه أو اسم باب كان أو كاد مثل ضرب زيد علم أو ضرب
علم وكان الله عليهما مثال للفعليتين بدون أداة الشرط وإن تكون
أحدهما مثال لهما بهما وهي هاتان زيد وتراك ذنبا مثال
لها والفعل بمعنى اسم فعل وقام الزيد وما قام الزيدان
مثال لهما والفعل بمعنى مشتق ومن فسر الفعليين بما جزوه
الأول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثال يتيه منبئية على أن
قام مبتدأ والمرقوع بعده فاعل سادسند الخبر وفيه
قولان آخران أحدهما كون قام خبر المبتدأ تحذو فاعله
أما أن الزيدان في الضمة ضمير فلما أخذوا المبتدأ أقيم الاسم
الظاهر موضع الضمير فاعلاً للتبانيرو الثاني كون قام
خبراً أو الزيدان مبتدأ فاعله الملاحظة لكونه على صورة

المبتدأ

المبتدأ إلى الظاهر وهو يقع على هذين جملة اسمية وأما الدار
فغير مثال لهما والفعل بمعنى ظرف مستقر وشاينها اسمية وهي
الجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو من اسم الخبر والعامل
وخبره نحو زيد قام وقام زيد وان زيداً قام وأن النبايا يلهم
وما هذا التفسير ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الأول اسماً
سنداً إليه أو سنداً لقدمه حرزاً أو لا فاقام الزيدان
اسمية كما مر لما بين القيسين من الجملة أراد أن يبين الموضع
التي يكون لها فيها بوقوعها موقع ما لا بدله من الهرب
فقال فإن أريد بالجملة أظهر مقام الاختار لبعده المرجع ولئلا
يتوهم رجوعه إلى الجملة الاسمية لقربها لفظها والوحظ به
معناها نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الحكمة
أو لا نحو ضرب جملة فعلية فلا بد أن يكون اللفظ اسماً الهرب
تحلي كما ذهب إليه ابن الحاجب أو تقديره على ما اختاره
المفردان في آخره أعرب محكي الكون مستقلاً بذكره اتفق
البتد كونه حكم الاسم المفرد الغير الجملة مؤلاً به كما تيسر إليه
بقوله أي هذا اللفظ حتى ابتدأ به يجوز وقوعها أي تلك
الجملة في كل ما أي موضع وقع الاسم المفرد قيد أي في ذلك
الموضع فتقع أي الجملة التي أريد بها لفظها مبتدأ وعلق
زائده وغير ذلك من معمولات العامل نحو زيد قام جملة

التي هي اي هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة اسمية ووقع زيد
قائم مقام الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت
زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيد قائم جملة اسمية
وسنه اي ما اريد به لفظه بقول القول اي جملة محكية
بالقول اي جعلت مفعولا وانما فصل عمل قبله بقوله
سنه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من ملك
حفظه المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر
كما لا يخفى نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا بالحكم كذا اي
الحكم ما اريد به لفظه او المعنى ومثل اذا اي مثل المذكور
من الجملة الجملة ان اريد بها معنى مصدر اي مضاف
الى المصدر يان قول بالمصدر بمعنى انه لا بد له من احوال
في كل موضع اما بواسطة ان اي بواسطة هي ان يقع
وتشديد وان او ما المصدريتين صفة لان وما والخففة
من المشددة كالمشدة كقولك بلغني انك قائم اي قائل
وكقولك تعالى ان تصوموا خير لكم اي صيامكم واصل العلم
بما دلت حينا اي مشددة دوام حيوتك واعلم ان لا اله
الا الله واوريد بها معنى مصدر اي يغيرها اي بلا واسطة و
نحو الجملة التي اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها
هنا في جملة من حيث هي او معنى مصدر اي مفهوم منها اشار

الى

الى الثاني لهكنا والى الاول في حيث النبي قال الرضي والسناع
في الحقيقة منتف لان صانعة في اللفظ الى ظاهر الجملة بك
خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها كقوله لك يوم ينفع
الصاديقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصاديقين ونحو
جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء
عليهم اُنذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كمانعت بالمصادر الافراد والثنية والجمع والتذكير
والثاني فيه سواء لانه في الاصل مصدر وهما خيران
وما بعده فاعله او خبر مقدم وما بعده متبنا والجملة اخيران
اي ان الذين كفروا استواء متساويان عليهم في عدم
النفي انذارك وعدم انذارك وحسن دخول النكرة ولم
عليه لتقريب معنى الاستواء وتأكيده فانها جردا
عن معنى الاستفهام الجرد والاستواء ونحو تسع بالمعنى
خطاب لنفسه خبر من ان تراه تسع مرفوع مبتدأ و
جرد عن النبتة التامة والزمان واوريد معنى المصدر والمضاف
الى الفاعل والمعنى مستوف الى معيد نصيغ بعد الترخيم
واصله ان المنذرين مع المعيدى والعجبه ما يبلغ من فصا
حته وبلاغة فاراد زيارته فلما رآه المحقق وقال قس
بالمعنى خبر من ان تراه فقال المعيدى الرجال ليسوا

بجزرانا المراد يا صغير لسانه وقلبه ان قال قال لسانه
والا قال قال بجزرنا فاعجب المنذر كلاه اى سماعه
وهذا الاخير شارح مقصور على السماع وقيل هو تقدير
ودفع المضاع لعدم عامد لفظه وهذا شان اذن
اعتبار المؤثر بلا اثر وتقديره بلا شرط في غير هذين
الموضعين اللذين احدهما ما اريد به لفظه والاخر ما اريد به
معنى مصدرى لا يكون له حكم الاسم الفرب لكونه في مقناه
ولا يكون له اى للثاني الذى هو الجملة اعراب في وقت او
لسبب الا وقت ان تقع خبر مبتدأ او بان تقع نحو زيد
ابو قائم او خبر الباب ان اى خروجه المشبهة بالفعل
نحو ان زيد قائم ابو قائم او خير وكذا لا نفى الخبر كقوله
لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الاى التثنية المنقطع نحو
المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب فتكون الجملة
الواقعة خبر الواحد منهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب
كان اى الافعال الناقصة نحو كان زيد ابو عالم او خبر
لباب كاد اى الافعال المقاربية نحو كاد زيد يخرج او تقع
مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد علم ابو قائم او
مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد علم ابو قائم
او تقع الجملة معلقا عنهما نائب الفاعل المعلقا نحو علمت

اقام

اقام زيد قائم متبدا وزيد فاعل مستند الخبر فيكون
جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدأ فيكون جملة اسمية و
او تقع حالا نحو جالى زيد وهو راكب فتكون الجملة الوا
قعة في احد هذه المواضع منصوبة المحل لكون كل منهما او
من المنصوبات وكذا ما وقع خبر الما او لا الجزائين نحو
زيد ابوه جاحل ولا رجل فلا بد افضل او تقع الجملة جوابا
كائنا الشرط اداة جازم كائنا ذلك الجواب بعد الفاء الشرط
الجملة الاولى من الشرطية والجواب الجملة الثانية قيد
باجازم لان غير من ادوات الشرط لا يعمل ولقوله
بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون له اعراب ويجوز
ان شاء الله تعالى او بعد انا للمضاجاة النائية عن و
الفاء في الجملة الاممية في الربط الدلالة على حدوث امر بعد
امرفيه معنى التقيب نحو ان تكرر منى فانت مكرم او تكرمك
وقوله تعالى وان تبصهم سيئة با قدسة ايديهم اذ هم
يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعدها الجزئية المحل
او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جالى رجل ابو عالم
او حكما مثل ولقد امر على اليتيم ببيتى او معطوفة على
على اسم مفعول ليس بجملة تموزيد ضارب ويقتل والزيد
ضاربان ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من

من الاعراب من الجملة السابقة نوزيد ابوه قائم وابنه
قائم جمله وحياتي رجل ابوه عالم وبه كاسل او تقع
بدلا من احد هيا اي المفرد والجملة التي تحل من الاعراب
نحو قوله تعالى استر الجوى الذين ظلموا هل هذا لا ينز
نلكم فان جملة هذا لا ينز يدل من الجوى على وجه
وتفسير على وجه وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ان نذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان جملة لا يؤ
منون يدل من جملة سواء عليهم انذرتهم على وجه
وبيان على وجه او تأكيد للثانية اي الجملة ولا تقع و
تأكيد للمفرد الا ان اللفظي بتكرير اللفظ الاول ولحقوى
بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو نوزيد ابوه
عالم وعمره اكرم ابنه اكرم ابنه او بيان انها اي الجملة هي
على راي وهو راي اهل البلاغة نحو لا يؤمنون على وجه
كما ذكروا نكر النجاة ذلك قالوا عطف البيان لا يكون
جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون الجملة
انكر كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبع من رفع ونصب وجز وحذف فظهر من هذه
الجملة اي مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا
لما كان في التفصيل نوع املال وعسر ضبط اجملة تيسر

للضبط

للضبط وتسهيل الحفظ ان الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد
وق حكمه فيكون له اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء العامل
كالمفرد وذلك القسم ايضا اي كملقة الجملة قسمان الاول ما اي
قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدرى بواسطة
او بدورها وقسم من الجملة قسم به مع ظهوره للثانيون هم من
الاول اول الامر ان قسم من القسم الاول لقربه ويقد الجملة لا يكون
في تاويل المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا تكون معمولة في موضع لعدم
الموجب واستقلالها بالا فادة اللفظ خمسة مواضع خبرى
خبر كان ومفعول اي مفعول كان مما سبق حتى المتعلق عنه
وجوبه بغيره جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع المفرد او جملة
لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما
يكون اعلم ان المفعول وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقدير
او محلا على نوعين احدهما مفعول بالاسم الثاني مفعول ملتبس
باصالة فيه لكونه معمولى لذاته لا بتبعية المفعول وثانيهما
مفعول بالتبعية اي تكوله تابعا لمفعول النوع الاول وهو
المفعول بالاسم ان اربعة اقسام الان المعمولية بحسب اقتضاء
العامل وهو واقع وتا صلب وجازم فالمفعول نوع وسنورد
مشتراكا بين الاسم والفعل ويجز ويختص بالاسم وي
يجز ويختص بالفعل اصالة ولا شوق الاجمال التفصيل قال

ما المفعول المرفوع فتسعة ثمانية منها اسم حقيقة او حكما
 وواحد فعل الاوّل من التسعة الفاعل قدّمه لانه اصل المرفوع
 يكون عائدة فعلا اتصالا وهو قوي لفظي ونايب الفاعل نائب
 عنه والمتبدا عاملا معنوي وقوة العامل يقتضي قوة المفعول
 والثاني يتيقن اتصال المنوب عنه وهو اي الفاعل ما اى مرفوع
 يستداليه بسبب اليقينة او ما بمعناه والتبعية التعلق
 والا ستاد نسبة يسمع السكوت عليها ونسبة بعضهما
 بمعنى الفعل لا يسمع السكوت عليها وحيث يرد بالوصول
 المرفوع لا يدخل المفعول به ويخرج من المتعلقات في التعريف
 فلا يتصرف منعاً الفعل الاصطلاحي حتى يخرج به المتبدا التام
 الذي لا يحتاج الى خبر منصوب خرج باسم الفعل الثاني
 المعلوم خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام
 لان المعلوم ما لا يكون محمولاً او لا يلزم منه ان يكون تاماً
 فكان معلوم كضرب نعم ذكر المجهول في تعريف النائب مفعول
 عنه لكنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا ضرر فيه او ما
 اى شئ يلا سبب بمعناه اى معنى الفعل التام المعلوم مما قبل
 عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر
 واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح
 المصطلح من التاسع من العامل القيل بل هو اسم منه

مخو

مخو ضرب زيد مثال لفاعل استداليه الفعل وقام الزيدان
 مثال لما استداليه معنى الفعل بجماد تام لما عرفت انه جملة
 فعلية وما نسبة خبر تامة مخو زيد قام او قام ابوه وهيهات
 زيد مثال لما استداليه ما بمعناه من اسم الفعل استاد انما
 والثاني من التسعة نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم ليتم
 فاعله كما قال غيره لانه اخبر وهو ظاهر واظهر لان فيه
 دلالة على تباينة عن الفاعل ولانه لا يصدق على زيد في اعطى
 زيد دهره في محله ما قالوا قدّمه لتلازم الفعل بين
 النائب والمنوب عنه ولا صالة بالمعنى الذي ذكر وهو اي
 النائب ما اى مرفوع يستداليه الفعل خرج به المتبدا
 التام خرج به ما استداليه التام قصير المجهول خرج به الفاعل
 او ما بمعناه من اسم المفعول والمنوب واسم التفصيل المبني
 للمفعول والمصدر المجهول مخو ضرب زيد واسم المفعول الزيدان
 وزيد مفعول او مفعول عليه او هاشم او هاشم على غلامه
 واشفل من ذات الخمين والمجبنى ضرب زيد اى مفعول به
 ولا يكونان اى الفاعل ونائبه شيئاً الا اسمين صيحين
 كالاشك السابقة او ما في تا ولة اى الاسم الدال عليه اسمين
 من الجمل الخمين التي اريد بها لفظها او معنى مصدرى لكو
 لهما استداليهما كل وقت غمر وقت ان النائب قد يكون

جارا ومجروا لما قد سبق ان المتعلق قد ليندوا الجار والمجور
 فيكون مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير
 بمعنى الا في الاشتقاق المتصا على اعراب مدحوليها اياها
 لكونها اسما فكان مستثنى مفرعا لكن المشهور في النسبة
 العربية انها هنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى
 الا كونها عاسلة عملها لانه كم من شئ يكون بمعنى شئ
 ولا ياخذ كل حكمه ولو سلم بقدره خير فيكون المعنى الا ان
 النائب قد يكون جارا ومجورا ثابتا فاعطى اعراب موصو
 حوليها اياها لكونها اسما وصيغت اليه فاجتنب الى عامل
 يقع المعنى به وذلك والله تعالى اعلم المحرر المفهوم من الكلام
 على معنى ويقع حصصها على الاستيلاء حال كونها غير شئ
 كون النائب جارا ومجورا نحو تر يزيد فيجب افراد عامته
 اي النائب الذي هو جارا ومجورا لان العامل اذا لم يند الى
 غير الغير المتصل يجب افراده على ما ينبغي وتذكيره اي العامل
 ولو كان المجور مؤنثا حقيقيا او مينا نحو تر بهذا ولا
 يجوز مرتب بهذا هذا نعم ان قولهم بوجوب تذكير ما
 استدلوا به الجار والمجور وتعليقهم لكناية حتام والام
 وعلام بالالف بصيغة ما الاستفهامية مع هذه الحروف
 كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كائنها في الوسط

يدل

يدلان على ان الجار كالجاء الاول من المجور فكان للسند اليه
 هو الجار والمجور فصارا كالمركب وان اجتمعا لا اعراب
 في المجور لصلاحيته له ولها من حيث هالا بوصفات
 بالتأنيث ولذا يجب تذكير العامل اذا السند اليها نعم
 يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير من تمة العامل
 فكان الجار زالا اعتبارا بين والا يوجب الاسناد اليه اعتبار
 الاتصال اللفظي ولا يجوز تقديرهما على عاملهما بالاتقراء
 وقيل لا يلتبس بالمتبدا وقيل لان تمة الاتصال و
 جعلتهما كالجاء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب
 لكونهما كالجاء لتعطف شواهد فان اردت تفصيله
 فعليك به ولا حذفها معا من عامل لكون النسبة ماضية
 فيه وصفا لا من المصدر وقدم بيان حذفهما معا منه
 وكل منهما اي من الفاعل ونائبه فسمان بغير هو ما وضع
 لمن يحكى عن نفسه او يخاطب اليه او لشئ ليس واحد
 منهما تقدم ذكره لفظا او معنى كما في مثل اهدلوا هو اقرب
 للتقوى او كما في ضم الشان والقصعة والضم اليهم
 او اعتبارا كما في مثل لم تبشوا لونه لتعبيته كان ذكره
 مظهر وهو بخلافه فالمضمر الذي هو الفاعل ونائبه
 الفاء في امثاله تفصيلية لا جوابية ايضا اي كالفاعل

ونائبه على قتيبه من مستند منقوش مع الفاعل واعتباري
ليس بلفوظ حقيقة بل حكما بان حكم بلفوظية الاجزاء
احكامه اللفظية عليه من الفاعلية والمذكورية والعطف
عليه وغيرها وبارز متفصل بقرينة الحاشية وهو لفظا و
حقيقة ولا يستعمل الا بما الفصل فاستمر ايضا اي كالمقتر
فسمان الاول واجب الاستدراك واجب استناده بلبس
حيث لا يجوز ان يراه لعدم محله على ما ياتي بدل من واجب
او خبر بعد خبر ويجوز نصب على ان يكون جالا من التميز و
المخوض في الاستدراك ولا ليند عاملة الا اليه لا يجوز
لما راعاه الى غيره ضمير او اسما ظاهرا والا لكان جائزا
الاستدراك والثاني جائزا الاستدراك يكون بحيث ليند
عاملة تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر او ضمير منفصل نحو
زيد ما ضرب الا هو وازا محبته على وجه والتقدير بال
سم الظاهر لكثرة الاول اي اوجب الاستدراك يكون
في المتكلم اي المتكلم وجد والمتكلم معه غيره والمخاطب
الا الفاعل المفرد لا التثنية والجمع المذكور الموثق والمنفصل
سببي وكاشية من غير ما في مضارع او امر او نهيا وما من
من الماضي مجي لان لم يسمع استناده الى غيره ولان الا
براز في الضمير اصل لانه ليس باعتبار ما في محقق كالمستند والمخاطب

اصل

اصل بالنسبة الى هذه فاعطى الاصل الاصل والمستند
مرفوع لا اعتبارية فالمناسب اعطاه للرفع نحو امرية
للمتكلم وحده وتضرب لغيره للمخاطب المذكور في اسم فعل
الامر لان حكمه حكم مستمارة ولذا يجوز في اسم فعل الماضي
نحو تعبهات زيد نحو نزال بمعنى انزل وسه بمعنى اسكت
وسه بمعنى كفف وفي افعال التفضيل في غير ذلك الكمل وفيها
يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف
كما مر قال في معنى البيب ومن المشكل قوله نحن عند الناس
منكم لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لنز
عمل افعال في غير مثله الكمل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ
لنزم الفعل باجتنبي بين افعال ومن وخرجته الفاضل المعام
علما ان نحن مبتدأ ومنكم سفير لئلا المحذوف والتقدير نحن
منكم نحن فخذ وفقير وخرجته ابو علي ومن تبعه علما ان
نحن تأكيد لضمير افعال وانبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور
نحو زيد افضل من عمرو وفي سفير اسم الفاعل والمفعول
وما كان بمعنىهما من الاسم المتعار والممنوب و
في الصفة المشبهة والظرف المتقرا ذالم يوجد شرط علمه
في الفاعل ونائبه او المراد بالفاعل المرفوع الظاهر واذا
وجد فلا يجب الاستدراك وسبب في نحو جالي صائب

او مضروب او اسدي مجزئ ناطق هذه قرينة الاستعانة
 اوها شتم اي مستوب الى بني الهاشم او حسن وعفوة الدار
 زيدا عاد عفو لئلا يتوهم انه داخل تحت المجيء لا معطوف
 عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه الاستئثار ليس
 وجهه ظاهرا لان الاسم الظاهر الذي بعد الظرف ان تدر
 شيئا كما هو مذهب الجمهور فالاعتقاد ثابت فيجوز
 في الدار فلامد زيدا لان مرجع التفسير ان كان متأخر اللفظ
 الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستئثار وان
 قد رانه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان
 عندهم يجوز عمل الظرف وشبهه الفعلة المرفوع بعده
 ليس بواجب فيكون ايضا مما يجوز فيه الاستئثار
 لان عمله في المرفوع بعده ليس مجتمعا واما كان فالمثال
 لا يخلو عن خلوة جعل المثال المذكور في المعنى مما لا اعتقاد
 لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا لا يستلزم
 في تثنية اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين
 وجمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستئثار
 لان كما يجوز هم رجال فتباع يجوز فتابع غلما منهم مذكرا
 او مؤنثا قد اطلقت مطلقا ولم يقتد بعدم وجود
 شرط العمل لانه لو لم يجب الاستئثار لزم ان ليند الى
 الظاهر

الى الظاهر وهو ما استند الى الظاهر بحسب افراده على ما يأتي
 والعلايات حروف بديل تغيرها باختلاف العلوم و
 الغير لا يتغير فتعين الاستئثار لكون النسبة بغيره فيها نحو
 جاني رجالان ضاربان او مضربان او رجال ضاربون
 وجائني نساء صبا حبات او مستورات ويكون في عدا
 وضلا حال كونهما فكلين اذ حرفين لا يعملان الرفع
 وفي ما عدا وما خلا ما مصدرية مختصة بالفعل فلا
 يحتمل ان الحرفية الا في رواية ضعيفة عن الاخفش وفي
 ليس ولا يكون حال كونهن في باب الاستثناء اي استثناء
 في الاستثناء بان يكون قبلهما متعذر يجوز الاستثناء
 ما بعده هاهنا وانما وجب فيها التلا فيصرف فيها
 بالتثنية والجمع وتكون هالا التي هي الاصل في هذا الباب
 نحو جاني القوم عدا او خلا اي الجاني منهم او البعض او
 المجزئ زيدا او ليس الجاني منهم زيدا ولا يكون الجاني منهم
 زيدا ويبقى حقيقة ان شاء الله تعالى والثاني اسي
 جائز الاستئثار بوجه في الفاعل المفرد والغايبة المفردة
 مع الفعل بقرينة المقابلة لا التثنية والجمع وشيأتان
 نحو زيد ضرب او يضرب او لا يضرب وعند ضربت الثا
 الثا لثاني لا اجتماع مع الفاعل الظاهر او ضرب

اول تضرب اول تضرب مثال الفأب و يقال ضرب زيد
 بلسانه الى الاسم الظاهر وكذا البواق محو يضرب و
 اول يضرب اول يضرب زيد وضربت او تضرب اول تضرب اول
 تضرب ههنا فاذا كان هكذا فلا يترقب فيه ضمير لعدم جواز
 تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل اي فيما ينسب الفاعل للعل
 بعمله كعمله مما ذكر اي من الامثلة التي ذكرت من اسم الفاعل
 والمفعول وما عيناها والصفة المشبهة وافعل التفضيل
 والظار المتصرف اذا وجد شرط عمله اي على شبه الفعل في الفاعل
 الظاهر مما ذكره مجتهد غير التثنية والجمع المذكورين
 من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعها السالم فانه
 يجب الاستتار قيمهما على ما مر نحو زيد ضارب او مضروب
 او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال يد
 ضارب غلامه واضارب الزيدان وجاءني رجل ضارب
 غلامه وجاءني زيد اكب غلامه وكذا البواق في مثل
 زيد مضروب غلامه فلا يترقب فيه ضمير ما مر وما كفي
 ايار ز لا يستتر فانه سبب المتصل الا المتفصل فانه
 لا يحيط عنه هنا فكما ان في ثنائي الافعال ما صيدا او صيدا
 او امر او نهما غائبا او مخاطبا مذكرا او مؤنثا لا فعل
 التجب فانه لا يتصرف لم تثبت فانه لا يتبادر وهوى

البادر

البادر اذا اتصل فيها الالف نحو ضربا وضربا لاء و
 علامة التانيث كما في الواحدة وضربا وزيد الميم
 لئلا يلتبس بالالف الاشباع والهاء علامة الخطاب
 بطريقتنا في وقيل ان الضمير هو الاء كما في الواحد و
 الالف في الالبس بالمفرد والميم لمثل ما ذكر وقيل
 هو تاء والالتبس الاول لما فيه من الاطراد وبضربان
 وتضربان وليضربا وتضربا وليضربا ولا يضربا ولا تضربا
 وفي جمعها المذكور غائب او مخاطبا وهوى البادر فيه
 الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صله ضمير نحو لانه يعود
 الواو عند اتصال الضمير المنصوب والضمائر بما يرد
 الاشياء الى اصولها وقيل الضمير التاء وحدها وقيل
 الجمع والاظهر ما في المتن لا اطراد الجمع وحذفت الواو ولا
 نهاسع الميم بمنزلة اسم ولا يوجد في اخر الاسم واو مضموم و
 ما قبلها غير هو وما حذفت اسكت الميم التحفيف ويضربون
 وتضربون وتضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا
 في جمعها اي لا فعال المؤنث غائبا او مخاطبا وهوى البادر
 فيه النون نحو ضربن وضربون وشدة النون لالت
 اصله ضربتين قياسا على التثنية قلبت الميم نونا فادغم ويضربن
 وتضربن وليضربن وامرين ولا تضربن وفي المخاطب والغائب

والقائبة تقدما المفرد والتثنية والجمع ذكر امذكرا كان او مؤنثا
والمتكلم وحده كائنين في الماضي واحوالها في غير الماضي سبقت
وهو اي الفيم فيها التاء نحو ضربت ملبسا بحركات التاء فكلها
في الخطاب وكسرها في الخطابية وضمها في المتكلم وفي المتكلم معه
غيره كائنا في الماضي ايضا وهو اي الباء ذفيه تاء نحو ضربنا
وفي الخطابية المفردة والتثنية والجمع مرا في غير الماضي مضارعا
او امر او فيها وفي ما ذكر وهو اي الضير الباء في المتصل فيها الياء
هذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة التانيث والضمير
مستكر وجوبا نحو تقربن واضربي ولا تقربي هذا ولاستتار
وجوازا ولا يراز وتعين محالهما وتعين الباء زنا سبلة
ذكرت في المطولات واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه
فظاهر غير محتاج الى بيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالتبته
اليه احوال يجب بيانها ومعرفة فنقول واذا اسند اليه
اي المظهر العامل اي عامل كان يجب افراده اي العامل وقد سبق
يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاز رجال تعود قدامهم
ولم يتصرفند وده ولا يجوز ان يراى العامل الفعل وما يور
اذنه لان الصفة المشبهة ليست مما يواذنه وقد وجب
الافراد فيها اذا اسند الى الفاعل الظاهر واذا وجب افراده
حينئذ لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في

في التثنية والجمع لزم تقدير الفاعل لما عرفت ان الالف والواو
والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل وشمل قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل
والجمع والذين ظلموا اما سبلة او بدل من الضمير والاضمار
فيل الذكر جاز في العدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف
ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اي العامل اذا
وضع الظاهر للغيث والمنكلم والخطاب يجب سنادها
الى الضمير اذا او استكنا ولو كان المظهر مثنى او جموعا
نحو ضرب الزيدان او الزيدون ونحو ضرب زيد وان كان
المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه لا يجب تذكر عامله
حقيقيا لا لفظيا وبمعنى حكمه ياتي ضمير المذكر وما هي هو
كائنا من الاربعة لا من غيرهم كناية وغيرة وحكمة
يأتي ضميرا او مثنى لاحكاما كالمسلمات والتناء وسياق
حكمه متصلا بعامله الفعل وشبهه لامتصاصه عنه و
سند كونه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله
ليدل على تانيث الفاعل من اول الامر ولكون ذلك المؤنث
اصلا وحكي سبورة عن بعض العرب انه قال قال فلانة و
لست قمار يلطف المؤنث عن علامة ان كان العامل متصرفا
بان يجرى الماضي والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات

وان لم يكن متصرفا فلا يجب لاحاقه بالحروف بعد التقرؤ
بل يجوز بالنظر الى فعلية مثل نعم او نعمت المرأة هند وليس
اولست هند عالمة وكاد او كادت المرأة تخرج مثل ضربت
هندا والهندان مثال لاسنار الفعل وزيد صناديقه جارية
مثال لاسنار شبه الفعل والحكم كذا الحكم من وجوب ثابته
العامل او يجب ثابته العامل مثل ذلك الوجوب ان السند
العامل الى ضمير المؤنث اى الى ضمير راجع الى مؤنث حقيقيا
او حقيقيا اينانا ثابته السند اليه اول وهلة ولحقاء
الضمير ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس
يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث علما لمذكر فانه في حكم المذكر
الا في منع الضم على ما ياتي وفي الجمع فانه يجمع كذا التاء حال
كون المؤنث مخرج المذكر المكسر العاقل فانه وان كان
مؤنثا بآؤ اليه بالجملة لا يجب ثابته عامله على ما يبيح
نحو هند ضربت او صارت مثال لاسنار الى ضمير المؤنث الحقيقي
من الادبيين وما من غيرهم من الحيوان نحو الناقة و
سارت او صارت ونحو الشمس طلعت او طالعت مثال
لضمير الحقيقي وفي سائر غيرها اى المؤنث الحقيقي المذكور
وغير المؤنث يجوز ثابته عامله اى عامل الغير اعتبارا بالتأنيث
وتذكيره اى العامل نظرا الى علم حرافة في الثابته

او الى وجود الفصل وضعف الاستبداء ولما كان ظاهرا قوله
غيرها شاملا للمذكر اخبره بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا
فذلك الغير مؤنث لفظي نحو طلعت او طلع الشمس وحقيق
حقيقي من الادبيين ليس بمفرد ولا تثنية بل جمع نحو جاءت
او جاءت النسوة ومن الادبيين مفرد او متني لكن غير
متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة او المرأة
تات قبل هذا اذا لم يكن المؤنث متصلا عن علم المذكر واذا
كان كذلك يجب ثابته عامله وان وقع فصل لدفع اللبس
نحو جاءت اليوم ذبا ذسمي مؤنث وضمير جمع المذكر المكسر
العاقل نحو الرجال جاءت او جاءوا او لفظا جمع المذكر المكسر
العاقل نحو حوائ او جاء الرجال اعلم ان ظاهرا غير الحقيقي
ان كان متصل بعامله فتذكير العامل احسن وان كان
منفصلا فالثابته احسن والكل فيصح وظاهرا يجمع
المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون ثابته و
بالتأويل وانما لم يقبل الثابته الحقيقي في جمع مفردة
مؤنث حقيقي لانه اذا لم يثبت التأنيث الطارى بالجمعية والمؤنث
الحقيقي المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر
يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء
الركب وجاءت الركب والركب جاء او جاءت او جاءوا

من غير الادبيين نحو سارت
او سار الناقة ومؤنث

او في هذا المقام تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي
وما توقف بعض احكام عامل الفاعل على معرفة المذكر
والمؤنث اذ ان يبينهما واكتفى بذكر المؤنث لانه وجود
ولفظه والمذكر به فقال والمؤنث في عرفة النجاة ما اى اسم
فيه اى في اخره علامة التانيث لفظا اى بلفظة اوس
حيث اللفظ او كونا لفظيا اوسواء كانت لفظية نحو ضاربة
ونفساء وجبلي من الحقيقي وعرفمة وصحراء وينشئ من
غير الحقيقي او تقدير نحو هند وزينب ونار وعقرب لا يقدر
الا التاء لانه وضعها على العروضة والاتفكان وايضا لا يرجع
الا التاء عند التصغير الثلاثي نحو هيمنة ونورية وغير الثاني
شمولا عليه وان لم يرد التاء عند التغير قياسا كعقرب
وقد يرد شاذ نحو قديمة والبسمة المؤنثة مثل هي وهذه
وذي اعتبر فيها تقدير التاء طررا للبياض ثم ان التعريف
لفظي لا حقيقي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما
عداها فلا يلزم الدور باخذ التانيث فيه كذا في الامتحان
وهي اى علامة التانيث في الاصطلاح التام الموقوف
عليها حال كونها لها حالا نحو ضاربة اى اصل نحو ضا
ريتين وخرج به تاء اخت ونبت وصافيات فانه لا يوقف
تعيينها هاء بل العلامة فيها مقدرة كذا في الامتحان
نحو

مخوفة مثال ما فيه علامة التانيث لفظا وشمس مثال
العلامة المقدرة بدليل شملية والالف المقصورة نحو
جبلي من الحقيقي ودهوى من غيره والالف المحددة نحو تائه
او حجرة حمراء وذا ر الزمخشري الياء في هندی والاولى
ان يكون هذه الصيغة بكما لها مؤنثة لانه ليس في اسم
الاشارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي وهذا اى كون
المؤنث بعلامة التانيث يكون في غير ثلاثة وما فوقها
منتهيا الى عشرة فان منكرها بالتاء لان معدودها جمع
سؤل بالجماعة كما عرفت فاعتبر به اذا كان جمع المذكر ولو
معنى فيقل ثلاثة مذكروما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة
ليس ببقية كان مؤنثها بخذ منها فرقا بينهما والمؤنث
لا يكون الا اذا كان المعدود جمع المؤنث ومن هذه قيل
ثلث مؤنث وان جار تذكره وثانيته بالاعتبار جان
الامر ان في العدد نحو ثلثة رجال واربع نسوة ونحو ثلثة
او ثلث اثنا صان اريد به المؤنث وتقول احد عشر
واثنا عشر للمذكر واحد عشرة والثنا اوفنتا عشرة
للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وثانيتهما في الثاني على
الفيلس وان اردت ان تاء او ثلثة مرفوع نابع الفاعل و
الزائر عليها الى تسعة مع عشرة حتى جعلتها كلمة واحدة

اثبت انت اوالنا ورفق في الجزء الاول فقط في الذكر ابقاء
على حال الذي قيل التركيب والتذكير لانه الجزء الثاني كراهية
اجتماع الغلامين مع جنس واحد فجا هو كالحكم الواحدة
ثوثلث عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا والثاني
اثبت التاء في الجزء الثاني فقط اي لانه الاو في المؤنث
ثوثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة فرقا بين الذكر
والمؤنث وقيل عدم الاثبات في الثاني الاو لابقائه
على حال الذي قيل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع
وهو البسر وتقول عشرون في الذكر والمؤنث واحد
عشرون واثنان وعشرون في الذكر واحد وعشرون
واثنان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون
وثلاث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين
واجتر هكذا الى مائة ثم يعطى مائة على العبد الزايدا
بالعكر الى الف ثم بالعطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث
قسما حقيقي ولفظي والثاني حقيقي اي المؤنث
الحقيقي او تانيث ما ياذن اي بمقابله مدلوله ذكر وهو
ما يوصف بالدكوة قيل دخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر
لما لا يثمر فلما قلنا من الحيوان اخرجها كالمرة باذانها رجل
وناقه باذانها جمل وهند باذانها ذئب والثاني لفظي

اللفظي الغير حقيقي بل بسر مجازي اي المؤنث الحقيقي اي
ما ليس باذانه ذكر من الحيوان بل كان تانيث من لفظه
باعتبار وجود علاقة لفظا او تقيرا بخوفرة وتسمى
ولما ذكرنا اثناء بيان احوال العائل بالنسبة الى اسناده
الى اهم الظاهر المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها و
تقريب كل منهما حتى يتم المقصود ولكن قصر البيان على
ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانهما عدا
هما وقد جمع المكسر لشدة مناسبة لقام التانيث وبما
سبه قد جمع السالم فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
سأى جمع تغير المتبادر التغير للجمعية فخرج نحو ملطفون و
قاصنون لان تغيره لا علل صيغة مفردة لاى هيئة
خرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفردة لان
احوال الاخر لا اعتبار لها في الصيغة والتغير المسموع ان و
يكون حقيقة نحو رجال او حكا نحوك في قوله تعالى
اذ اكنتم في القلعة وجبرين بهم فانه جمع بلبيل رجوع
ضمير جبرين اليه فيقدر ان ضمة كفه استدجع اسد
بالفتح في انها عارضتان وان كان مفردا كما في قوله تعالى
في القلعة المشعرون يعبر اصالة الفة كضمه فقل ثم باضافة
الصيغة الى المفردة يخرج نحو ذك وب قوم ثما هو اسم جمع

لانه لا مفردة لان الركب دكيان الابل خاصة ولا مفرد
 بمفرد اكب الابل ثم ان المفرد اجمع من ان يكون حقيقيا
 كان المتن او اعتباريا كاسا ورجع اسورة جمع سوار
 وان اجمع جمع انعام جمع نع بفتح اوله وثانيه وكما علم من المكسر
 ان التثنية مطلقا ما لم يتغير بناء ولصده اكتفى بهذا القدر
 والتثنية نحو سنين وارضين بعد الجمعية لا الجمعية لما ذكر
 المصدر وتقدم الى ذكر قسمة المذكر والمؤنث وقدح المذكر
 لشبهه فقال وجمع المذكر التثنية بالرفع صفة الجمع مسا
 اي جمع نحو اخر مفردة ولقد احسن في زيادة قوله مفردة
 لان الحق العلاقة في اخر المفرد لا في اخر الجمع ونما عرفت
 من نعيم المفرد الاعتباري دخل فيه الاسنون جمع ايا
 من جمع ايمن واو مفرد ما قبلها في الرفع للجائسة ولو
 تقدير المكسطين او ياء مكسور ما قبلها في النصب
 والجر ولو تقدير ايضا مكسطين وتون مفتوحة
 للتعاول ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر التثنية من
 حيث صيغته من لم يتغير بلفاده الذي هو ان مع مد
 لول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة في غير حال الا
 ضافة فان التثنية تحذف فيها اي في الاضافة لانها
 من علامة ظم الكلمة والاضافة من علامة تقصيرها
 فبينا

فبينا في ان نحو سلمون وسليمان وجمع المؤنث التثنية
 ما اجمع نحو اخر مفردة ولو اعتباريا كصواحيب
 جمع صواحيب جمع صاحبة الوطاء مؤنثا نحو سلمات
 جمع سلمية او مذكرا نحو قول اشهر بعلونات جمع معلوم
 لان صفة مالا يعقل يجمع بالالف والتاء ويبقى ان العامل
 از يستند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا
 مؤنثا والتثنية اي يثنى الاسم بقريضة المقام ما اى اسم
 نحو اخر مفردة ولو اعتباريا كايا سنان وبجمل اضافة
 الى ضميرها على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة المفتوحة
 لا يرد النقص بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف
 كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كما انه مفرد
 سلمان مفرد سلمون الف في الرفع او ياء مفتوح
 قبلها من ضمة يلية في النصب والجر صفة ياء
 ولا حاجة الى صرفه الى الف لان فتح ما قبلها من ضمة يلية
 وانما فتح مع ان الجائسة تقتضي كسره لئلا يلتبس
 بالجمع ولم يعكس لان التثنية لكثرة ثنائيتها ثانيا
 لا ثانيا منه جمع المذكر التثنية اليق بالفتح الاخف ونون
 مكسورة للتعاول ثابتة في غير حال الاضافة وفيها
 تحذف مثل ما ذكر نحو سلمان وسليمان ولما خفي كون

كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه
اولى ضمير تنيما لبحث المؤنث فقال وكل جمع سالم او مكسر
واحد مذكرا ومؤنث حقيقي او ففني من القلق او غيرها
يخرج المذكر السالم اي الاجمع المذكر السالم مؤنث اي يجوز
ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وتباؤيد بها
مثلا اذا قلت جاتي رجال فكأنك قلت جاتي جماعة رجل
واما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكر
العقلاء ولعدم تغير صيغة مفردة فالمراد به هذا ليس كل خاص
صدق عليه حده بل ما اجتمع فيه بشرائط جميعته جمع السلامة
من الذكورة والعقل وغير ذلك مما يشترط في محله لانه هو المتبادر
لكماله فليس الجمع المشارة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان
من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان
من غيرهم فكا جمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا لم يسم بجمع
تذكير معاملة السند اليه فنقول جاء المسلمون في السناد والفعل
وجاء رجل قاعدا صرعه في السناد شبه الفعل واذا اسناد الى العقل
الى ضمير اي جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل
بالفعل واو الضمير الذي هو مخفوف بذكر العقلاء بان يجمع بالواو وتكون
في الصفات الا في افعال من فانه مقرر مفرد مذكرا عما نحو الحيا
هدون قيل الفتح افضل من المجاهدين من بقية بقية المناد
سنة

المضاف منه فانه يجوز ان يراه نحو المجرى جاور او يجيب
او جاورن واما جمع المذكر لا المؤنث المكسر لا السالم العاقل لا
غير العاقل اذا اسند العامل او قور الى ضمير نائب الفاعل
فيجب ان يكون عاملا مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا لتاء
ويليه بالجماعة او جمعا مذكرا نهاية لجانب ذكورية من
العقلاء اي لا محلو العامل عن احد الامر من نحو الرجال جاءت
او جاورا او جائية او جاورن ونحو الرجال قيام وغيرها
اي جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل كائنا من المجموع
ان اسناد العامل او وقع الاسناد الى ضميرها اي ضمير الغير الذي
هو المجموع يجب كونه عاملا اي التماثل مفردا مؤنثا لانه
او جمعا مؤنثا با اتصال التثنية الذي وضعه لجمع المؤنث عاقل
او غير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت في المؤنث العاقل
تمزيلا له بمنزلة غير العاقل واجروا لجمع المذكر غير العاقل مجرى
المؤنث لعدم اصالته في التذكير ويجمع جمع السالم والمكسر
في شبه الفعل هذا وقد ليسند الى ضمير جمع المذكر غير العاقل جمع و
المذكر المكسر اهله لندرة وذلك الغير من المجموع جمع المؤنث السالم
نحو المسلمات اجات او جات او جائية او جاتن وجمع المؤنث المكسر
العاقل نحو الجوارى اجات او جاتن وجمع المؤنث السالم الغير العا
قل نحو الحشرات سكنت او سكنت وجمع المذكر المكسر العاقل

او جانيات او جواد صح

من غير الحيوان نحو الاشجار فقلعت او قطع من او مقطوعة
او مقطوعات ومن الحيوان الا فراسرجات الى اخره واعلم
واعلم ان التفرقة المذكورة في الفيه السند اليه غير مختصة به
بل جارية في القضاة كلها فتقول هم وضربهم واياهم ولهم
وغلا سهم لا غير في جمع المذكر السالم وهي اوهم وضربها او
ضربهم وايها او ايهاهم ولها او لهما او لهما في جمع المذكر المكسر العاقل
وهي اهن وضربها او ضربهن وايها او اياهن ولها او
لهن في غيرها من الجمع وهكذا في ضم الحطاب نحو يا ايها الله
المسلمون انتم الناجون لا غير ويا ايها الرجال انتم القوامون
وانت القائمة وهكذا في المرفوع الثالث من المرفوعات النحوية
المتبدا ولما كان لفظا مشترك بين النوعين ولم يمكن تعريفه
بتعريفه بجمله ما اراد ان يقسم او لا الى قسمين ثم يعرف كلا و
منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل من قسميه اسم تحفة
قال النوع الاول اسم ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به ما
يقابل الصفة الراجعة للظاهر بعد النفي والا استفهام قيد
خل فيه نحو من ارب زيد في الباب فعنا هو الشهود ونواد
على ان المتبدا عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه وهو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية سند اليه اولا الذي حقه
التقديم كان له وما جده كما قال الفاضل الجاحي في المتن
نخالفنا

نخالفنا للجمهور والمؤول به وقد سبق السند اليه اي
اوقع الاسناد اليه خرج به الجبر والنوع الثاني من المتبدا
لانهما استدان المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون
عامل لفظي اصلا وقد عرفت المراد به وخرج به معمولات
العوامل اللفظية نحو زيد قائم مثال الاول ومثال الثاني قوله
حقا لك قائم وان تقصوا خبركم وتسمع بالمعدي خير
من ان تراه ولا بد لا الى المقام الاول من خبر ملفوظ او سقطة
لدوران الفائدة عليه والنوع الثاني من المتبدا الصفة لفظا
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المنبهة او معنى كاسم المتعار
نحو اسد الزيدون والمنسوب كنواقر يثني اخوان الواقعة
بعد كلمة الاستفهام حرفا وهو الهنرة وهل او اسما كما صانع
الزبدان ومن خاطب اليكرا وكذا استي راين والى وكيف
وايان ذكره في الامتحان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان
او اسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم متبدا في الاصل ولما اضيف
اليه غير صار مجرورا انتقل اعرابه الى غير فاعراب غير
مستعار منه كما اذا استعمل في المتن حيث ينتقل اعراب
المتن اليه رافعة لفظا هي اي غير متكن سواء كان
ضمير منفصلا كما جوزه صاحب الكشاف ان يكون ارفق
انت رافعة على فاعل التهمة لهي من هذا القبيل وكثير

اقام ابوه ذيد منه لان الهزلة وان كانت داخله على قائم
لفظا الا انها داخله على ذيد تقديره لانه مبتدأ وحقه
التقديم واسما فلا هرا محو اقا ثم الزيدان وما قام الزيدان
فالصفة مبتدأ ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون
الاستفهام والتثني والى بالفعل بل فاعله ساد مستند الخبر
والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة و
والاسم الظاهر مبتدأ او مجموعا واما اذا طابقت مبتدأ و
او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز
الامر ان خلا فالكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر
صرح بالرضى في حيث الخبر ولا يجوز تعدد المبتدأ لثلاثة
ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا غلط ولما جمع فقط
اولفقا فقط وبعاطف فيجوز نحو الزيدان قائمان ومخوذين
ومخرويون وبكر فاقون او الزيدان مخوذين ومخرويون اي احدهما مخوذي
والاخر مخروفي ومخوخلو الخال من خبر من الخلو ومخولما و
العسل والخل السكنجيين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد يشتمل
كلام واحد على مبتدآت وضمما ب فالمبتدأ الاخر مع الخبر الاخر
خبر الاخر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذا ذكر الروابط
طريقان احدهما ان ايضا في كل مبتدأ خبرا في خبر سابعة تقول
زيدان ذو حبة جاديتها قائمة فلوات ارجاع الى كلام
واحدا

واحدا صيغت المتأخر الى المقدم الى ان ينتهي وحملت على الاخر
فتقول جارية زوجة ابن ذيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط
كلها بعد الخبر فيجعل الروابط الاول للآخر الاول تقول زيدان
وهذا قائمة في داره بامر فخير قائمة لهند وداره لعمرو وبامره
لزيد كذا في التسهيل والاصل الرابع في النوع الاول من المبتدأ
لان الثاني يجب تقديمه تقديم على الخبر لفظا لكونه محكما
عليه به وذات له والكوفيين يوجبون كما تقدم ومن ثم
جاء في داره زيد والكوفيين لما اوجبوا العمل الظرف في ذيد لو
وجب تقديم المبتدأ عندهم منعوه لان مرتبة العامل التقديم
وبعض من جواز في داره ذيد جواز مخوذين في داره قيام ذيد و
في داره علام هند وبعضهم منعوه لان ما ايضا فاليه
المبتدأ ليس في مرتبة ويبدأ على الجواز ما ورد في كلامهم في
اكتفاء راجع اليه وتسمى هذه اي المبتدأ المذكور من حيث انه
مبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما
يكون اهم من المحكوم به اذا كان مقينا والافئنا ط الفائدة
المحكوم به في الجملة الفعلية الا اهم هو الفعل ولذا تقدم ولا يبالى
يكون المحكوم عليه فيها نكرة محسوسة بوجه صفة فالمبتدأ
انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة محسوسة بوجه
من وجوه التخصيص لتكون مرتبة من المعرفة كما التخصيص

بالصفة نحو قوله ولبعد سوس خبر من مسترك او الاصابة
نحو غلام دجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني هذا
مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة
فان افادت نكرة محممة يصح كوكب انقصر الساعة وبقر
تكلم ووجهه بوسننا خيرة ويجوز حذفه اي المبتدأ اي لا
يتمنع عند قيام قرينة دالة على حضور المبتدأ مقالية نحو
زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال او حاله
نحو الهلال اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شيء
ويحكم عليه بالهلاكية ويجوز بحسب مقتضى المقام المدح والذم
والترحم والمرفوع الرابع من التبعة خبر المبتدأ وهو اي الخبر
الاسم بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها
بمعنى الاحكام المجرد عن العواجل اللفظية المنبذ بالباء لك
لصاق اي الذي النصق الاستاد به وفيه تنبيه على ان الامتداد
اشد تعلقا بالخبر منه بالمبتدأ وقيل للبيبة لان الامتداد
مؤول الى الخبر ولفظا ما به لئلا ينفك عنه الى المبتدأ وقيل الباء
بمعنى الى والضمير للمبتدأ وما للموصول في المنذير الفعل وسعناه
حال من ضمير به او المنذير خرج به مثل يقوم في يقوم زيد
وقام في اقام الزيدان نحو قائم في زيد قائم وحجرت هذا
حجر ويجوز تعدد اي الخبر اي لا يمنع بلك عطف اما لفظا

ومعنى

وسمى نحو زيد قائم بالفعل قاعدة بالضم للثبوت او لفظا
فقط نحو هذا حلو خالصا من ذلك لان الاجتماع الاوفا
غير المتناهي في محلي واحد ممكن ويجب التعدد في القسم
الاخر وكذا فيما اذا تعدد المبتدأ بمعنى نحوها فاضل وعالم
ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ لان ضمير لا يرجع الى
المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقديرها انحصار
عالم ويعبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع
من حيث هو يستحق اعرابا واحدا لانه اعطى كل جزءا
اعرابا رفعا للثبوت والاصل ان يكون الخبر مفعولا بـ
المبتدأ وليكون اخضر واسرع قبول الترابط وقد يكون
جملة مبنية كانت او فعلية ولم يقيد بها بالجنسية اما
لانها هي المتبادرة اولانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمه
نحو قوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم فانهم ظنوا انهم سبنا وليس
هذه مقولة بالقول اي بقوله في حقه كذا لانه بعيد كذا في
خرج الحان في معصام الذين وان كان جملة والجملة مستقلة
لا تقضي الا رباطا بغيرها فلا بد فيها من عائد يرتبط بها
الى المبتدأ وهو الضمير للجنسية او الخطاب او التكلم نحو زيدا
او اشد ابتك او انا ابني عالم وهو الغالب ويكون اسم بشارة
نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار

والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى من يتق ويصبر فان
الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجره وسنة نعم الرجل زيد فان
زيد اسم افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان للام
ناج عن الضمير والظاهر اننا نأبى عن الضمير في مثل الفارعة
ما لا فائدة اي ما هي ان لم تكن الجملة خبرا عن الضمير النشان
او القصة لوجود الربط معنى لكونها عبارة وتفسيره
نحو انه زيد عالم لان النشان عالمية زيد نحو زيد ابوه قائم
في الاستية او قام ابوه في الفعلية ويجوز حذف العائد
الضمير لبيادره لفظا فانه يجب تقديره لقضية تدل عليه
قياسا اذ كان ضمرا مجرورا بمن التخصيصية والخبر جملة
اسمية مبتدأها جزاء من المبتدأ الاول نحو البراكرك لبتين
اي سنة والمخذوف صفة المبتدأ ويجوز ان الفاصلة المعصام
كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا
قياسا سر نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسن على قراءة الرفع
وقوله قد اصبحت ام الخير تدعى على ذنبا كلمة لم اصنع و
جعل ابن مالك اجماعا وحصر ضعف المخذوف بالمنصوب
العائد الى غير الكل ولما المرفوع فلا يخذل والمخذوف غير
المذكور سماعي واصلة اي الخبر والراجح فيه ان يكون
نكرة الاصل في الافادة ان خبر عما يعرفه المخاطب بما لا يعرف

لا يعرفه وقد يكون معرفة جواز كون النبتة بين المعلوم
بين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو
زيد المطلق لمن يعرفهما ولا يعرف النبتة بينهما تنزيلا
نحو الله الهنا ومحمد نبينا عند من يعرف النبتة بينهما
تنزيلا لمعرفة منزلة عدمها الخبر على خلاف مقتضاها
وليشترط في تعريفه تعريف المبتدأ عند غير سبويه فاحدا
لا سور الثالثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام
نحو من ابوك فان من سبأ وعنده وعند غيره خبر
مقدم ولتقتنا نسا هذا الخبر نقول باباك كدر ولا نقول
كم باباك كدر وكذلفه الفرس او افعل نفضل سبأ جملة هي
صفة لنكرة مخوم هت برجل خبر منه ابوه فان خيرا
عنده سبأ وخبر عن غيره ويجوز اي لا يمنع حذفه
اي الخبر عند قيام قرينة مقابلة نحو زيد اي زيد قائم لمن
قال ازيد قائم ام عمر او حاليه مخوم هت فاذا التبس اي
واقف باباب ويحب اذا التزم في تحله خبره نحو لولا
زيد لهلك عمر اي بوجود التزم الجواب في تحله وغيره
ذلك لما بين في المطولات وان كان المبتدأ بعدا ما وجب
دخول الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو انما
زيد فمطلق لانه في معنى مفعول يمكن من تعني قرير مطلق

فخذ ذمها يكون من شيء فاقم اما مقامه فصار اما فريد
منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يخلط اذ ان الشرط والخبر
في محل واحد فصار اما فريد منطلق في كل وقت او لاجل كل
شيء الا لوقت او لاجل ضرورة الشرع كقوله اي الشاعر
اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرة عرض المواقب
المواقب الجامعة والرابطة في الخبر العموم المشتغل على التبدل
فانه يفيد في كل قتال لوقوعه بعد التفرق او لضرورة اصرار
القول وما ينشئ منه بعد الفاء المقدرة كقوله تعالى ما الذين
اسورت وجوههم كفرتم اي فيقال لهم كفرتم وان
كان اي المتبدا اسما موصولا يفعل اي بجملة فعلية او
ظرفا في جملة ظرفية افراده بالذكر مع انه داخل في الفعل لانه
الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء
المبشرة الشرط والشرط لا يقع ظرفا فلزم ذكره لتوهم ان المراد
بالفعل الفعل الصريح او موصوفا به اي بالموصول المذكور فصارت
اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحد هما اي الفعل والظرف
فصارت ستة او مضافا اليها اي الاقام الستة
الى احدها فبلغت الى اثني عشر تسما او كان لفظ كل مضافا
صفة لفظ الى نكرة موصوفة بمفرد والمضاف الى نكرة موصوفة
بجملة داخل فيما سبق مخوقوله صلى الله عليه وسلم الا ان
كل دم

كل دم ومال وما ذرة كانت في الجاهلية فهدمت قدمهاتين
او غير موصوفة اصلا فاستثنت اربعة عشر جاز دخول الفاء
في خبره لان المتبدا في كل سنه الا بهامه كان شل اداة الشرط
فصار الخبر كالجزء الجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه
ليس جزءا في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في الرضي
وكثير الزمخشري وتبعه الجاهلي ان الدخول لازم مع القصد ليبدل
عليه وبدون تمنوع لعدم معناه فالنوع بالجواز لعدم لزوم
القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من و
جواز دخول الفاء في الخبر او جواز اسئل الجواز المذكور جاز
دخوله في الخبر اذا دخل عليه اي على المتبدا المذكور ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن لعدم تأثير المكسورة في معنى الجملة فكان
وجودها كعدمها والمفتحة بها المفتوحة لاشتراكها في اداة
الحقيق ولكن لاشتراكها معها في بعض الاحكام كجواز
العطف بالزوم على الاسم مخوقوله تعالى ان الذين تشتم المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى
اعلموا ان ما فتحتم من شيء فان الله خبيره وقول الشاعر
فوالله ما قادفتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوز يكون و
يختلف سائر نواسخ المتبدا اخرها كان مثل كان وليت ولعل
وما ولا او فعلا مخوقول افعال القلوب والافعال الناقصة حيث

لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المشتقات
 المذكورة لانها تنافي ما يقتضي الصدارة فلا تدخل على ما
 اعتبر فيه معنى الصدارة لكن صحح في الامتحان الجواز
 في خبر كان نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم عليه
 مثال للموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي
 تفرون منه فانه سلاقيكم مثال للموصوف بالموصول و
 بفعل ومثال الموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذي
 في كنفه كتاب فله جائزة ونحو رجل ياتيني او في الدار فله
 درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذي
 ياتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي ياتيني
 او في الدار فله درهم ونحو كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله
 درهم ونحو كل رجل مثله للمناف في اليها ونحو كل رجل عالم
 فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثال لان لكل المذكور
 في اختيار غيرها اي غير الاخير المذكورة لا يجوز دخول
 الفاء عند سبويه خلافا للاخفش فانه يجيز مطلقا و
 المرفوع الخامس اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال التامة
 مطلقا اي ما ابتدأ به الفعل التامة قصرا لم يعرفه لظهوره
 من تعريف الفاعل وحكمه اي اسم باب كان حكم الفاعل
 من انه لا يكون الا اسما او متوولا به وعدم جواز تقديم

تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مفعلا ومفعلا و
 المفعول مستترا وبارز والاستتار واجب او جائز وغير ذلك
 من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشأن
 والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل
 وامره اي حكمه كاسم خبر مبتلا حيث يكون واحدا وتعد
 مفرد او جملة مفعولا ومخوفا وغير ذلك لكن لا يجوز
 تقديمه اي خبر ان على اسم مع جواز تقديم خبر مبتدا عليه
 لانها تعمل لمشابهة الفعل عمله الفاعل وهو تقدم المصنوع
 على المرفوع ولو جازي تقديم الخبر يلزم التساوي في كل وقت الا
 وقت ان يكون ظرفا فنحن يجوز تقديمه على الاسم لتوسعه
 في الظرف معرفة نحو ان السينا ايا بهم او نكرة نحو ان في الدار
 رجلا لان ان مصحح لوقوع النكرة سند اليه على ما ذكره
 الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان معرفة
 ووجوبه ان كان نكرة ونما يجيب التنبيه عليه ان خبره
 لا يكون مما له صدر الكلام على ما في الرضى والله يجوز ان يكون
 خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع
 للناس للذي ببكة ومن امثلة سبويه ان قريبا منك زيد والله
 يجوز دخول لام الاستئناس على خبر دون خبر المبتدا والله
 لا يفتح كون خبر طلبا الا انتهى على قلته على ما في التسهيل

يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان الاسم نكرة
 والجنس ظاهرا وانما يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم ما يبدأ
 على علم وبعده استفهام نحو ليت شعري ازيد قائم والمنوع
 السابع خبر لا التي لنفي حكم الجنس وحكمه ايضا الحكم خبر
 المبني الا في التقديم فانه لا يتقدم ولو ظاهرا والكوفيون
 يجعلونه مرفوعا بالفاعل المعنوي كما كان قبل لا وعند البصريين
 مرفوع بلا اذا كان الاسم مرفوعا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيًا
 نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالفاعل المعنوي عنده
 نحو لا رجل فقام رجل جالس عندنا والناس من النعمة
 اسم ما ولا المنهين بليس نحو ما زيد او رجل قائم او لا رجل
 افضل منك وحكمه حكم المبني والمرفوع التاسع الفعل
 الصانع سبليا نحو يضرب ويضربون او مرفوعا نحو يضرب
 ويضربان الخالي عن التواصب اي تواصب والجوازم اي
 جوازمة والداخل عليه احدها منصوب او مجزوم نحو
 يضرب دفعه بالضمه ويضربان رفعه بالنون واما المفعول
 المنصوب من انواع المفعول بالا صالة الاربعة فثلاثة عشر
 المنصوب الاول منها المفعول المطلق مستعمل في صحة اطلاق
 لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بمجرى او مع
 مجازي المعاني الباقية وهو اسم ما اي معنى صريح با

بالاسم لانه من قبيل الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاجتنب
 الى تكلف تقدير المضاف قبله او قيل ضمير او ارتكاب
 المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا فاعل عامل اي قام به
 بحيث يصح استانه اليه مؤخر افيه نحو ضربت ضربا او غير
 مؤخر مثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا والفاعل عام
 من ان يكون مذكورا كالا مثله المذكورة او غير مذكور ناي
 مثابه شئ مثل ضربت زيد ضربا على البناء المجهول او لم يبين
 مثل العجيني ضربت زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او
 ثابت الفاعل ولقد اختلف في التغير بالعامل لانه شامل
 للفعل الاصطلاحي وشبه الفعل والظرف المتفرع واسم الفعل
 بلا تكلف مذكور صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او
 تقديره نحو قبحه القوم الظالمين اي بعد وخرج به مصدر
 لم يذكر عاملا اصلا نحو الحمد لله سبحانه صفة بعد صفة
 العامل اي ملائمة بمعنى ذلك الاسم بمعنى ان يقصده حدث
 يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا او تلز يلا
 مثل ضربته سوطا لتلزي الالة سنلة الضرب فخرج ضربته
 ثانيا بواو كرهت قيا من وكرهت كراهية زيد واجبت حتى
 هم الان معو كرهت واجبت لير الكراهة والمحبة اللتين
 قصدتا بلفظ المصدر بل هما سلتان بهما تعلق الوقوع

عليهما اما لو اريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتي
واجبت حتى بمعنى كرهت كراهتي او جيت حيثما هو داخل
في التعريف لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتكيد و
ضربة بالكسر للنوع وضربة بالفتح للمرة والاصل الاكثر ان
ان يكون العامل بلفظه كانه بمبعثه وقد يكون اي العامل
ملا بيا بغير لفظه اما يجب اعادة نحو قعدت جلوسا
او يجب الباب نحو انتك الله تعالى تا وفيه رد على
سبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير جلست و
جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير بنيت نباتا وقد يحذف
فعله اي الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاح و
تخصيصه بالترك لا صالة وكثرة الحذف فيه لان الحذف
تخصيصه او العامل مطلقا والتعريف بهذا العنوان لا صالة
لقيام قرينة اي وقت قيامها اذ لا حذف يدونها جواز
نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت دنيا اي ضربت ضربا
شديدا وخبر مقدم لمن قرع اي قصت خبر مقدم لقيامه
مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اي قد وما خبر مقدم
او وجوبا لسماعا نحو ايضا اي اضرا ايضا اي عاد الحكم
السابق فهو القول جاء زيد وعمر ايضا اي اضرا ايضا
ويحيى زيد وعمر ايضا اي ينصر ويكون بعد كلام يعيد

يعيد الحكم لغير ما يذكر له فالمعنى عاد المحي هو داو قيا سا
في مواضع ذكرت في المطولات وسبق نبذ سنها ويجوز
تقدم اي المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا بل ان
كان للنوع او العدد وما للتأكيد لا يتقدم لان المؤكدا
يتقدم على المؤكد ولا ينتم اي المفعول المطلق لعامل اي عامل
كان اي لتعمل العامل بلا ذكره معه لان العامل يدل
على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا
التأكيد او لبيان النوع او العدد وكثيرا لا يقصد
والمنصوب الثاني من الثلاثة عشر المفعولية قدسته
لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو في اللفظ الذي هو
الفعل وبه نائب الفاعل وضمير الموصول وكذا فيه
وله ومعه وقيل صفة مفعول متدالي ضمير مصدره
اي الذي فعل فعله وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب
حينئذ المفعول هو به لان بسنده صفة جرت على و
غير ما هي وفيها يجب انفصال الضمير لرفع الالباب
وقد لتعمل بلا لام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه
فالحقيق انه راجع الى موصوف بقدر اي شئ مفعول به
وفي الاصطلاح اي اسم ما اي شئ وقع عليه اي على ذلك
الشئ اي تعلو به حيثما نحو ضربت دنيا وقطعت الشجرة

١١٢
او عطفه نحو علمت زيدا قائما اي تعلق علمي لقيام زيد
فعل الفاعل اي الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل
الى الفاعل والمراد يدل العبارة على ذلك الوقوع فلا
يورد نحو ضرب زيد لم اكد با وهو على قسمين احدهما
عام للازم والمتعدي اي يعملان فيه ولا يختص بالمتعدي
وهو المجزوء بالحرف الذي ليس للفظية والتعليل
وثانيها خاص بالمتعدي وقد تراى المتعدي في مجيئه
من العامل القياسي ويجوز اي لا يتنوع تقديمه اي
المفعول به على عامله لانه فضلا فانما وجد العامل
يعمل فيه لقوته وهذا بناء على ما سبق من ان معمول
المصدر واسم الفعل لا يتقدم عليهما وكليهما في
ان معمول المضاف اليه لا يتقدم سنتي منه نحو زيد
ضربت وبه ضربت ويجيب ان تضمن ما يقتضي المصدر
كالاستفهام نحو من اضرب والشبه نحو من تضرب
اضرب وحذفه حذفاً مطلقاً غير مفيد بوجود القرينة
يعني لا يتوقف على وجودها بل يحذف بها وبدونها
نحو هذا الذي بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمتنع
وقد سبق لكن فيما سبق ذكر بيان الحال العامل وهذا بيان
حال المفعول فلا تكرر وحذف فعله لقيام قرينة مقابلة

نحو زيد لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا او حالته
نحو من لم يتهيب اي تريد مكره ويجيب سماعا وقيا
سما كما بين في المطولات والمنصوب الثالث من
الثلاثة عشر المفعول فيه قدمته لكون مدلوله مدلول
الفعل في الجملة وهو اسم ما اي شئ فعل فيه اي في ذلك
لشئ مضمون عاملة والمتبادر عاملة الذي في تركيبه
ولو تقديره فاعلا وشبهه او معناه والضمير ان كان
سبوقا بالضمير الراجع الى الوصول راجع الى الاسم
بقرينة ان العامل عامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة
في قولك يوم الجمعة ضربت بالرفع فان يوم الجمعة يوم
وان فعل فيه الضرب الا انه ليس مضمون عاملة و
خرج ايضا يوم الجمعة يوم مباركة لانه ما فعل فيه
مضمون عاملة في تركيبه لكن بقي اليوم في ضرب اليوم
لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عاملة
الا اذا اول الاسم بالنصب بقرينة المقسم وخرج و
شهدت او فضل الله يوم الحرفة فان الشهوده
والتفضل وقع عليه لا يحد من زمان او مكان بيان
للمصدر وتنويع له وقال الرضي وعند اي ان المصدر
يقام مقام الزمان من غير انهما مضافا لثانيهما

المصاحبة بمعنى **لغافل** من اصناف المصدر الى مفعول
اي مصاحبة معمول عامل او الى فاعله اي لمصاحبة معمول
عامل اياه بنه بقول معمول عامل على ان المصاحب
لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حبك وزيد ادرهم
كفاك وزيد ادرهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول
في الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمر في ضربت زيد او عمر
مفعول بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك
وزيد ادرهم والسر ان اصل الواو ان يكون للعطف فانصب
فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصح نصب المصاحبة
فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلل الا اصل ثم المصاحبة
هي المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة **مخو جئت وزيدا**
ومالك وعمر وفيهما يجب النصب لعدم جواز العطف
وفي **مخو جئت انا** وزيد يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع
منه والنصب على انه مفعول معه وفي **مخو ما زير وعمر**
تعيين العطف لصحف العامل المعنوي **ولا يجوز تقدي**
بدون المصاحب **سأعالمه** اتفاقا فلا يقال والخشية
استوى الماء رعاية لاصل الواو مع المصاحبة ولا مع
المصاحب لانه اما نوع الفعل او مجرور بحرف او باضافة
ولشي منها لا يتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل

المصاحب

المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر ولا العامل المعنوي
كما قال الكوفيون ولا فعل مقدّر بعد الواو مخو جاء و
البرد ولا ببر الطيالة في جاء بالبرد والطيالة
كما قال الزجاج لان كل ذلك تكلف والواو وسط بين
العامل والمفعول فالحق ان العامل عامل المصاحب ولا على
المفعول المصاحب رعاية لاصل الواو خلافا لابي الفتح و
تمسكا بما وقع في بعض الاشعار وقال الجمهور انه
ضرورة ولا يجوز تقدّمه اذ لو تقدّر تعيين عطف الشاخص
على التقديم ويجوز ان يكون ضمير منفصل مخو جئت واباك
ولا يمكن المتصل بحلولة الواو وهذا امر المفاعيل والآل
لنشر في المحقق يقول والمنصوب التا در الحال قدّمه
لكثرتها في الاستعمال وتو اي الحال في لغة صفة قائم
بالغير يقال كيف حالك اي شمالك وصفتك سمي به لانه
دال على تلك الصفة انت الضمير لان الحال يؤنث ويذكر
وفي عرف النحاة ما اي منصوب مشتقا او جامدا يدل على
صفة يبين اي ذلك المنصوب هيبة الهيئة الحال
والكيفية كذالك القاموس وخرج به التبيين لانه مبين الذات
وبين الهيئة قد يكون مبين هيبة الفعل كالمصدر
في ضربت ضربا شديدا ورجعت فقهري فخرج باضا

فتنمها الى الفاعل او المفعول به وبما عرفت ان المقسم
المعمول بالا صلا والوصول عبارة عن المنسوب بالا صلا
لا يرد تحت الفاعل والمفعول فلا يحتاج في دفعه الى ان
يقال المراد به هيئة الفاعل هيئة تكون له في وقت الفاعلية
عليه والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا في الهيئة
اعم من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد
اكبا او باعتبار متعلقة نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن
ان يكون بحقيقة كالمشايين ومقدرة مثل جاءني زيد
وفي هذه كتاب قدراى مقدار كون الكتاب في يده قدرا
قوله تعالى فانخلوها خالدين اي مقدرى الخلود وتسمى
حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها او تارة
الانفكاك عنه نحو خلق الله كل نبي عالما وزيرا بولا عطفوا
اي احقه وتسمى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها مقيمة
لمصنوع جملة اسمية لستى ما كان مقدر المصنوع فعليه
دائمة وغير طابن ماله والرضى في المؤكدة كون جزء الجملة
الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخر فعلى يكون قولك
وحده لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجودا لا الله
حالا منتقلة عند من حصر قسم الحال في المؤكدة والمنتقلة
لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مصنوع جملة الاسمية جزءا

ها جاسدا من معرفتان وما عداها منتقلة والمنتهور ان
المنتقلة ما ثبت تارة وتزول اخرى ومن ان يكون الدلالة
من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة
فاو الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقدرة
يطلع الشمس ومن جوهر الكلمة نحو جاءني زيد راكبا فان
راكبا يدل على الموكوب ومن ان تكون توطئة لما هو الحال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انبأه قرنا عريا فان الحال قوله
عريا وذكر قرنا توطئة له وتسمى توطئة والترديد في
المتن لمنع الخلوق تدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا
اي لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعلية او
مفعولية بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبه
او معناه مما يعمل في الفاعل في الفاعل كاسم الفعل والمفعول
او معنى اي معنويا بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون
مفهوما من سوقه وان كان في اللفظ سببا او خيرا او
وبغير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
يتاويل احدية شديدا والمفعول معه نحو جئنا وزيدا
راكبا بمعنى وجا زيد راكبا فعنا سبني على انه يجب ان يكون
ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة جا
والله العلامه وصاحب الباب عمومه لكل من المفاعيل

ان الفاضل العصام وهو الائم وعلى هذا وجه كلام
 المعر يجعل بين مجهول وهيته نائب الفاعل له وبه متعلقا
 بين وبين عائد الى الموصول والمضاف اليه الذي يصح
 وضعه موضع المضاف الذي هو الفاعل الفاعل والمفعول
 او يكون المضاف جزاء منه داخل في المعنوي فلا حاجة الى
 تيمم الفاعل والمفعول للحقيقة والحكمي نحو قوله تعالى فاتبعوا
 امرة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصحح لانه
 يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهو لاء مقطوع عن نحو
 ضربت زيدا قائما مثال الحال من الفاعل والمفعول التقطعي
 وهذا زيد قائما حال من ذا او زيد مثال الحال من المفعول
 المعنوي لان المعنى انبة ذاقا او اشيد زيدا قائما ومثال
 الفاعل المعنوي نحو ما شانك راكبا اي ما تضيع وعاملها
الفعل مطلقا او غير كذا او معتاه وقد مر ان يعمل
 فيها احد هذه الثلاثة **وشرها اي المارة** ان يكون امرة
 لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد المحدث ولا معنى
 للتعريف هنا كذا في الرضى لكن قال الفاضل العصام و
 ينبغي فيكون الحكم اكثر يا وثا و ل الاحوال المعرفة يا
 لنكرة بعيد فيكون مثل خبر المبتدأ الذي الاصل فيه و
 التنكير قد يغفر فخرت به وحده ومررت بك وذلك

ومررت في

ومررت في وحدي لا يقول بمنفردا كما في الاعتبار الاول
 وصاحبها يكون معرفة غالبا ولا تتقدم اي الحال على
 العامل المعنوي المعري عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان
 العامل ذا حدتين ولكل حدث متعلق وكل متعلق قبل
 كل حال متعلقه نحو ذر قائما كمر وقاعد المعنى التثنية
 يقتضي شيئا وشبهها به فحال كل يليه ومثله هذا سيرا
 طيب منه دلبا وهذا مطلقا مذهب سيويه واجا زالا
 خضغر تقدم الحال على العامل الظرف اذا تقدم على الحال
 ما صاحب له نائب عنه سبلا او غير نحو زبد قائما
 في الدار ومررت بزبد قائما في الدار واجا ذابن البرهان
 تقدم الحال الظرف على العامل الظرف مطلقا نحو في يده
 كتاب زبد الدار وزبد يده كتاب في البيت وغيره
 الظرف من العامل المعنوي لا خلاف في ان الحال لا تقدم
 عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرية بالواو فلا يقال
 والبشر طاعة جاء في زيد رعاية لاصل الواو حتى
 اذا كان صاحبها نكرة محضلة بحجب تأخرها عنها و
 هكذا قالوا ولكن نصرمة سفي اللبيب على جواز ولا
 على زر الحال المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
 وفتح لذر الحال والمجرور لشدة استزاجه مع الجار

كان كأنه جزء آخر منه لا يجوز تقديم عليه فكذا تابعه و
هذا من ذهب سيوري وأكثر البصريين ونقل عن ابن و
كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز إذا كان مجرور
بجزء الجزم تمسكا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس
وقالوا إن صرف الجزم من ثمة العامل فإذا قلت ذهبت
راكبتة برئت فكأنك قلت اذهبت راکتة وهذا وقال
الدمايني يجوز تقديم الحال على المضاف إليه بالاضافة
اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب الشويق فلا يقال
مرت جالسا بنوید ولو كان صاحبها أي الحال نكرة
مخفضة أي لا يكون فيه شائبة التعريف بأن يكون مخفضة
نحو جاني رجل عالم راکبا أو نكرة ومعرفة كخو جاء لي
رجل ورید راکبين فانه حينئذ لا يجب التقدم وجب
تقديم **الحال عليها** نحو جاني راکبا **رجل** بالاستقراء و
التعليل بدفع الالتباس بالصفة منقوضا بحال عن
النكرة المخفضة فانه لا يجب تقدمه وقد يجب
لتقديم إذا كان صاحبها بعدا لا أو سعادتها نحو ما
جاء لي راکبا الأذير وإنما جاني راکبا زيدا أو ضيف ذو
الحال إلى ضمير متعلق بالحال نحو لقيت شاترا زيدا خوه والآ
صل الأكثر في الحال أن يكون مفعولا مقصودا

وخصه

وخصه وقد يكون جملة لدلائلها على السهولة خبرية **بمحل**
يحمل الصدق والكذب لدلائلها على ثبوت مضمونها
والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في
الخبرية ولا يمكن في الانشائية التي لا تدخل على ثبوت و
مضمونها وفي الرضى قد بقاء الجملة الحالية مقام المفرد
ولها ويظهر أعراب الجملة في الجزأ الأول وبينهم تنكير
لقيام مقام الحال نحو بعته يدا بيد وإذا كانت جملة
وهي لا استقلال لها لا تقتضي ارتباطا بغيرها فلا بد
فيها أي الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها
وهو أي الرابط التفسير فقط أي فأنته عن غيره في
المصانع المتبينة أي جملة صدرها المصانع الغير المنفصلة
عن التبيين وسوف فانه لا يقع حالا أنا تصدق لثني
منهما المتأخرة لاسم الفاعل والرباط فيه ضمير لا غيره
وخرقت وأصنك وجهه وقوله تعالى حكاية عن موسى
عليه السلام لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله
مؤول بتقدير المتبينة أي وأصنك وأنتم تعلمون
أو يجعل الواو للعطف ولو قيد المصانع بكونه عربا
عن قد كما في الكلام بعضهم لم يحتمل إلى التأويل في الثاني
وقال الفاضل المصانع ينبغي أن يكون الحكم أكثر ثباتا

مخوف جاني زيد يركب او لا يركب مع الواو معطوف ويجب
 المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو ومع و
 اولان الضمير للربط والواو لاحتياج الجملة الى زيادة ربط
 والواو وحده اى منفردا عن الضمير لدلالة على الربط من
 اول الاسم والضمير وحده اى منفردا عن الواو لوجود
 اصل الربط في غيره اى المتتابع المنفى والماضى المثبت و
 والمنفى والجملة الاكتمية المنفية او النافية فهذه خمسة انواع فاذا
 ضربت في الثلاثة من الروابط وهو اجتماع الضمير مع الواو وانفردا
 وانفرد الواو وصارت خمسة عشر لكن الغالب في الجملة الا
 الاكتمية الواقعة حال مثبتة او منفية وكذا جملة ليس لعدم
 دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية الواو
 مع الضمير او وحده لقوة استقلالها لدلالة على الثبوت
 فتاسب ان يكون الرابط قويا الا في الحال المذكورة فانها با
 لضمير وحده مخوف هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة
 الحالية على الجملة التي وقعت خبرا او صلة او صفة لان الجملة
 الحالية فضلة يتم الكلام بدونها فظهر استقلالها فاذا
 صاحبت الى مزيد رابط وامثلتها مخوف جاني زيد لا يركب و
 او لا يركب او ولا يركب عرو او مخوف جاني زيد قد يركب او
 وقد يركب او قد يركب عرو او مخوف جاني زيد ما يركب او ما لا يركب

عرو او مخوف جاني زيد هو يركب او عرو يركب او وهو يركب
 ومخوف جاني زيد ما هو يركب او وما عرو يركب او وما عرو
 يركب او يجوز تعدد الحال كما يخبر فان اجتمعت على ذي
 حال واحد تسمى مترادفة وان كان المتأخر حالا من المتقدم
 يسمى متداخلة مخوف جاني زيد يركب ما حكا وحذف
 عاملة اى الحال القرينة مقابلة مخوف ما نسيما لمن قال كيف
 حبت اى حبت كثيرا او حالية مخوف اشد اسهد يا لمن
 قال اريد السقر او لمن تهيأ له اى سير اشد اسهد يا الرشد
 الشداد والمهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون
 مهديا وقديما والمهدي يكون راشدا وقديما ويحتمل ان يكونا
 مترادفين ومتداخلين ولم يتعرف لزوم قية الماضى المثبت
 اعتمادا على شهرته او زهابا لا الى مذهب الاخفش والكوفيين
 من عدم نزوبه والنصب السابغ التمييز ويقال له المجاز وهو
 في اللغة التبيين وفي الانطلاق ما اى اسم منصوب وسبغى انه
 لا يكون الا نكرة يرفع الابهام ولم يحتمل الى ذكر التقدير لانه
 لا مزاج صفة المشترك مخوف ايت عينا جارية والتوابع
 غير داخلة في الخبر عن ذات خرج به الحال لانها ترفع عنه
 صفة في صاحبها مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة المذكورة
 في بحث الاسم البهم التام وقد سبق بيانه فلا حاجة الى ذكر

مثال له او عن ذات مقدرة تنوب لا يتميز في جملة و
 التمييز فيه اما عين او عرَض والعين لما خاضع بالانصب
 كالنفس او بتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب وامار
 امنا في كالايا او غير امنا في كالايا لنفس او بتعلقه الدار والعرَض
 امنا امنا في كالايا او غير امنا في كالايا لعلم نحو ملاب زيد نفسا
 ودارا وابا وابوة وعلم اي ملاب غني زيد والمنصب عنه
 هو المنسوب اليه سمي به لانه سبب الانصب التمييز عن
 العامل او في ما اي غني بها امنا هاها اي ذلك الشيء الجملة
 في كون النسبة ثابته فيه وهو اسم الفاعل نحو خوض
 ممسلي ما اي ممسلي شئ التمييز عين غير امنا في خاضع
 بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض فمجره فجرة عيوننا مثل
 والصفة المشبهة مخو زيد طيب نفسا عين غير امنا في
 خاضع المنصب عنه ولم يذكره كنفاء بذكره في الجملة كما
 اكتفى فيها بما يذكر ههنا وهو ابا والتمييز عين امنا في محتمل
 لهما لانه الرفع الابهام عن شخص هو اب زيد فهو
 بالمتعلق وان رفع عن زيد اي طيب ابا لعمرو فهو المنصب عنه
 وابوة عرض امنا في خاضع بالمتعلق ودارا غير امنا في
 خاضع بالمتعلق وزيد حسن وجهها عين غير امنا في خاضع
 بالمتعلق جزا المنصب عنه وافعل التمييز نحو زيد او

افضل من

افضل من عمر وعلم عرض غير امنا في خاضع بالمتعلق والاسم
 المتعار مخو زيد اسد فلما را المنسوب مخو زيد هاشمي
 ابا او في نسبته في امنا في مخو عجبني طيبه ابا وابوة ودار
 او علم ووجهها وهذا التمييز الذي يرفع الابهام عن
 ذات مقدرة فاعل في المعنى ملاب زيد نفسا بمعنى ملاب نفس
 زيد وهكذا غيره ومتشكلا باخوض ممسلي ما لان الماء ليس
 بمسلي بل ما لي وفجرنا الارض عيوننا لان العيون ليست بمجرة
 بل شجرة واجيب بانه فاعل لوعمر عن مضمون ممسلي ماء
 بما لي ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيوننا فمجرنا الارض عيوننا
 وانما الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد التكلم بحسب اصله
 المصون واعذب فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقا
 او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله كالفاعل و
 اللفظي خلافا لما ذق والمتبرد فانها يجوز ان تقدم
 في غير الصفة المشبهة واسم التمييز والمصدر فانه لا
 يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم الثام
 وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولا
 لم يعمر لهما ههنا والتمييز لا يكون الا نكرة بالاستفهام
 وقيل الاصالتهما وعدم الاحتياج الى التعريف والمنصوب
 الثامن المثني اي ما يطلق عليه لفظا المثني ولما كان

تصوره بهذا القدر كافيا في تقييده فسمه اولا وعرضه
كل قسم فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج اي
اسم المعنى الذي اخرج عن حكم متعدد والآخر المخرج
تقضي ان الدخول فال المعنى الى عن حكم متعدد معلوم
خوله فيه لكونه جزئيا سنة مثل جائي القوم الا زيدا
او جزئيا سنة نحو تشتريت العبد الانصفة وفيه خلاف
المبتدأ وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الدخول
تحت المتن من فيجوز جاء رجل الاريد ابالا واحدا في
أحوالها التي تذكر في اثناء المباحث وكان من الاخوات
بيد واما قال لقا مثل العصام ليس هذا من تمام الحد
بل المقصود زيادة التوضيح فلا يضر النقص وعدم التبرع
وتنقطع وهو الاسم المذكور بعدها اي الا واحد اخواتها
ليس على الاطلاق لانه لا يقع الا بعد الا وغيره ويبدأ تخفذه
ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم
دخوله في الواقع في التعدد المذكور وسواء كان من جنسه
مخوفا في القوم الاريد اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل
الاستثنا بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا
اولم يكن مخوفا في القوم الاحمداي لكنهما رالم يحوي
والمتشني المطلق وهو المذكور بعد الا واحدا في احوالها

مخالفا

مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا فيعني التبيين والقياس
والمراد هنا ما صدق عليه هذا المقهور العام من افراد
القياس لان المقام مقام بيان الاحوال وهي للافراد
منسوبة وجوب بالمقابلة لقوله ويجوز فيه النسب
اذا كان بعد الا احتراز عما يكون بعد اخواتها فانه في
بعضها مجرور وفي بعضها غير مقيد باليجاب الكلام غير
الصفة صفة الا او بدل منه فيه تحقيق لان الصفة
لا يكون بعد ما المتثنى وقوله بعد الا متعلق بخبر كان
وهو قوله في كلامه موجب او حال من ضميره على مذهب
الاخفش وابو البرهان قدح عليه لبشارك فيه
المعلوفان على خبر كان لان المعلوق على مقيد بمقيد
متقدم لبشارك فيه لا حالة والمراد بالوجوب ما لم
يكن استغنى ما ونهيا ونفيا مريحا او مؤولا مثل
فلما جاء رجل الاريد وقوله تعا فشر بواسته الا قيل
اي لم يطيعوا نام اي مذكور فيه المتثنى منه اذا كان لو كان
في غير الموجب اختيار فيه البديل ولو لم يذكر المتثنى منه
كان معمولا على حسب العامل ووجوب النسب فيه
ثابت بالاستقرار وعلوه بوجوه والعامل فيه ما هو
عامل في المتن سنة عند البصريين يتوسطه الا لتعلقه

بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه المفعول
وعند المبتدأ والزجاج العامل الالقيام معنى الاستثناء
مخوفاً في القوم الأزيد أو كان بعد الالقيام على المتن
ولو كان في غير الموجب فهو معطوف على قوله في كلامه
سوجب سقيه بقوله بعد الأ كما عرفت وجه النص فيه
أيضاً الاستقراء وقد تعذر فيه البدل بتقدمه مخوفاً
في الأزيد أحد واعلم أنه لا يجوز تقدم المتن على العامل
والمتن منه جميعاً فإذا تقدم المتن منه يتأخر عن العامل
مخوفاً في الأزيد أحد وإذا تقدم على العامل يتأخر عن المتن
منه مخوفاً القوم الأزيد جازي ولا يجوز الأزيد جازي القوم
كذا في الرضى أو كان بعد الالقيام والتأصب فيه الأ
لكنها بمعنى لكن كما مر مخوفاً في القوم الأزيد أي لكن
حماراً لم يجرى والخير يخذ كثيراً وقتلاً يخذ مخوفاً قوله
لما لا قوت يومئذ نسركم استوكشفنا عنهم عذاب الخزي
وجعلهم بويه منصوباً بالعامل قبله كالمثنى المتصل
والحق مع الجمهور لا للاستدراك مثل لكن فيعمل عمله
كأمر في حيث العامل أو إذا كان بعد خلا أو بعد عدا
إعداد كان ينسبها من أول الأمر على أن ما بعدها ليس
من جنسها قبلها في الاستعمال الأكثر وهو سنها

لها

لها فعلاً وبعد ما خلا أو ما عدا وليس أو لا يكون
ونصب المتن بعد هذه الأفعال ليس على الاستثناء بل
بهذه الأفعال لكن في خلا يتنوع الخافض لانه لازم مخو
خلا عنه أو بتبيين معنى جازي وقد سبق أن الاستثناء
في هذه كلها واجب والمتن ما لا اسم الفاعل من الفعل
التقدم أو مصدره أو بعض مضاف أو مطلق إلا أنه ليس
ولا يكون لا يكون للمصدر وحمل الحمل النصيب على الحالية
تبدأ ويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا والظرفية
فيها بتقدير مضاف أي زمان حلو بعضهم أو بلا تقدير
ولا يبعد أن يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا
زيد زمان خلا زيدا كما في من سها فرقة تقدير من زمان
سها فرقة يعني عن توجيه التزام حذفه لكونه في
مقام الأ لم يحسن إظهاره لأنه لا يدخل الأعلى ولا يجوز
فيه أي المتن الذي بعد الأ وهو المتبادر والحكم مخصوص
وبالنظر إلى هذا كان ينبغي أن يذكر هذا الحكم قبل قوله أو
كان بعد خلا إلا أنه إذا كان يجمع صور وجوب النصيب
فاختره النصيب على الاستثناء ومختاراً البديل أي كونه بديل
أخر مع أنه مختار لأن النصيب بما عده فيه وإن كان مختاراً
النصيب وجوباً واختياراً البديل والأعلى على صلب العامل

لأنه اعرابه كان قد خوله انتقل منه اليه لا يستعمل فلما
كان اعرابه من مدحوله وجب بنفسه في كلام
موجب تام او متعديا او منقطعاً وفي غير موجب تام
تحتار الابدال وفي غير تام يعرب على حسب العامل نحو
جاء القوم غير زيد وما جاءني غير زيد وما جاءني احد
غير زيد واصل الا أي التراجيح الكثير فيه معنى الاستثناء ولذا
كثر استعماله فيه ويحمل على غير قليل استعماله في الصفة
للمناسبة المذكورة اذا تعذر الاستثناء التثنية والتثنية
لعدم معلومية دخول المثني وعدم دخوله في المثني منه
كانت في كلام غير موجب اذ في الموجب يجب النصب
على ما عرفت ويعرف الموجب يعرف غير الموجب والمثني منه
مذكور وما لم يذكر فيه يجيء نحو ما جاءني القوم الا زيد او الا
زيد ويعرب أي المثني بعد الاعلى حسب العوامل أي على ما
يقصده العامل يجب عاحلية لا يجب توسطها اذا
كان المثني منه غير مذكور وما لم يختص هذا الحكم بغير موجب
لم يقيد به لانه كما يكون في غير موجب نحو ما جاءني الا زيد
يكون في الموجب وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر
وليس هذا عند الحاجة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ في
الحقيقة هو العامل ويجري في جميع معمولات الفعل الا المصدر
المؤكد

المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان نظن الا ظنا عظيما نحو
ما ضرب الا انا وما ضرب الا كما زيد او ما ضرب الا زيد وما
ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا ثانيا واما كان قائما الا زيد
وما كان زيدا الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء زيد
الا ذكبا ويجيء في التثنية والتثنية ايضا نحو ما قام الا زيد وما زيد
الا قائما والمثني مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه بعد مجرور
سوى بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين في الاكثر وجاز كسرهما مع المد وبعد حاشا والاول
اعادة بعد هذا لنقل على ان قوله في الاستعمال الاكثر قيد في فقط
وهو استعمال مرزجر وهو مذهب سيوي ومن تبعه وانكروا
فعلية الاعلى الشذوذ فقل النصب به على انه فعل متعدي فاعله
مضموم ومعناه تنزيه المثني عما نسب اليه المثني منه نحو ضرب
القوم عمر حاشا زيدا أي تزفده الله تعالى عن ضرب عمر
وقال الاخفش زيادة فعل وتارة مرزجر ويجي اللام بعدها دليل
فعليتها وقال ابن مالك دليل استيلائها كالتنوين فهو مصدر
بمعنى تنزيها وقال الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع
والجبر للاضافة وسقط التنوين في حاشا لله الحمد على غالب
الاستعمال وبعد عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعمال مرزجر
فكثر النصب بعدها كما تقدم ولا اعراب للحروف واعراب سوى

وسواء النصب على الظرفية ابدالا لهما بمعنى مكان في الاصل
 ثم استعير لغيره لئلا يستثنى وقال الكوفيون يجوز حذف
 جهما عن الظرفية والنمر فيهما دفعا ونصبا وجرا كما في قوله
 فلما صرغ الشروا مسو وهو عريان ولم يبق سوى العدوان
 دناهم كما دناواي غير العدوان واصل غيران يكون صفة
 دلالة على ذات مبهمة وصفة معينة وهي المغابرة وكثر
 استعماله هكذا نحو جالي دجل غير زيد ويجعل على خلاف
 الاصل على الانبعاث الى معناه لمناسبة بينهما لذلالتهما على
 مغابرة شئ لشئ استعمال في الاستثناء ويعرب فيه كاعراب
 المشتى بالا على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب حواله
 واختيار البديل والاعراب على حسب العامل لان اعرابه كان لدخوله
 انتقل منه اليه لاستحيته فلما كان اعرابه من بدخوله وجب
 نصبه في كلامه موجب تام او سقطا او منقطعا وفي غير
 موجب تام تحتار الابدال وفي غير تام يعرب على حسب
 العامل نحو جالي القوم غير زيد وما جالي غير زيد احد وما جالي
 احد غيرهما وما جالي غير زيد واصل الاى الراجح الكثرة فيه
 معنى الاستثناء ولذا اكثر استعماله فيه ويجعل على غير قليله
 مستعملا في الصفة لمناسبة المذكورة اذ تعد الاستثناء
 المنفصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المشتى وعدم دخوله

في المشتى

في المشتى منه ولا بد فيهما من المعلومية والآخر فبقول لا
 الاعراب فيكون ما بعدها سفة لفظا باعراب التحفة الاو
 فالصفة في التحقيق الا لا مدخولها فلذا لم يلزم المطابقة
 يلزمه وبين موصوفة لاستثنى لتعدده وهو كونه في
 الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة اى
 في السموات والارض الهة جمع الهه منكر لا يدل على عدد محصور
 الا الله لفسد تا اى خرجتا عن الانتظام اى غير الله فحمل
 فرفع ويكون في المعرفة ايضا مثل جالي الرجال الا زيد حيث
 لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيقدر
 الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جالي دجلان الا زيد وقد يكون
 في المحصور نحو جالي مائة رجل والمنصوب الستاب حركات
 كان اى الافعال الناقصة دلت على معنى القرب او لم تدل وامر
 اى خبر باب كان كما مر خير للتبني في اقسامه واحكامه و
 شرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا
 في احد المولدين قرينة نحو بنونا بنوا استثنى بتقديم الخبر البناء
 لا محار لعرابه فلا بد فيه من لعدم الالتباس بخلاف خبر
 المبني لا محار اعرابه فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنوا
 انبنا استثنى بتقديم الخبر لان المقصود الاضمار ببنوة بني الانباء
 وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز تعددها ويجوز حذف كان لكثرة

استعماله دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزئون
 يا عالمهم ان خبر الخبر وان مثل فشر ويوز في مثله وهو كونه
 كان بعد ان معلوما فاعلم بظهور مرجعه او يذكره كان يقول
 ان عليهم خيرا وقد يقال نجى ان بعده اسم يصح فيه تقدير
 ظرف والا فتعين فيه نصب الاول نحو اسير كما تسيران واكيا
 فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت واثنا فانا وكتب
 بعده فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
 كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف اي ان كان علم خيل فخر او خبر
 عكسه نحو ان كان في علمه او مع علمه خبر فكان جزاءه خيرا
 وهذا الضعف الوجوه لفقد العلة المذكورة وبغيرها اي ان كان
 علمه خبرا وتبدل الوجه على الا فكان جزاءه خيرا ورفعها
 اي ان كان في علمه خبر فجزؤه خبر وقد يزيد الوجه على الاربعة
 اذ ارجع خبر كان الى مصدر متعدي بحرف الجر نحو المراء مقتول بما
 قتل به ان سيف لسيف مجرهما على الحذف وابقاء المجرور
 مجرورا وهذا اذا تاذر ولنا لم يتعرضوا له في المتون و
 يجب الحذف ان فشر كان نحو ان خيرا يكون فسهل او عوض
 عنها ما الزائدة نحو انما انت متعلقا انطلقت بكسر الهمزة
 اي ان كنت ويجوز فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب و
 العاشر اسم باب ال اي الحذف في المبتدأ بالفعل قد احسن

في الترتيب

في الترتيب حيث بين منصوبات الحروف واخرها الضعيف
 عاملها وقد تم منها معمول ما هو مشبهة بالفعل التام ثم
 معمول ما ليس به بالمشبهة به لانه فرعها فبينما شدة اتصال
 ثم ذكر معمول ما هو مشبهة بليس من الافعال الناقصة على ان
 لا نفى الجنب راجع على لا بمعنى ليس بل على ما لا اختصاصه ببعض
 اللغات دونه وهو كما المبتدأ لكن يصح ان يقع نكرة مخصصة
 ولو مع تعريف خبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدأ الا لصورة
 الشعر ولا بد من استثناء خبر الثمان فانه يجوز حذفه اذا لم
 يله فعل صريح ذكره في الاستحسان والمنصوب الحادي عشر
 اسم لا نفى الجنب وما بعده هذه اثنان اموال نصب ورفع
 ورفع فالنتيجة ان ما في بهذا العنوان ما يكون له عمل فيه
 مع نفى الجنب وهو المنصوب والمفتوح وانما ما هو مبتدأ
 فلا وجه لتسميته به نحو لا غلام رجل حالس غندا وقد مر
 ولا رجل في الدار ويسجي وقد حذف اسم لا عند وجود الخبر
 كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا يحذفان معا لثلاثين
 الاجحاف واما نحو لا في جواب فعل قام خبر فليس هذه بل
 قائم مقام الجواب وهو لم يبق نحو لا عليك اي لا بأس عليك
 والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا المشبهة بليس وهو مثل
 خبر المبتدأ في كونه مفردا وجملة ونوع العائدة الجملة وغير ذلك

الا ما خضوبه والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المنافع
 الداخل عليه احد من النواصب الاربعة محو لن يضرب ولن يفرأ
 ولن يقربن واما المفعول المجزور من انواع المفعول بالاصالة
 فان كان من النوع النوع الاول المجزور مجزوا مجزوما
 بيان له في محبت حرف الجر والنوع الثاني المجزور بالاضافة
 معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمها الى المجزور بالاضافة
 لانه كالجزا الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم
 الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله بشروطها فيه كما هو ولا يقدم
 معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمفعوله اولى لانه تابعه
 وقد عرفت فيما تقدم ان الحال من المضاف اليه بالاضافة و
 للفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه
 لان الكلام في المضاف اليه ومفعوله ثم ان عبارة المصنف
 هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله ما سبقا لفظا تقدم
 من جانب المفعول وظاهره مخالفا لمذهب الغناء البقرية
 لان الظاهر ان العطف على الضمير المجزور فيجب اعادة الجار
 فاضطر الى التحمل اما جملة على مذهب الكوفيين منه انه
 لا يلزم اعادة الجار او حذفه وابقاء المضاف اليه على الجر
 على الندوة مثل بزبلاخرة بالجرف العطف ليس على الضمير
 بل على المضاف والمفعول المضاف المقدور اوبانه منصوب

معطوف

معطوف على الضمير لكن لاس من حيث انه مجزور بالاضافة بل
 من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى نساء لون به والا
 دحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه
 ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديمه مجزوا المضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظا
 غير مجزور تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو اننا زيدا غير ضارب
 لكونه بمعنى لا ضارب لان فيه معنى النفي حتى يؤكد بلاكما في قوله
 تعالى غير المنصوب عليهم ولا الضالين وما بعد لا يعمل فيما
 قبلها ومن ثم لم تجز اننا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز
 التقديم على القرينة عامة كتب التحوّل في معنى البيب ما يدل
 على خصوصه بصورة جواز قيام لامقام غير قال ولو قلت جالي
 غير ضارب زيدا لم تجز التقديم لان لا لا تخل مكان غير والحق
 ما قاله الجمهور لان اعتبارا ونحو لا يلزم ان يكون في الوجوه
 كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه شيء
 في اللغة غير ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس
 عليه اي على ما سمع اي لا يجزى القياس عليه فيما لم يسمع ولا يسمع
 بمفعول المضاف مصدر او غيره وظرفه والجار والمجزور
 والقسم كقراءة ابن عامر دين لكثير من المشركين قتل اولاد
 دهم شركائهم لنصب الاولاد وجه الشكارة وكقراءة فلا تخبتين

الله مخلف وغده رسله بغير الوعد واجرا الرسل
وكقوله ترد يوما نفسك وهو اهل سبع في دواها وقوله
عم وهل انتم تاكوا لي صاحبي ومخوف هذا غلام والله زيد
قال الرضي الفصل بينهما بالفظر والجار والمجرور غير عزيز
وبغيرها غير قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشئ في الفقرة
الا بالفظر كقوله لله در اليوم من لا مهابا لاسماهم في
الفظر وانكر اكثر النجاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة
قالوا ثبت في القران من الشواذ والفصل بغير الظرف
في الشعر اجمع منه بالفظر والاكثر ان يوردا الكلام بجميع اجزائه
حتى المضاف وقد يضاف المضاف بقرينة واحدة او اكثر فيقوم
المضاف اليه الاخير مقامه مخوف قوله تعالى فقبضت قبضة
من انزل الرسول اي من اثرها فرس الرسول فيعطى
اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاه الا
عراب بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال مخوف قوله تعالى
واستل القرية اي اهل القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة
النصب وقد بقي المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا
ابقاء على الدور في الاستعمال والشذوذ عن القياس
مخوف قوله تعالى يريد الاخرة بجزء الاخرة على قراءة اي ثواب الاخرة
وقد يضاف المضاف اليه مع قرينة المضاف والاصل الاكثر ذكره

ويبقى

ويبقى المضاف على حاله وصفة حين تكون مضافا من
المجرور عن التنوين ونائبه ان عطف عليه اي على المضاف
ما اي اسم من الظرف او غيره اضيف الى مثل المضاف اليه و
المحذوف من الاثر فيكون كأنه مذكور فابقي المضاف على
حاله بعد ما حذف لاجله الا مضافه ولم يبين مخوف قوله يا من
رأى عارضيا اشربه بين ذراعي وجبهته الاسد اي ذراعي
الاسد عارض السحاب اشربه اي اكون سرورا بالعارض
فكان الاصل بين ذراعي الاسد وجبهته الاسد اربعة
قبل ذراعي الاسد كومان ينزان ينزلها القمر وجبهته
الاسد اربعة النجم من منازل القمر ومخوفت قبل وبعد
زيد او كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل المضاف اليه
المحذوف مخوف انهم بالنصب مضافا الى عدى المقدار المحلول
عليه بالمذكور في يوم عدى لانه لما دل عليه كان كانه لم
يخذف فلم يبين ولم يعوض عن التنوين هذا مذهب
المبتدئ وقال سيبويه ان يوم الاول مضاف الى عدى المذكور
والثاني كغير الاول وجاز الفصل به عنده بين المضاف
والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير
صار كان الثاني هو الاول وتماح البيت بايتم نيم عدى
لا بالكم ولا يلقينكم في سورة حم والبيت جبرير لما ارادهم

التي ان يهجوته قاله اي لانا صر لكم وانتم منعنا لو هجاكم احد لا يوجد
لكم من يخذل يدكم فيقولون تحت الهما اولادكم انتم اولاد الزنا
منهقوه الهما لا تتركوا المي يهجون فيلقينكم في مكره من قبلي
يفي هجاه لهم والا اي وان لم يعطف عليه ولا يكره كذلك فينون
المضا وهو مضاف الى المضا والحق اليه ليدع ما يجعل المضا اليه
كالذكور ان لم يكن المضا غاية وحسب ولا غير وليس كل ما لا يكون
هذه بخلاف المضا اليه وينون بل هو مخصوص بكل ويعقروا
او ن وأي خوف لبقا وكلوا ابناءه ورفعا بعضهم فوق بعض ومخوفين
ويوسن ذاك كل واحد حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا اذا قطع كل
وبعض عن الامانة فالاكثر تعويض التسوية وانما دخول اللام
فيهما وبعضهم جوزوه وقد نصيب كل على الحال نحو اخذ المال كلا
لكونه في صورة المنكر ان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كلامه وان
كان المضا غاية وهي الجهات الست وقد سبق في بحث حرز الجبر
وانما سميت غاية لان تمامه كان المضا اليه فلما احدثت
غاية في الكلام بها وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير
هذه مشابهة للغاية في الابهام سنويا فيها اي في الاشياء
المذكورة من الغاية وغيرها المضا اليه بلا عوض ولو كان ملها
اعراب المضا مع التسوية مخورب بعد كان خبرا من قبل وكذا العوض
مخوفنا الى الشرب وكنت قبل اكد اغضب الماء الفرات اي قبل هذا
اليوم

١٢٧
هذا اليوم يبني المضا في على الفم امنا البناء فليشبهه بالخرق في الا
صباح واما الفم فليجس التقضيان باقوى الحركات ويؤنس المضا
بثابت المضا اليه ان صح الاستغناء به عن المضا في بعضه
او كبعضه مخوفت بعض اصابعه ومخوفت اهل الجملة
وقد يذكر لتذكر المضا اليه مخورية الفكر ما يؤله الامر معين
على اجتماع التوالي وبضا في الشيء باقوى ملا لبت نحو كوكب الخفاء
وقد بضا في الفكر الى المذكور مخوفته يوم يوم و ليلة ليلة واما
المعول المجزوم من امتناع المعول بالاصالة ففعل مضاع فاع
دخل امد في الجوز المذكورة سابقا في بحث العامل في المضاع فان
كانت الجواز من غير كالمجازاة لا تقتضي شيئا من الشرط
والجزا وهو اربعة امز لم ولا ولا امر ولا انتهى فان كانت كلم
المجازة اي كلما تقتضي الجزا حزنا وهو ان واسما وهو ما عده من
احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزا
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجمع المركب منهما نيت
الى الاول وقد مر وجه التسمية فانما تقتضيها لانها التعليق امر
وتعمل فيهما لان العمل يبني على الاقضاء وتعمل الجزم للتخفيف اطول
الكلام اعلم ان كالم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزا يكون
فعلا وجملة التسمية فان كانا اي الشرط والجزا اي صدرها و
مضارعين بلا لم وكما لانه لو كان بهما فاجزم بهما وهو لا

لاصل في الباب لا تحاد اللفظ والمعنى أو الأول أي الشرط فقط
 عطف على الف التثنية للتشريك في الخبر أي كان الأول منارعا
 والثاني غيره ما ضيا أو غيره قال الفاضل العصام كونه الأول و
 منارعا والثاني ما ضيا ليتجهج لثا ثبوت أداة الشرط في الابد
 بأخرجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام
 القدم بل قال العبد لم يجرى إلا في ضرورة الشعر والمراد من الغرض
 صاحب المعنى وقال شارحه الدما سبني هذا مذهب الجمهور
 وقال الفراء لا يمتنع بالشعر ليجي قوله من يقيم ليلة القدر أيماننا
 واحتسابا بخبره وقال بدر الدين في رسالة المسماة بشرط
 البدر بضمها ليلة القدر الصحيح الحكم بمجوزة مطلقا لشبوه
 في كلام الفصحى أو وكثرة صدوره عن قول الشعراء ولعل المتد
 اختاره فاطلق كلامه بغيره فاء صفة منارعين باعتبار الثاني
 منهما أي كائنا المضاف بل المجزوم صيغة الجملة ولا يخفى ما في العبارة
 من الفصل بين الموصوف والصفة بإيجليتي وإيهام خلا في المراد
 فالجزم بها لفظا أو تقديرا أو حكمة في المضارع واجب لوجود
 الجانم وقابلية المحل وعدم المنع مخوان تخلصه من وان تعلمات
 ناج ومخوان قد تمتد ومخوان تنصرف تنفره وان كان الأول ما
 ضيا والثاني منارعا وهذا الوجه بعد الصورة الأولى كما
 إذا نال ما ضيا من جاز الجزم وهو الأكثر لوجود المقنن وصلا
 حية

حية المحل والرفع في الثاني محيلولة الماضي الغير المجزوم لفظا بل
 محلا مخوان أتيتني أتك أو أتيتك وليس أضر بك في قولك أضر بك
 ان ضرتني جزا بل الجزاء محذوف زيد عليه أضر بك عند البصريين
 لأن الجزاء لا يتقدم على أداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب
 الرفع لعدم جزائيتها وعند الكوفيين جزا لفظا ومعنى لم يجز
 لم يستدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف
 مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالأفراد في ذلك على وراهم
 ان دخلت الدار وكذا إذا توسط الشرط بين جزأ الجزاء المقنن
 نحو اضرب ان ضرتني زيدا وان كان الجزاء ما ضيا والشرط ما
 ضيا أو مضارع أو جملة صدره ما ضرتني فاختار عن غيره
 منصرف بمعنى المضارع صفة بعد صفة لما ضيا أي ليس بمعنى
 نفسه أو مضارعا منضيا بلم أو لا لأن أو لا أو ما وسبب
 حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه أكفاء بالربط المقنن و
 لتحويل أداة الشرط معناه إلى الاستقبال والجزم فيهما محلي
 إذا الأول منبني والثاني بغير أداة مخوان ضربت ضربت أو لم اضرب
 أو لا اضرب وان كان الجزاء جملة تامة نعم الصدر بأداة الاستفهام
 وسبب الكلام عليها أو جملة ما ضيت بالتشديد كما في الأمرية
 أي منسوب إلى الماضي بان يكون صدرها ما ضيا أو بالتخفيف
 فوصف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها غير متصرف

وصف الجملة به وصف بحال جزئها الأول أي غير متصرف صدرها
 أو معناه والظان أنه معطوف على غير متصرفه والضمير راجع
 إلى جملة ما ضيعة بنا ويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صحتها
 أي جملة ما ضيعة صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على
 ما ضيعة بتقدير أو ما ضيعة بمعناه على أن الموصوف مقدم وقى
 بعض النسخ أو ما بمعناه فيجوز أن يكون في الأصل ما ضيعة فيسقط
 من قلم الأول ما سقط ويقوم بقي أو ما موصولة بعبارة
 عن الماضي فلا بد حينئذ أي حين إذا كان الجزأ ما ضيعة بمعناه جملة
 معرضة من قضاة أو مقدره لأنها لتحقيق مضمون مدحها
 فإذا دخلت على الماضي تحقق معناه فيكون نصا على كون الماضي
 معناه أو متنازعا أي جملة صدرها منعا لم يقل متنازعة
 ليعبر انصافه بقوله سقرنا باليتين أو سودا ولأن أو ما
 لأن الاقتران بهذه صفة المضارع لا الجملة أو جملة فعلية انشائية
 كاجملة الأمرية أي المنسوبة إلى الأمر بأن يكون صدرها أمرا أو
 النهية أي المنسوبة إلى النهي والاستفهامية أي المنسوبة إلى
 الاستفهام بأن يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي وإذا كان هو
 جواب الشرط مستدرا بهن الاستفهام سواء كان الجملة فعلية
 أو اسمية لم يدخل الفاء لأن الهنزة يجوز دخولها على أدوات
 الشرط فيقدر مقدما عليها فنون ما كرسك أكرسني كانك

قلت

قلت أن كرسك تكسني قال على كرم الله وجهه فان فعل الله
 فلك بكم اتوسنون ويجوز حمل هل وغيرها من أدوات الاستفهام
 على الهنزة لأنها الأصل كقوله تعالى قل رأيتكم ان اتاكم عذاب
 الله بغتة اوجهره هل بملك الا القوم الظالمون وقوله تعالى
 قل رأيتكم ان اخذ الله سمكم وابصاركم وختم على قلوبكم سواه
 غير الله ويجوز الفاء فيها لعم عن أنها قال تعالى ان كنتم
 على بينة من ذنوبي واتاني سنة وحجة فمن ينهني عن الله ان عصيته
 هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه
 على بيان اقسام الانشائية لبيان اقسام الانشاء التي يجب
 فيها الفاء والدعائية أي المنسوبة إلى الدعاء وان لم يكن انشا
 في الأصل والتمنية والعرضية والتخييفية يجب دخول الفاء فيه
 أي في الجزأ لعدم تأثير اداة الشرط فيه وهو قلت معناه إلى الاستقبال
 لوجود الاستقبال قبل دخوله او عدم وجوده فلهذا يوصف الرضا
 العنوي فاجتمع إلى اللفظ وهو الفاء فيه سماعا وتخي مع الجملة
 الاسمية اذا موضع الفاء دلالة على المبادرة كالفاء وقد سبق
 ان المجزوع في هذه المواضع هو الجملة فنون ضربت فانت مشروب
 مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله
 في شيء مثال الغير المتصرفية من الفعل الناقص وفان كرهتموه هنت
 فعمله تكره شيئا مثال لها من افعال المقاربة وقوله تعالى

أي الذي يستعمل في الدعاء صح

ان ليس قدس قدس واخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قصيده
 قدس من قبل قدس قدس اي قدس قدس مثال لما في معناه ومن
 خصا فهو كان عدم تحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال الا
 قليلا يحتاج الى قرينة وتقليد غيره الا قليلا وكذا في الرثي وان
 تعاسر فستمر له اخرى مثال المقرون باليسر وسر
 يلينع غير السلام دينا فلن يقبل منه مثال المقرون بلن
 وكنوان ضربه زيد فيما نظره وكنوان ضربه زيد فاضربه
 او فلا نظره او فعل نظره وان اكرستني فيرمل الله ونحو
 ان جاءك زيد فليتك مكرم او فلا لانكرمه او فلهلاك كرمه
 وان كان الجمل مضارعا بغيرها اي بلا هذه الاحرف المذكورة
 مثبتا او متفينا بلا اي سواء كان مثبتا او متفينا بها فيجوز
 الفاء لصنع الثاوية المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل
 وفول الاداة وان كان للاستقبال لكنه قد تجرد عنه نحو
 حيث بلا مال مقر وناسع الرقع رفع المضارع لان الفاء مانع
 عن الجزم ويجوز حذفه مقر وناسع الجزم نظر الى وجود الثاوية
 في الجملة لانها خلصت للاستقبال نحو ان نظري اضرب بالجزم
 او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا اضرب مذهب سيبويه
 ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المتبدا مثل فن يؤمن بربه
 فلا يجازي فهو لا يجازي وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاءه
 الرضي

الرضي والمبرور علم انه لا يدخل لشي من النواسخ على كلمة الشرط
 ولا حرف النفي الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضرتني ولا ما من ضرتني
 ضرتني وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها ليشي
 الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يضرب او يضرب او قد
 فعل وانه لا يجوز جعل الانشا شرط وانه قد يدخل الواو على ان
 ولو المستعمل في معنى ان مع تقديم الدال على الجزاء اذا كان تقيضا للشرط
 او لم يجرئه منه فوا كرمه ولو شتمت فالشتم بعيد عن الاكرام
 ونقيضه وهو المبح او بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو
 بالتصين فقبل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على تقيض الشرط
 اي كرمه ان لم يشتمني فرضا وتقدير هذا اخر البحث من المحول
 بالامانة والان تشريع في المحول بالتبعية فنقول **واما المحول**
 بالتبعية اي الذي عمل فيه بسبب تبعية المحول بالامانة
 ولا تفهام ذلك من عبارته لم يعرف خمسة اي فانواع خمسة
 بالاستفراء والمنسب لتبعية عن المحول بالامانة بالاول
 ان يقول هذا والثاني ولكن ليعده غير الاسلوب ولا يجوز
 تقديم شيء منها اي من الخمسة على تبوعها في السعة
 وفي هو ضرورة التبع بقية المعطوف في خوف عليك ورحمة
 الله السلام والتلكد المعنوي فثبت بها قيل المحاق بليلة
 فكان نحا فاك ذلك الشهر وعاملها اي الخمسة عامل متبوعها

وان شتمني وقيل للمحال والمعنى كرمه
 والمحال انه ليشتمني يح

هو من ذهب يوبه اما الصفة والتأكيد وعطف البيان
 فلا انها انما جئ بها المعنى في متبوعاتها فكانت معها
 كشي واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البدل فلما
 كان المبدل منه في حكم المسكوت صار كأن العامل دخل
 عليه واما المقطوع فلان كون الجزء بسيطة بين العامل
 والمحول فهو القيلاس ووافقه فيه المبرد والسيوطي في الترو
 مختصر و ابن الجايب خلافا له خالف واعرابها الى خمسة
 كما عرابها الى المتبوع ولو هو هو ما قولت نائما وازاهب
 بالجزم عطفها على نائما لتوهم تجريره لكثرة فيه بالباء النوع
 الاول من الانواع الخمسة الصفة وهي اكثر متابعة واستعمالا
 واخر فائدة ولذا قدم وهي تابع يدل بغيره تركيب مع متبوعه
 على بيع كائن في مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال
 ليس راد خلا في الجبر فلا يحتاج الى اعتبار رقبه لاخرجه
 ويدخل الوصف بحال المتعلق نحو جاني رجل حسن غلامه
 فانه يدل بغيره تركيب مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه
 حسن الغلام كونه اسلاف غير مفيد بزمان النسبة الى موصوف
 وبها عرفت ان الحال غير داخله في التعريف فذكره لبيان
 مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج
 نشلا عجبني زيد علمه او وعلمه وجا الى القوم كلهم فخرج

بطلقا اذ دلالة على معنى في متبوعه مفيدة بزمان النسبة
 لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم
 الطويل العربي العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم الا انه
 دلالة على معنى فيه والنفذ المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود منه
 تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تقديرها لانه لا
 مانع من اجتماع او اضاف متعددة في موصوف واحد نحو جاني الرجل
 العالم الفاضل الحبيب المهيب ويجوز وصف النكرة الحقيقية
 او الحكيمه كالمعرف بلام العهد الذي هو الاضافة للعهد الذهني
 قالوا يوصف ذلك المعرف بكل نكرة دللت على صفة وكل جملة
 كمن خسر الرضى الجملة صدد لها مضارع مثبت مثل ولقد امر على التيم
 ليشتني والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جاني الرجل
 مثلك او خير منك باجملة لكونها كالنكرة حتى تقول بها نحوها
 في رجل ابوه عالم يقول بعالم ابوه ولد لاتها على معنى في المتبوع
 كالمفرد الجنسية وهي التي يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب
 لا الانشائية لانها لا تنفع صفة الا بتأويل بعيد فاذا قلت
 جاني رجل فاكرمه فكانت قلت مقول في حق كرمه اي مستحق
 لان يوم يكرمه قال سعد الله والذين التفتوا في شرح
 التلخيص وتبعه الفاضل المصام ان الصفة اذا كانت جملة
 لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانشائية لان الصفة

يجب ان يعتقد التكلم ان الخطاب عالم بانصاف الموصوف
 بمضمونها قبل ذكرها وانما يجي بها ليعرف الخطاب الموصوف
 ويميزه عنه بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك
 الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للخطاب حصوله
 قبل ذكره والاشائية ليست كذلك فوقعها صفة انما يكون
 بتقدير القول والخبر لا فائدة نبتة غير معلومة للخطاب حقيقة
 او تنزيلا وهو كما تحصل بالجنسية تحصل بالاشائية ويلزم فيها
 الفهم الرابع الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض
 الارتباط بها قبلها فاجب الى ان لا يربطها بها قبلها لئلا
 ترى اجنبية والترنم فيها الضمير دون الخبر لان توجه الخطاب
 اليه قوة توجهه اليها فوجب ان يربطها به وقد يحذف الضمير
 لقرينة وتقوا يوما لا تجرى نفس عن نفس اى فيه ويوصف
 من نوع قوله بحال الموصوف او ضمير مصدره اى يقع الوصف بحال
 الموصوف اى ما جعله المتكلم حالا وصفته ولو تجاوز الاما هو
 وصفته في نفس الامر فخور رجل حسن من هذا القبيل وان
 الحسن عضو امته وكذلك حسن الوجه بالنصب او الجرا لا حسن
 لا حسن وجهه وصائم نهاره بالرفع ويوصف بحال متعلقة
 اى ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف في نفس الامر
 فخور جاني رجل حسن نفسيه وحسن وجهه وصائم نهاره
 سن

من هذا القبيل لا حسن الوجه بالنصب والجرا لان فيه ضمير الموصوف
 صوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض الاحكام اراد
 تفصيلها وبيان احوالهما فقال فالاول اى الوصف بحال الموصوف
 يتبعه اى الموصوف في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب ثلثة ويتبع
 ينتفى اربعة وقد سبق ان اعراب الموصوف بالتبعية مثل اعراب المتبوع
 والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة في التعريف والتذكير وقد سبق
 ان الجملة في حكم التكررة فاذا كان الموصوف معرفة او تكرة فالصفة
 مثله وقسم على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع والتذكير والثاني
 لكن النية في الجملة والثاني اعم من ان يكون حقيقيا او حكما
 فخور رجال عالمة تابع لمؤث ثاوية اى جماعة رجل وما يستوى فيه
 الذكر والمؤث والافراد والتثنية والجمع تابع للذكر في التذكير والمؤث
 في الثانيات والمفردة الا افراد خور رجل جريح وامرأة جريح ورجل عدل
 وامرأة عدل ورجل عدل ورجل عدل بلفظ المصدر ورجل
 كثير فخور جاني رجل عالم وجائتي امرأة صالحة ورجلان عالمان
 ورجال عالمان او عالمة ونساء عالمان او مسلمات والثاني
 اى الوصف بحال المتعلق يتبعه في الاولين من السبعة المذكورة
 فقط التعريف والتذكير ومن الخمسة الباقية وقد علم حاله و
 بالنسبة اليها في مجتث الفاعل فخور جاني رجال دكيت غلامهم
 وامرأة دكيت غلامهم او رجل دكيت جارتيه ورجلان دكيت

علا سها م رجال دك اوكية جارية وعلماهم ولمانو
قف معرفة النعية وعدم التبعية الاشياء المذكورة على معرفة و
المعرفة والنكرة والمعرفة والتشبيه والجمع والمذكر والمؤنث
وسواء ما عد المعرفة والنكرة اذ ان يبينها فقال والمعرفة
قد تمها لشرها لكون مفهومها وجوديا ما الى اسم وضع
وضعا جزئيا او كلياً الشيء ملتبس بعينه اي بذاته العينية
من حيث انها معينة وهذه الحثية مدار الفرق بين المعرفة
والنكرة فوجلس موضوع لفهمه المعين بلا اعتبار تعينه و
والرجل موضوع لهذا المفهوم المقيس من حيث انه معين و
بهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسما
راسد والنكرة ما الى اسم وضع لشيء ملتبس لا بعينه اي غير
مقيس من على ما ذاه الرضي لان النكرة عنده موضوعات لفرق غير
مقيس من افراد الجنس والجنس من غير اعتبار تعينه على ما
رجله السيد السد وهي على هذا موضوعات لاهية واعتبار
الفرد من خارج مثل التنوين فوجلس موضوع لاهية بها
الرجلية والافراد يدل عليه التنوين ثم اذ انواع المعرفة
فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء واصنعا للاسم الظا
سوضع الضمير لسبب المرجع النوع الاول المضافات وهي ثلاثة
انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم مقيس وهو ضمير المتكلم

مطلقا

مطلقا وشخص مخاطب مقيس وهو ضمير المخاطب او لغائب
معين بتقديم ذكره ولورتبة اذ يفرض كما اذا دل المقام عليه كما في قوله
الله انا انزلناه اي القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن هذا على
رأي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة
في الخارج ثلاثة جزئي وهو الوضع لشخص بملاحظة ذلك
المشخص وهو وضع الاعلام وكلي وهو اثنان وضع لشخص
يا اعتبار ملاحظة امر كلي عام ولا بد في هذا القسم من تعدد
الموضوع له كما اذا اد الواضع وضع انا مثلا بلا حفظ او لا تفهم
متكلم يحكي عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم
فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص
لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع
لامر كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم و
الحيوان انا طور وضع باقائنا الانسان فالوضع والموضوع
له كلي عام ووضع انواع المعرفة والمعرفة من قيل القسم الاول
من الواضع الكلي الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون
من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني ستة
بشأنها موضوع لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط و
الجمالية في جزئية المشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يتعمل الا
بما اذا وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها اتصال وانفصال

والى اعوابها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا
عمدة والاتصال اضل ولذا لا يجوز الاتصال الا عند تعذرة
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع متفصل وهو
المرفوع المتفصل هو في ههنا للتثنية ولذا ذكر بعد المفردين وقيل
للمجنيين وهما هم ههنا للتثنية انت بفتح التاء انت بكسرهما انما كهما
انتم انتن للخطاب انا نحن وانتذا بالغائب لرعاية الترتيب ومن
بدأ بالمحكّم نظر الى اصالة التنزل والقسم الثالث ضمير مشترك
صورة بين منصوب متصل ونجور متصل لا يفرق بينهما
الا بقا ملها فان ناصبا منصوب نحو ضربه ضربها ضربيهما و
ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربكن
ضربنا اوله انها انهما انهن انتك انتك انكما انكن
انتى انتى ويجوز انى وانا بلا نود الوقاية ويجوز نون ان وان
جار نجور ونحوه الى اخره تقول له لها انهما انهم لهن لك لك
لكا لكم لككن ولنا وغللا وغللا وغللا وغللا وغللا وغللا وغللا
لها ولذلك اختلاف الضاربة وضاربة قسيبتونه يجعله
في الاول منصوبا كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والدعاسينى
والنخسرى والمبرد في احد قوله نجور واوله الثاني نجور واول
الاختصار يجعله منصوبا وطأ تحت لفظا منصوب المتصل
والنجور المتصل جعل المشترك قسيما مستقلين منصوب
متصل

متصل ونجور متصل والقسم الرابع منصوب متفصل
وهو آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه
آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه آياه
على هيئة الضمائر المنصوبة فرائس على المراد لان آياه مشترك
بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاحفش ان آياه متضاف
الى ما اتصل به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال
السيوطي والزجاج الضمير هو الواو ويا متضاف اليها وقل
بعض الكوفيين ان آياه عماد الضمير وارتضاء الرضى فعلى المذهبين
الاخيرين لا وجود للضمير المتفصل الا في المرفوع وقال الفاضل
العصام والظاهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكما لفاضل
وان لم يوجد اسماء تختلف واخرها كفا وهما ويا لان كون
لا سم الواحد اسماء موصوعا لمعان كثيرة ابعد والتنوع
الثاني من الانواع الستة العلم وهو ما لا يتناول الا على واحد
سعين حقيقى كما في العلم المتفرد واعتبارى كما في العلم الجنبى
بوضع واحد وهو قسمان على شتى وهو ما وضع لمتفرد
واحد نحو زيد وعلم جنبى وهو ما وضع لامتراكى باعتبار
لشخصه عن سائر المفصومات وقال ابن الحاجب
والتمتع التمتع ان يكون كونه معرفة اعتبارى محض كعدل
لم نحو اسامة فيما اذا كان الجنس عينيا وتجان فيما

اذا كان الجنس معنى والنوع الثالث اسما والاشارة وقد
 عرفت ان وضعه كل ما باعتبار امر عام والموتوع له كل جزئي
 مشتمل من ستمائنا وله الامر العام مثلا ذا وضعه الواضع
 لكل مذكر متساو ليد بالاشارة الحسية بجملة حقة مفهومة
 المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله الله لوضعه له
 وهي مبتدأ خبره فاسم ما عطف عليه او خبره محذوف اي ما
 سيذكر واذ استبدأ خبره للمذكر المفرد وعلى الاول محذوف خبره ^{مبتدأ}
 محذوف اي هو اي ذان لتقدمه رتبة او ذان في الرفع مبتدأ
 لمتناه خبر قدح عليه كقول الضمير اقرب الى المجمع او منها مقدر
 وذات في التثنية والجر والمؤنث تا بقلب الذال تاء اذا العانة
 في الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء ولذا جعل اصل البوابة
 من صنع المؤنث وخي هو لا غير وذى بقلب الالف ياء للفرق
 المذكور اذ قد يفرق بينهما بالياء نحو تفردين وقيل هو الا
 صل لبقاء بعض حروف المذكر فيه وفي بقلب الالف ياء و
 سبالة في الفرق وتة وذه بقلب الياء هاء ساكنة في الو
 قف والوصل او مكسورة بلا ياء وكان اريد بهما هاتين
 اللغتين وكفى بالاعجام ونهي وذهي بالياء وذات بالحاء
 التام يذكرها الفلك استعمالها ولغتاه اي المؤنث تان رفعا
 ويتن نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة تاء وجمعها و
 في المذكر

اي هو المذكر او هي مبتدأ وذات مبتدأ
 ثان والجر منها ولغتاه صح

اي المذكر والمؤنث اولا سنا وقمر او كيت الواو بعد الهزة
 لتلك تليسير بالجر والجر وحمل عليه الممدود ويكتب المقصود
 بالبناء لجهالة اصله ويحقوا وانما هما اي اسما والاشارة
 حرف التثنية اراد به ههالا لثبوتها واختصاصا صرالا وانما بالجر
 ويحقوا للاشارة الى القريب او متوسط او لا يحق للبعيد و
 فيجتمع مع الكا في نحو هذا كدورن اللام فلا يقال هذا لك
 ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة باننا واخوانه كثيرا نحو
 ههانا ذا وههانا انتم اولاد وههانا انتم ههالا وههالا الثانية تكرار
 للاولى في نحو هذا وتصل با و اخرها كالانقلاب اي كما يدل
 على الخطاب ليتدل على حال المخاطب من الافراد والتثنية و
 الجمع والتذكير والتثنية وهو مزيل لعدم امكان التثنية
 لانه لو كان لهما كان معمولا ولا يمكن لعدم عامه فيقال
 في خطاب المذكر ذاك بالفتح وفي المؤنث ذاك بالكسر و
 في تثنيتهما ذاكما وفي جمع المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاككن والشار
 اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اي سئل ذان في التثنية مع حرف
 الخطاب او مثلا ما ذكر من البوابة في ذان واو لا وتا
 وتان يقول ذانك ذانكما ذانكن والشار اليه مثني
 مذكر واو لك الى اخره وتاك الى اخره وتانك الى اخره فيكون
 خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرف التثنية وحرف الخطاب

لعدم المانع عن اجتماعهما واذا اذاعة كل نفع لا يفيده الاخر
منه هذا كما يفرد احدهما من الاخر نحو هذا وذلك ويقال
اي يقول العرب في سكا ما قهرهم تلك في الحق اللام به فحذف
الياء للتساكين بخلاف ذلك فان اللام فيه متحركة بحريك
الكاف بالفتح او الكسر للذكر والمؤنث ويجوز ايضا تحريك
الثا بهما فيكون في ثي ويا فيحصل اربعة واوالات قال القمى
في اولى بالتقدم وقال الفاضل العصام فيه انه لو كان كذلك
لكتب يا اياه وفيه انه كتب الالف لصورته في الوسطا بيا بيا
الكاف فالوجه انه يجوز ان يكون مقصورا ومحدودا وحذف هجرته
وذلك وتلك مثلونين اي مشددين في التثنية حال كونها للبعيد
اي للاشارة الى المشار اليه للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى واذا استعملت في القريب والمتوسط يكون يضرب من
التأويل والاختلاف في تشديد ذان وتاءه وبيانها في المطولات
من شرح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام
ومر في الخطاب في المفرد نحو ذلك او التثنية المشددة في التثنية
نحو ذلك للبعيد وباليها نحو هذا والكاف نحو ذلك للمتوسط
وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها في موضع
الاخر استعمالا في غير معناه كما ان استعمال الكلى في الامر العقلي في غير معناه
يشترطه سنن لى الحسنى في كمال بعينه لكن قال الفاضل العصام
في شرح

في شرح التلخيص كثر استعمال كل موضع الاخر اشارة الحقيقة فاذا
استعمل هذا مثلا في القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا
في معناه وعلى هذا ففسر هذا والمذكورات تستعمل في المكان وغيره
من المتوسطات واما تامة بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وههنا
وههنا بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد يجز هذه بمن والى وقد
ينقل بهن المشددة الكاف دون ثمة وثمة خفلا وههنا لك
فللمكان اي فوضوعه للاشارة الى المكان الحسنى خاصة وله
تستعمل في غيره لتتبركه سنن لى يقال هذا للقريب وهذا للمتوسط
وما عداها من الكانبات للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة
الاسم الموسول اي ما يشتهر بهذا الاسم فيما بين النجاة وقد سبق انه
من الموضع بالوضع العام للموضع له الخا مثلا الذي موضع
كل معين مستعمل بامثاله يهتدون جملة خبرية معلوم ثبوتها و
عند السامع كما فاده بقوله ولا يبدل اي للموسول من صلة بمعنى لا
يتعمل الكلام الامع صلة لا بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزم
منه بصلته بحيث يستحق الاعراب الجموع لانه ينافى الاسم
لانه لا شئ من الاسم يستحق الاعراب بغير جملة سماعا ولا
وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكما
عليه بحكم معلوم الحصول لستمر نحو الذي يبقى خلق الاشياء
او بعض الازمنة نحو الذي كرسنى او كرسنى وند خبرية لا محل لها

من الاغراب لانها ليست بممال الاعراب على ما عرفت معلومة
للسامع اى يلزم كونها بحيث يعلم السامع مضمونها ولو
في اعتقاد المتكلم ونزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلومية
للسامع الان الانشائية لا تدل على ثبوت مدلولها حتى يكون
معلوما للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع
صلة وبهذا اظهر الفرق بين الموصول والموصوف في مثل لقيت
من خربة لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم
بخلاف الموصوف فعني الموصول الانشائي المعهود ومعنى الموصوف
انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما
حكى عن سبويه انه لا يكون العائدة الصلة الا الضمير واما لانه
الغالب لانه لا يكون قد وضع موضع الاسم الظاهر كقوله يا
رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطلع اى في رحمة
والاصل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الاسماء الظاهرة غيب
وقد يعدل عنه الى المتكلم والمخاطب اذا كان الموصول او موصوفة
خبر عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي ستمنى امتي
حبيدة والخواتم الذي اكرمتني وانا وانت الرجل الذي اكرمتك
او اكرمتني وذلك لرعاية جانب المعنى واما اذا كان المتكلم والمخاطب
خبر عن الموصول او الموصوف فلا يجوز ان لا يقبله نحو الذي قال
كذا انا وانت ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا في المفعول نحو هذا
الذي

الذي بعث الله رسولا اى بعثه وقليل في غيرهما مما يجوز
حذفه نحو من يعين يا حمدا لا ينطق بما سقه اى لما هو سقه و
قوله تعالى فاصبح بها ثوراى به وفاققرحات قاضاى قاضيه
وهو اى الموصول الذي وما عطف عليه هو الواحد المذكور للام
صرف تعريف بانفاق بين البقرين والكوفيين زبرت لئلا يلزم
وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالثورة في الصورة والذي اسم
موصول عند البقرين وذاتة عند الكوفيين والموصول الذي
للساكنة ثم كسرت فاشتغ فضا الذي وقد نشد ديارها و
يا التي مكسورة او مضمومة حتى توقع انه مغرب كاي والضمير
ان تكتب باللاميين لكن لتنزيل لاسمها منزلة جزئية كلمة اذ
عالمهم لام التعريف والمنتهاه اى الواحد للذان وفعا والذين
نصبا وخبر للذان وكذا اللتان في غير الفصح والاولى كونها معربين
عند اختلافهما دفعا ونصبا وحيد اذ في الرضى وهو مختار و
المضف فعناوة تشبه اسم الاشارة كما مر واجهود على انها
مبنية والاختلاف ليسر لكونها معربة وكتب باللاميين و
للا لتبطل الصورى بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان والجموع
المذكور وقده في التسهيل بالعاقلة الذين في الاحوال الثلاث
من الرفع والنصب والخبر على الاكثر وجاء الذوات في الرفع في لغة
هزبل قال التوحيدي اعراب الجمع على لغة من نصد واليانه الذي

فكان اصله الذي هو فخذ واحد اليائين ثم اعلل قاذو
وحكى عن بعضهم الذين في الرفع والذين في النصب والخبر
وقد جند النون تخفيفا والتي كالأذى في جميع ما سمعت هي للوا
حدة المؤنثة والمثناة اي الواحدة اللسان دفعا واليتين و
نصبا وجرا وتجمعها اي الواحدة الاولى وهو قليل في المذكر
جاء فيه اللواخذ والثا والياء واللائي بالهمزة والياء وهو
كثيرة جمع المؤنث والا وكما على واللائي بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللائي بالهمزة فقط واللائين مطلقا او نصبا وجرا
واللاون دفعا واللائي بالياء واللات مجذبة الياء اكفاء بالكس
واللائي بالهمزة والياء قال في شرح لب الالباب ان هذا واللائي
جمع الجمع الاول مع اللاتي والثاني جمع اللاتي وذا بعد ما الكائنة
لكن تفهم هذا عند البصريين فانهم يحضون الحكم بذا ولا يجرونه
في سائر من اسماء الاشارة مع شرط كونه بعد الاستفهامية
وسمى هذا محتمل ان يكون زائدة فعني ماذا صنعت محتمل ان يكون ما
صنعت فجوابه المناسبت فروع وان يكون اي شئ فجوابه الاولى تنصو
ومن لذي العلم وقد ليستعمل في غيره وما لغيره في الغالب وصفات
ذي العلم واللبهم امره وليتوى فيها المذكر والمؤنث والافراد
والثنائية والجمع واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام قال
التفناناني والسيد الشريف في شرح المفتاح هو مجموعهما
لا اللام

اللام وحدها على ما هو المختار في تعريف واليه يميل كلام
المقرر هنا لكنه مخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول
خاصته على ما سبق بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث ويجوز بمعنى
ثنيتها وجمعها واذا غنى نهما استعدادا او مؤنث مجوز عاية
الانفاد والمعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والجمع كما يقال
الضاربة والضاربان والضاربون لكن اذا قدم مؤنث
او مثنى او مجموع متبلا او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الضاربان
الضارب بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من ال
نوع الستة المعروف باللام سواء كان للعهد الخارج فانه المتبادر
مخوفا في رجل فاكمت الرجل المعروف بالانصاف بالمجيء ومخوفا
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومخوفا
جاء رجل فاكمت الرجل شبرا الى حصنة معينة فردا او فرد
انعتت بذكرها سابقا بقرينة الحال فهو كغير القائب او الجنب
سوا اشير بها الى مفهوم مدلولها من حيث هو هو
ليسمى لام الحقيقة والام الماهية نحو الرجل اي جنسه خبر
من جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمنه بغير الافراد
بل تعيين في الخارج بل في الذهن وليسمى لام العهد الذي هو
ادخل السوق وشتر اللحم حيث لا عهد او في ضمنه جميع الافراد
وليسمى لام الاستفهام نحو يدخل الجنة الناس الا الكافرين كل

ناسر وكل كل فر وخرج الامير الصباغة هذا وكلام المقر
 طاهرة ان اللام على قيسين للعهد والجنس والعهد المعنى
 واستفراق من فرج الجنس كما عرفت وهو الاجع عند مصام
 الدين وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين و
 سمي اللفظ الذي دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة
 الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فباللام الحقيقة او
 من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير متعين في الخارج
 فهو لام الاستفراق او في ضمن حقيقة معينة فهو لام العهد
 المعروف بجزء النداء اي الصالح لان يقرضه ليفيد قوله اذا قلنا
 اي بالنداء او بالنداء في معنى غويا رجل وغير المعين نكرة
 غويا رجل والنوع السادس من الستة الاسم المضاف الى احد هذه
 الستة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد التعريف وقد
 عرفت ان نخل وغيره مثل لا يتعرق بالاضافة ثم ان الاضافة الى
 احدها اعم من ان يكون بالوسطية نحو غلام زيد ونحو ثوب
 غلام زيد ثم ان مذهبي سيوية في ترتيب المعارف ان الاعرف
 هو المفرد ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف
 في مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني من الانواع الخمسة للمعول
 بالتبعية العطف بالحروف اي المعطوف باحدها من عطف
 عليه اي كرا وما الى اليه لان المتكلم يكثر بالعطف الى هذا النسب

او يميل اليه

او يميل اليه وهو في العطف تابع يتوسط اي يقع د
 التما فلا يرد الصفات المدورة بالواو على تقدير تسليمه
 والتأكيد المصدور بالفاء وثم للتدريج بينه او التابع وبين
 متبوعه احد الحروف العشرة وما لم يكن في كلام المقر محل يحتاج
 ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا فقال وهي اي الحروف العا لطفه
 الواو عطف عليه هو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
 في الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له مع الدلالة على تعقيب
 المعطوف وثم له مع الكلمة وحتى له معها لكنها فيه ذهنية
 لا خارجية ومعطوفها جزء قوي او ضعيف متما قبلها
 ليذل على قوته وضعف ونحو مات التلح حتى الانبياء
 وقدم الخراج حتى المشاة فان الذهب ثبت الموت ويتبع
 من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن في الخراج
 كذلك بل الموت يقوم بالتلح الانبياء مختلفين وكذا القوم
 القدوم واو واستا وام لنسب الحكم الى احد الامرين او الامور
 مبهما غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او بمعنى الى او الا
 وقوله نفس هذا ظاهري ليس بتحقيق والتحقيق ان او معناها
 ثم رابت الفاضل المصام بقول والا فظهر انه بمعنىا وليسفاد
 منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قوله لا لزمنا او تعطيني
 حتى معناه ان احد الامرين واقع التبعة وليسفاد ان

ان الزوم ينقطع عند الاعطاء او ان الزوم كائن كل
وقت الا وقت الاعطاء انتهى فوقع الترادف بحمد الله تعالى
ويجى او بمعنى بل ويختصر بالجملة وليس حينئذ حر في عطف بل حرف
لستيناف واذا عطف بامثالهم قيل المعطوف عليه امثا واذا
عطف بامثالهم تركه وانكر بعضهم كون امثا حرف عطف لا
نها قبل المعطوف عليه لست للمعطف قال الرضي والحق هذا
او العاطفة الواو الداخلة على الثانية واما مغيدة لاحد الثبتين
غير عاطفة ويلزم قبل ام المتصلة همة الاستفهام ويكون المعطوف
والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد قوله ازيد عندك ام عمر
فوقه قوله ايها عندك والى المتصلة غير متصلة بالاستفهام
تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها ولستيناف كلام بعده معنى
بل والهمزة غالبا امثا للاستفهام مثل انها لا يزال شاة بل اوشاة
اولا لكار غوام يقولون اقترابه وقد يكون بمعنى بل فقط بان يصر
بام عن الاستفهام ويقصد بهما بعده الاخبار كقوله تعالى ام
انا خير من هذا الذي هو مهيمن اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر
بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الفلمات والنور
وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا تنفى ما ثبت للاول
خو جاني زيدا لا عمر فهو مختصر بالثبوت لا يجى نفى ولا ينهى ولا يجوز
تعدد المعطوف به فلا يقال جاني عمر ولا زيدا لا يكره بلفظه

على النار

على النار فيقال يا زيدا لا عمر كذا في التسهيل والثبت اعتمد
من اللفظي والمعنوي نحو ما ذال زيدا قائما لا قاعدا وبل تقع بعد
الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين ففي الاثبات بان
للاثبات احكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
بان جعله كان لم يذكر لان ذكره كان خطأ عمدا وسهوا وفي النفي
والنهي نحو ما جاني زيدا لا عمر ولا يجى زيدا لا عمر وكذلك عند
الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد
بل اثبات لا تنفي وعند المجتهد بل في النفي مثله في الاثبات فيفيد عدم
يجى عمر وزيده كان لم يذكر وتقل السيد السند في شرح المفتاح عن
بعضهم انه في النفي لاثبات احكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف
عليه ويبنى على هذا عده اهل البلاغة من اداة النفي واذا
كر قبله لان كان الكلام مثبتا نحو جاني زيدا لا بل عمر فهو نفي
الحكم عن المعطوف عليه واذا كان منقيا فان تقرير النفي في المعطوف
عليه عفو ما ياتي زيدا لا بل عمر وما بعد بل ياتي على الخلاف المذكور
وانا عطف بهما الجملة على الجملة يفيد الاستفهام من حكم الى اهم
ولكن لست عاطفة اذ كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة من
المشددة وغير ملها مغايرة ما بعدها لا قبلها نفيا واثباتا ولو
معنى نحو ما جاني زيدا لا عمر وعمر زيدا غائب لكن عمر وقد يجى
عاطفة للمفرد في الكلام الموجب حملا له على بل نحو جاني زيدا لكن

عمرو قال الرضى ليس لهم به شأنا ههنا فقد تم العشرة وذات بعضهم و
 الى العشرة والاصح ان ما بعده عطف بيان واذا الكوفيون ليس
 والاخصر والفراء الا واذا عطف اى اوقع العطف اى اذا زيد
 ايقاع العطف على التثنية لا الظاهر المرفوع لا المصوب ويسمى
 حكم العطف على المجرور المتصل لا انفصال فان النفيات لا شرط
 للعطف فيها بارز اكان ذلك المتصل او مستترا في غائب او مخاطب
 او متكلم مفردا او تثنية او جمعا يجب تأكيده او لا ينفصل له
 ويقع تركه عند التثنية في السعة وعند الكوفيين يجوز بلا
 يقع مطلقا نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو ونحو سله
 ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو لان الفاعل
 المتصل كما جزم من الفعل لكون الاتصال بين الطرفين من الفعل
 لكونه محتاجا الى الفاعل ومن التثنية لكونه محتاجا اليه لعدم
 استقلاله في التلفظ فصارا عطف عليه كانه على بعض مروج
 الكلمة فاكر ليطهر انه منفصلة في الحقيقة ولا يجوز ان يكون
 العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم
 ان يكون تأكيدا وذا لا يجوز في كل وقت الا وقت ان يقع فصل
 بين المعطوف والمعطوف عليه وكوكان بين العاطف والمعطوف
 نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا ابائونا فيجوز تركه اى التأكيد بلا يقع
 عند التثنية لظهور الكلابه واتباله نحو ضربت اليوم وزيد

ونحو ضربت انا اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لا ت
 العطف على المظهر لا ليشترط فيه شئ اعبد الخافض اى الجارة
 المعطوف بها كان او اسما سمي فالكمال الاتصال فيكون كالعطف
 على بعض مروج والكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به وفي الاستعارة
 مذكرة والفصل في المرفوع نائب عن التأكيد واذ لم يمكن الاصل
 لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطى
 الا بالجاء فامرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادته نحو ضربت بك
 ويزيد والجارة المعطوف ذائدا في حكم العدم والمجرور الاول زيد
 ليل المال بيني وبينك اذ بين لا ايضا اى لا الى المتعذر وانما كسائر
 الحروف والزوائد والمجربة كناية كفى بالله وبين مضى الى التثنية معنى
 لان الثاني ذائد فكان الاول مضى اليهما اختاره الرضى والمعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيجب ويتبع له من الاضوال العارضة له
 بالنظر الى الغير فقط او مع لفظة الا لا يختص سببه باحدها فيختص
 العروضية ايضا نحو يا زيد والجارت ويا عمرو وعبد الله ويا
 عبد الله ويزيد فان سبب لزوم مجرد المنادى عن اللام وهو لزوم
 اجتماع اداة التعريف لم يوجد في المعطوف وسبب بناء عمرو
 اعني كونه متاريا مفردا معرفة غير موجود في عبد الله وسبب
 اعراب عبد الله لم ينسب واذ اكان المعطوف في حكم المعطوف
 عليه لم يجر نحو ما زيد قائما او تقام ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب

على ان يكون خبرا مستقلا اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما او
محرورا عطفا على بقا لم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان
يكون فيه ضمير له كما في قائم ولم يوجد لان ضميره لعمرو فلم تجز الاعطف
الجملة على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل المصمم يجوز عطف
ذاهب على محل قائم او عطف عمر على زيد فيكون سر قيل عطف
معمول على معمول اخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم
وعمر وقاعد من عطف مفردين على مفردين ويجوز عطف غيرين
تجر فواحد على معمول واحد واحد بل اشياء على معمولات عامل
واحد بالاتباع لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم
مقام الواحد فمختلفين في الاعراب نحو ضرب زيد عمر او بكر خالدا او
بتفقيت نحو قلنت زيدا قائما وعمر قاعدا واعلمت زيدا عمر افا
صنك وبكر محمد اكرما ولا يجوز عطفها بمجرد واحد على معمولين
سليين فمختلفين في الممول اتفقا في العمل واختلا لانه لان حرف
المعطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين و
كأنه ان زيدا يقرب عمر وخالد ايكوا وان زيدا امرى غلامه و
عمر اخوة وجوزة الاخفشترا ذالم يقع فصل بين العاطف والمعطف
المحرور بغير لا المؤكدة للنفى فلا يجوز دخل زيد على عمر و بكر
خالدا لوجود الفصل ويجوز زيد في الدار والحجرة عمر وعنده
لعدم الفصل قوله الاعتد تقدم الجار على راي وهو الذي لاكثر منهم
الا علم

الا علم الشتم من مخوفة الدار زيد والحجرة عمر وعنوانه الدار و
زيد والحجرة عمل المراد به تقدم المحرور على المرفوع او المنصوب في جانب
المعطوف والمعطوف عليه وعدم الجارة في جانب المعطوف على سائر
لانه مورد السماع وهكذا لا تقدم الجارة على الرفع والنائب لانه
يلزم ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل الفعول
لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كونه الجار متقدما على ما دوى
عن الكسائي والفراف والرفاع والاضفتر تحيند يجوز المثال
لان مخوفة الدار زيد وعمر والحجرة وسنعه يسويه مطلقا لما ذكرنا
والفراف سعه على ما نقل ابن مالك عندها يقسم ان الجارة في
كل صورة يتوهم المعطف على معمول عاملين نحو قوله ما كل و
سوا تمر ولا يبضاه شجرة اي ولا كل يبضاه وانما يجوز الاكثر
بشرط الضابطة المذكورة فيلسا على مورد السماع كما المذكور
وقوله امر كل امرئ خبيس امرا ونارا نو قد بالليل نارا اذا و
المعطف على معمول عاملين خلا فالاصل فاعرف في مورد
سماعه لا في غيره كذا في الرضى والثالث من الحجة التاكيد
قالة الصحاح الاصح التوكيد والتاكيد والتوكيد التقرير وتا
كفي تصور بما يطلق عليه لفظا التاكيد في تقسيمه ترك
تقريره مع ان معناه اللغوي يشي عن تعريفه وشرع في تعينه
فقال هو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى

والعنوى يقر بالمعنى فقد نسمي في المعنوية وذلك لفظيا خرقا
بينهما وهو تكرير اللفظ الاول بمعنى تكرره اما بعينه او
بموازنة مع اتفاق في الاخر المقصودية بزيين الكلام و مرادفه
كما ننا في الضمير المنقلب ولا يخفى ما في عبارة المفسر من المسامحة
لان التكرير ليس التاكيد الا اصطلاحا الذي هو التامع ولذا
فسرناه بالتكرير فاضل عطف المراد ولان اللفظ عطفه على
المضاد اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد
بفتح الكاف الذي هو الضمير المنقلب للمضادة الى ضمير اللفظ الاول
وهو امتناع فتح معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول
او مجزور معطوف على المضاد اليه فيكون من قبيل
عطفها تبينا وما ياردا او اذكر مرادفه او المضاد مقدرو
تجزي اي التكرير مطلقا فيصح قوله الا لفظا كلفها على نحو
اسما او فعلا او حروفا مقدرات او مركبات او يجرى التاكيد
اللفظي من المعمول فيخلص الالفاظ بالاسماء اي في الاسماء كلها
لانه بعضها المعنوي ولكن لا يساعده التمثيل نحو جاني زيد زيد
او حسن لبس وضربت انت وضربت زيد وخيرب الثاني
غير حاصل ونحو نعم نعم اول لا في جواب عقل عندك زيد وزيد قائم
زيد قائم وضربت زيد وضربت زيد ودية الدارة الدارة الداد
غلامه الدارة غلامه زيد ان تعطله ليشكر ان تعطله لشكر

وقد دخل

وقد دخل الفاء ونم على التاكيد اللفظي والمعنوي مخصوصا بالمعارف
من الاسماء اي لا يكون متبوعا بالاعرفه ولا يجزى كاللفظي
في الالفاظ كلها اريد بها العموم او مخصوصا باتفاق البصريين
قال الفاضل العصام والافضل جواز صحت شهر الحلة للحاجة الى تأكيد
هذا المنكر المعرفة والكوفيون جوازوا تأكيد النكرة بما عدا
التفسير والعين اذا كانت معلومة القدر نحو زهم ودينار
ويوم وليلة بخلاف رجال ودرهم وهو اي التاكيد المعنوي
نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزداد فيها الباء فيقال جاني زيد
بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تأكيد او يصر فيهما
افرادا وجمع قلة في التثنية والجمعين هو الاول وفي الضمير فيفرد
للفرد ويشترى للتثنية وجمع للجمعين بقول جاني زيد نفسه والزيد
انفسهما على المختار كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم كما كراهتهم
اجتماع شئتين متحدتين معنى او الاول جزي من الثاني سندا واحدا
او الاخر نفسا هما على ما حكاه ابن كيسان عن بعض العرب و
الزيدون انفسهم وعند نفسها او نفسا هما والهندات و
الفسهن ويصرف في العين مثلها وكلاهما للمثنى المذكور وكلاهما
للمؤنث ويؤكد بهما المعنى غالبا وقد يؤكد بتعدد غير مثنى
المحدد عملها معنى نحو انطلق زيد وزهير لم وكلاهما ولا تقول
توقف زيد وزهير لم وكلاهما وقد يؤكد المذكور واستوفت

بكليةها وكله يؤكد به الواحد من ذكر او مؤنثا والمجمع اذا جمع
افتراقا جزائها بالنسبة الى ما نسب اليها باختلاف الفغير
افرادا وجمعا وتذكيرا وتثانيا نقول قرات الكتاب كله
والصحيحة كلها واشترت العبيد كلهم والجموع كلهم
واجمع واكتع واتبع والبصع بالصاد المهملة او المعجمة يؤكد بها
واحد وجمع يصح افتراقا جزائها باعتبار نسبة الكلام
باختلاف التصيغ نقول اخذت المال اجمع واشترت الجارية
جمعا وجران القوم اجمعون وجران النساء جمع ويجوز جزاء
للمجموع غير المذكر السالم مجرى المؤنث في كلمة واجمع واخواته
نقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالبنيات او
بالدور كلها جمعا ثانيا ويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا
في جمع المذكر المكسر العاقل خلافا لاندلثي نحو بالزنبية او
القصور او الدور وكلهم جمع ولا نقول بالرجال كلهم جمع بل
كلهم اجمعين واكتع واتبع والبصع مثل اجمع في جميع ما ذكره
جوز الكوفيين تثنية المذكر والمؤنث نقول اجمعان وجمعان
وكذا اخواته لكنه غير سمي وهذه الثلاثة اتباع جمع تبع كغيره
واقراسر لا تابع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في الفا
موسر تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع لان لها معنى
بقرب من معنى اجمع على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تام

والصع

والصع من لصع العرق بمعنى سبال والبصع من بصع بمعنى
دوى واتبع من البصع بمعنى طول العنق نوع ثالثة لمعروضة
وقيل لا معنى لها فيكون مثل حسن ليس ولا تتقدم هذه
الثالثة عليه اي على اجمع لان اجمع صرح في الدلالة على معنى الجمعية
بخلافها كما سبق ولا تذكر هذه الثالثة بدونه لمثل ما ذكر
في الصحيح وقيل تذكر ولا خلافة في جواز ذكر اجمع بدون ا
خواته كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون
كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس
والعين بدون الاخر قوله في البصع من الكلام لا ينبغي ان
يكون قيد في جملته عدم التقدم وعدم الذكر وهاتان الجملتان
تفسير لتبعيتها لاجمع وفي الرضى والاختلاف انه لا يجوز تأخير
جمع من احدى اخواته والمشهور انه اذا روت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتداء بجمع ثم يؤتى يا خواته على هذا التركيب
اجمع اكتع ابصع اتبع ويوارى الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي
يقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم وثم واذا اكد الضمير المرفوع
المفصل اليارفا والمتكرر بالتفصيل والعين اي باجدها او كليهما
اكدا ولا ينفصل ليجزى المفرد عن كونه كالجذر وبين في صورة
الاستقلال فلا يكون تايده بمنزلة تايده جزئية الكلمة وقيل لا
فع الا لتبليغا بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه و

وضربت انت نفسك او عينك وضربت انا نفسي او عيني
اعلم ان فائدة التاكيد اللفظي غالبا دفع توهم السامع
ان المتكلم غلط او تجاوز كما اذا قلت جاني عمو و زيد تجوز ان
يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاني عمو فغلطت فقلت
زيد وان مرادك جاني خير زيد او غلامه فجوزت فدفعت
بتكريره فكذا فائدة العنوى والنفس والعين دفع توهم التجوز
وقاعدتها من الفاظ العنوى دفع توهم السامع عدم شموله
المؤكد للمراد من الامر كما اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع انك
قرأت بعضه فدفعته بقولك كله اجمع وقسر على هذا قوله
فسيجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لا
فراد الملائكة فاجمعون تأكيد على تأكيد هذا ما نقر عليه الرضى
وقال سعد الله والدين التفتاد اني ان الاول يفيد الشمول
الغالبى الاجتماع على السجود في زمان واحد لانه من الجمع كانه
قيل ما ترك واحد منهم السجود وسجد واجتماعهم **والرابع**
من خمسة البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء و
المناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح **المقصود** اي التابع الذي
قصد النسبة اليه نحو جاني زيد اقوك او نسبة الى الغير نحو
ضيفي زيد اقوك **بالنسبة** الكائنة في الكلام خرج ما عدا العطف
بالمرور و ذلك اي المتبوع حال من الغير المتكهن في المقصود اي

نحو

نحو واذ ذلك التابع المتبوع في كونه مقصودا بسبب نسبة
في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتجهيدا لذكر التابع
فيترجم ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة الاجمال و
التفصيل لان في ذكر الشيء اولا جملا ثم تفصيله تقريرا في الزهراء
لانهم وقع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع ايضا فيه و
مقصود واورد الرضى العطف بسبب لان المتبوع فيه غير مقصود
واجب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع
فكما ان مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان
بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد قبله **والمستبدل** لانه
عندئذ توهم انه مما يتوهم لسانك وانك غلط فيه وتقصد
البدل ويسمى هذا بدل بدئي ونسبة الترتيب من الاول الى الاعلى
وكثيرا ما يتعلم البلاء نحو فلان يدر شعر وقسم تقصد الى
المبدل منه لنسبته المقصود الذي هو البدل ثم تدارك
بالبدل وقسم تدارك به سبب لسانك الى المبدل وهو
في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والتسلسل عطا فالقسمان الا
ولان كالعطف بسبب فيكون متبوعه مقصودا معه بالنسبة
على سبيل التعاقب **واقسامه** اي البدل **اربعة** بالانفراد
بدل الكل من الكل وهو البدل منه اي بدل هو كل المبدل
ان صدق اي البدل والمبدل منه على شيء واحد بان

يكون ما صدق عليه احدى شيئا صدق عليه الاخر نحو
 جاني زيد اخوك ونحو عابد ربك الله العالمين وابدل و
 البعض من الكل اي بديل هو بعض المبدل منه فالاضافة في هذين
 بيانية ان كان مبدل لول البديل جزء مبدل منه نحو مرتبة
 زيد لاسده ونحو البعض الناصر من عصي الله تعالى منه وبديل
 الاشكال اي بديل بسبب اشتغال احدها على الاخر غالبا فالاضافة
 لا في ملائمة ان كان بينهما اي بين البديل والمبدل منه
 تعلق واتصال معنوي كائن بغيرها اي كونه البديل لكل المبدل منه
 كونه جزءه فيه ايا دال ان اشتغال احدها على الاخر ليس بشرط بديل
 يكون التعلق فيشمل نحو اعجبني زيد حمارة كائن بحيث ينظر النفس
 اي نفس السامع بقدر ذكر الاول وهو المبدل منه اي يكون ذلك
 الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه داعيا على الثانية اجمالا لكونه
 النسبة اليه غير صحيحة معني **والتشويق** اي التفسير الى ذكر
 الثاني وهو البديل فيكون اجمال وتفصيل مقصودان من الا
 بديل خرج المثال المذكور لان التعلق بينهما ليس بهذه المشابة
 فهو من بدل الفلظ **نفس سلب** زيد ثوبه فانه متى قيل
 سلب زيد ينظر السامع الى معنى يقع اسناد السلب اليه من
 متعلقات زيد من الملبس والثوب وغيرها وكذا مثل حفظ
 الله لحافته وتبشيت لفرس عرقه **وبدل الفلظ** اي بديل بسبب
 غلط

غلط المتكلم ان كان ذكر المبدل منه غلطاً صريحاً بسبق و
 اللسان والفلظ فيه حكمي او النسيان نحو رايت رجلاً حماراً او حمارة
 وهو المتبادر والتشايخ عند اطلاقه ولذا قصر البيان به وقال
 ولا يقع اي بدل الفلظ في كلام الفصحاء بل يوردونه بسبب لانه
 الفصحاء يتبدلون الفلظ فيه بالعطف بين جملتين غيرهم فالتهم
 يتفوقون على البديل واما قسمته الذي يفتقر فيه الترتيب المستقيم
 بديل به فانه يقع في كلامهم **وكما كان** هذا نادراً في الاستعمال لم
 يتعمده ولا يذهب عليك ان كاشتهر من ان ذكر المبدل منه
 يقع توطئة لذكر البديل انما هو في غير هذا الفلظ وان يجزى
 في الافعال كلها مثل التاكيد اللقطي فيقال قام جازباً وزيده
 بزيادة الدلالة ان تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم
 قول **وحجب** **وسط النكرة** المحضة المبدلة من المعرفة بديل على
 ان المطابقة بينهما تعريفياً وتنكيراً غير لائمه مثل جاني رجل
 علقم زيد بديل الكل فلا يمنع نحو مرتبة زيد حماراً وانما بديل
 البعض وبديل الاشتغال فلا بد فيهما من ضم المبدل منه منه
 فيختص به لا محالة وانما وجب في بديل الكل ليكون
 كاجاب لنقصان النكارة **ولذلك** يكون المقصود انقص من
 غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عندنا على ان ارض
 اشتمل البديل النكرة على زيادة اما بحجب مفهومه او بعبارة

عن زيد الرضوي فحققنا ورجعنا الى الخلف قال الرضوي والحق
مع ان على وتوهم الوصف اللفظي والمعنوي اتخذ قول الجمهور
مع ان على فوق قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة ولا يبدل
الاسم الظاهر من المسمى **بديل** الكل من الكل الا من المسمى غائب
لان ضمير التكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال اللفظ عنهما يوجب
ابدال الانقصر مع اتحاد مدلولي البديل والمبدل منه والبديل
لكونه مقصورا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقصوه وهذه
العلة وان اقتضت عدم جواز الابدال من الضمير مطلقا
ان الضمائر كلها اعرفا لانه سوي في الغائب لعدم كونه مثلهما
عن ضربه زيد او سمع الا خضرو مررت في المتكين وعليك
الكريم ولذلك طرد الجواز في الضمائر كلها واما بديل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر من المسمى
مسمى كان لتغاير معانيها **عن** شريكك نصفك والعجبتك
وضربك الحمار وضربتني الحمار والتنوع الخامس من انواع الخمسة
عطف البيان وهو تابع مجيء به لا بضمح متبوعه ولا ياتي
منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لا مكان حصوله الا
بضمح من اجتماعهما كما اذا كان شخصان مكينا كل باني
عمرو وشيخا كثيرة اسمهم زيد وواحد منهم كنية ابو عمرو
فقلت جاني ابو عمرو زيد حصل الا بضمح **ولا بد** لعطف

على مجيء

على مجيء على معنى حاصل فيه اى متبوعه جرح به الصفة
الموضحة قال الفاضل العصام فلا تجعل ما يحتمل كونه صفة
عطف ببيان وجعل صاحب الكشاف فائدة عطف ببيان في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الموضع عطف بالالله ابو حفص
ويوسف مكنية لم يربط الخطاب وعمر ببيان له وقامه ما
مستها من تقب ولاد بر الخفر اللهم ان كان فجر وقصته
معروفة **بجمع** ما ذكرنا من العجالات ثلثون فذلك ما ذكر
من المحول بالا مسالة والمحول بالتبعية ان احكمت احكمت
الباب الثالث من الابواب الثلاثة الاولى الرسالة مجموعها
في الاعراب وهو في اللغة اما من اعراب بمعنى اوضح لا بضمح
المعاني لبعضها من يعقروا وعربت بعد تلمذ فيندت والفتنة
للازالة بمعنى ازالة الغشا ولازالة غشا والبيان لبعضها
بعض وفي الاصطلاح معنى حركة او حرفا او حرفا جاء من
قبل العامل والمجئ من العامل ظاهرة الحركة والحذف والحرف
في الالحاء النثة لان الاخر ساكن قبل العامل فيتحرك
بجيشته وفي الحذف متحرك اوفيه نون قبله ثم يحذف بدخوله
وامانة الحرف في غيرها فغير ظاهرة لانه موصود قبل العامل
مثلا مسلمين ومسلمين ومسلمان ومسلمين صنع بوجوه
قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله

والذي يظهر من حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل
بل مع الجمع والثنائية يفهم من صيغتها على الاشهر من الاعراب
الاقوال او تدل على التعدد على ما هو المختار عند المتصور وبعد
دخوله تدل على المعاني المختلفة او عليها وعلى التعدد فيها
فباعتبار دلالتها على المعاني يغير جذوها بالاعمال لان حدث
المعاني بالاعمال فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب
وان كانت موجودة وتماثلا لاعراب نحو حيث انه اعراب
لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره المصنف في الاختار وطريقه
جمع الثنائي مع ايجامه مفردا او مبتدئا لان الثنية لما كانت
مطردة ازار وان تجعلوا كلها على وتبين واحدة من الاعراب
فورد جيلان ورجلين وهذان وهذين والذان والذين
يختلف اي بسببه **اخر** **المعرب** والذي يقتضيه نعيم الاعراب
لفظي والتقدير يرى والمحلى كما ان التقسيم الرابع نعيم الاختلاف
لها ولكن ياباه اضافة الاخر الى المعرب فلا بد من تخصيص
الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحلى مستطردا ومن
ان يراد بالمعرب ما فيه الاعراب معربا او مبتدئا والمراد
بالاخر ما كان اخر عند الامتياز لو فرضت فيتمثل الحقيقي
كدال زيد والمجازي كماء قائم ويا بصرى وكله اي للاعراب
مطلقا **تفسيحات** اربعة بالاستقرار **ستدخل** **يدخل** اقسام
بعضها

بعضها في بعض لاسمها متغايرة لا متباعدة مثله اقسام
التقسيم الاسم الى العرب الاول ذوات الاعراب وهن توجب
في التقسيمات التي بعد ها كتقسيم الاسم الى العرب والبنى باعتبار
وتقسيمه الى المعرفة والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع **التقسيم**
الاول من التقسيمات الاربعه لتقسيمه بحسب الذات و
الحقيقة اى ذات الاعراب وحقيقة ما هو ولكون ذات
الشيء مقدما فمع فنقول هو اى الاعراب اما حركة وهى الاصل
لحقتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدم او حرف وهو
تضعيف الحركة او مشابهة له وليس باصل او حذف ولا يكون
حذف الحركة او الحذف ولذا اخر والحركة ثلثة **بالاستقرار** ضما
سميت بهما لانقسام الشفتين بهما **وفخمة** لانفراج الفم بهما و
كسرة لتسفل الحنك كانه متكسر نحو جاني زيد **وايت** وحررت
يزيد والحرف اربعة **واو** الف وياه لان الحركات ايعاضها نحو
جاني ابوه ورايت اباه ومهرت بابيه ونون لانه مثل حرف
اللين في اللين والحقه نحو يفران ويقربون وتضربون وحذف
ثلثة حذف الحركة كنول يضرب وحذف الاخر كنول يغزو وحذف
الثون كنول يضربا فالجمع اى مجموع الاقسام الحاصلة
من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت **والتقسيم الثاني** منها
تقسيمه بحسب المحلى اى محلى اى محل الاعراب وما كان

١١٤
هو فيه اي تقسيم محله فهو اي المحل اما سرب كات
بالحركات لا ياتشروذ المحضة اي الخالصة لا يشوبها
حد فاو بالحروف المحضة لا يقال ان الحذف او سرب
بالحركة مع الحذف اي مقارن للحذف او بالحرف المقارن
مع الحذف والاول وهو ما بالحركة المحضة اما تام الاعراب
سرب بالحركات الثلثة في الاصول الثلث غير تحول بعضها
على بعض صفة كاشفة لتام الاعراب او يدل منه او خير
مثلا تحذف بالضممة رفعا اي مرفوعا وفي حالة الرفع او قد
رفع رفعا والفتحة نصبا والكسرة جراسا في قبيلة الدار زيد
والجحى لمرو وهذا النوع من الاعراب اصل من وجهين
من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركة
كات الثلثة في الاصول الثلث لان الاشتراك خلافا
الاصل فهو اي المحل الذي هو تام متما اعرابه بالحركة و
الاسم لا الفعل المفرد لا المثنى والجمع بقرينة المقابلة
بهما والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا ونحو ذلك اذا سمي
اما داخل في المفرد اعتبارا بعلمية او في الجمع المكسر لا اعتبار
اصله وتعيم الجمع لا يكون في الاصل وفي الحال وقد مر الجمع
المكسر واعتز به عن السالم مذكرا او مؤنثا **المنفرد**
صفة المفرد والجمع وهذان النوعان ايسر في العربية فلم

فيهما

يدخل فيهما تقوية الاعراب فخرج غير المنفرد والاسماء
الستة على ما ينبغي من تعريفه نحو جاني دجل ودحال ورأت
رجلك ورجالا ومررت برجل ورجالا او نقص الاعراب
عطف على تام الاعراب كاتن بالحركتين وهو قسمان
قسم جوه نحو دجل على نفسه لعلته بحى في باب ان شأ الله تعالى
واشار اليه بقوله اما سرب بالضممة رفعا والفتحة
نصبا وجزا فهو اي هذا القسم غير المنفرد وسياق
نحو جاني احمد ورأت احمد ومررت باحد وقسم نصب
تحول على جوه وهو ما اشار اليه بقوله واما بالفتحة
رفعا والكسرة نصبا وجزا وهو جمع المثنى السالم وقد مر
نحو جاني مسلمات ورأت مسلمات ومررت بمسلمات
قال الفاضل الفصاح ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات
الثلث لان الاشتراك خلافا لاصل والاصل في الاعراب
على ما دى ان يكون بالضممة والكسرة لانه الاصل حفظه و
الكسرة التي من خواص الاسم فعل هذا التوهم هذا القسم
على الاول من قسم التناقض كما في الكافية كما ان فيه اشارة
الى ما ذكره الفاضل لكن المصرا على حقة لفظة فلذا قد
غير المنفرد مع ان اكثره مفرد فتناسب ان يذكر قريبا من

المفرق بقدر الامكان وانما حمل فيه النصب جملا على جمع
المذكر السالم لئلا يلزم من زية الفرع على الاصل من كل وجه
الثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات
المحضنة اما تام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة
لان الاشتراك البليغ بقدر بعض كائن باخر والثلاثة
في الاصول الثلاثة يا الواو رفا لانه من جنس الضمة و
والالف نصبا لانه يتلصب الفتحة والياء جرا لانه متولد
من المكسرة فهو اي الحذف المذكور بالاسماء الستة المشهورة المضافة
لانها غير مضافة سمية بالحركات الثلث لا غير التكلم لانها اذا
اضيفت اليه يكون اعرابها بالحركة تقدير كاسائر الاسماء المضافة
اليه المفردة لان المثني والجمع منها مثلها من غيرها المكية اذ المصغر
منها سمي بالحركة نحو جاني ابتك وذات ابتك وممرات ياتيك
نحو جاني ابوه وذات اباه وممرات بابيه والاسماء الستة ابوه و
وجهه وحموها وهنوه وقوه وذو مال اصل هذه الاسماء فعل بفتح
الف والعين وناقض واوى الآقوه فانه فعل بالسكون واجوز
فاننا اصله قوه بدل فوهت والجمع على اقواه فم حذف اللامات
فجعلت هي والعين اعرابا لمنسبت ذكرت في المطولات والاصل السبع
ومن لغات هذه الاسماء اوبت وفم وهن شذرات مطلقا وف
وابت وهن كيد مطلقا قال المالكى هوة هن افعص اللغات وضا
وابا

وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وفم وحما مثل خيب ودلو وكل
هذه مذكورة في الرض وغيره مع زيادة الاستدراك ولم اجده ذكره المقر
والحذف الذي اعرابه بالحروف اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو ودفا
والواو اصل في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جعل دفا للضرورة والنظر
الى هذا قد تم الجمع والمحققة على المثني ولو احقه والياء نصبا وجز فهو اي
المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وقدم ونحو ستون وارضون
من الجمع الشاذ منه لصدق تعريفه عليه وقد جاء اعرابها
بالحركة على نون في الاخر وكذا اخواريين حيث يجوز ان يجعل نونه
حذف الاعراب وتالم يشمل جمع المذكر السالم على اولى لانه لا مفردة من
لفظه انما هو جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق اخر مفردا
ليبدل على ان معه اكثر منه اجتمع الى قوله ولو كتب بالواو بعد الضمة
جملا على اولى وفيه لئلا يلتبى بالى الجارة والى قوله وعشرون
واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جاني مسلمون او لومال وعشرون
وربات مسلمين واوى مال وعشرين وممرات بمسلمين واوى
مال وعشرين او معرب بالالف رفا والياء نصبا وجزا فهو اي
المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب بالمثني وقدم واثنان
وكذا اثنان وثلثان وكلا وكذا كلتا بمضاف الى ضمير لايده
من الاضافة فاذا انبغى ليظهر جعل اعرابه بالحركة تقديره الا
حوال الثلث لان الحركة اصل والاسم الفاصل واذا اضيف الى

من جعل اعرابها كاعراب المفتحة لان الحذف فرع والمفتحة خلفه عن
المظهر وخرج له فروغى جازيان فيه فوجاهوا في سلسلان وانبار
وكلاهما ورايت بسيلين واثنين وكليهما وميت بمسيلين واثنين
وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى
وملحقاته بالالف والياء لان حرفي الاعرابية الاسماء الثلاثة فلو لم يخط
كلها لكل منها نزم التيسر فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له الفعل و
الالف للمثنى لانه اعطى له الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسرا قبلهما
في الجمع للجائسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل فيهما النصب على الجر
والثالث وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الا تام الا
عرب وهو تسمان باعتبار الحذف لان حذفه اما حركه
اعرابية او حرفية او حرفية فالقسم الاول وهو محل حذفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير فوقع انصلا به ضمير
نصوب او لم يتصل نحو غلبك ونحيت وهو اي المضارع صحيح
وهو في عرف هذه الفن ما ليس باخره حرف علة او الاخره يويده
ما في القسم الاخرى وانما ان الاخر حرف علة صحيح فرفع على
دفع ذلك المضارع كائن بالضمه ونصبه بالفتحة وحزمه بحذف
الحركة التي هي الاعراب فلا يروى ما حرك لا النفا ساكنين مثل لا
تضرب القلاع نحو يفرولن يفرولن يفرولن والقسم الثاني وهو ما
كان حذفه حرف علة الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره

ضمير

ضمير كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفاء فرفع بالضمه
تقدير لا يحذفها الاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة لفظا
في اخره واوا او ياء وتقدير في الف وحزمه بحذف الاخر لان الحانج
يحذف الحركة فلما لم يجد لها حذف الاخر لان حرف العلة مشابه للحركة
وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كثير كقوله اني الله ان سموا بام
ولا اب وقلا يحذف الاخره الجزم في الضرورة قال ولا ترضاهما
ولا تملق وقال الم يايتك والابناء تنى فيقدر انما متحركة فحذفت
الحركة للجزم نحو يفرولن ويرمى ويختشى ولن يفرولن ويرمى ولن
يختشى ولم يفرولن ولم يرم ولم يفرولن والرابع وهو معرب بالجر وضع الحذف
لا يكون الا ناقصا لاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره
ضمير يقع غير النون في جمع المؤنث لانه اذا انقل باخره نون و
جمع المؤنث يكون مبتدئا على الاظهر وقيل معرب وكذا اذا انقل به
نونا التاكيد وغير النون الالف في التثنية والواو في جمع المذكر والياء
في الواحدة المخاطبة فرفع بالنون لان الضمائر فيه حرف لين
لا يحمل الحركة فجعل بالنون مشابهة حرفي اللين ونصبه وحزمه
بحذفها لان النون كما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب
والجائز لانها لا يدل بها كما كانت بالفتحة لدلائل الضمة في الفرد
نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ويضربان
ويضربون وتضربان ويضربون ويضربون وتضربين وتضربان

ولن يضرنا ولن يضرنا ولن يضرنا ولم يضرنا ولم يضرنا
ولم تخنينا فالحق أي جميع انقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم
بحسب محل التنعة والمراد بحال الاعراب بالنظر الى الاعراب و
التوزيع عليها تنعة لأنه انما بالحركات الخمسة ثلاثة قسم
تام الاعراب وقسمنا فصول الاعراب او بالحروف الخمسة كذلك
او بالحركة مع الحذف قسمان تاما الاعراب او بالحروف مع الحذف
واحدنا فصول الاعراب وما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف
وغير المنصرف وكان لكل احكام خمسة يحتاج الى معرفتها اراد ان
يشيرها فقال والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد الى الخالص
او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل سمي به لكونه محال الصا
في الالتماع لا يشوب جهة الفعلية او لكثرة تغيره بادخال
الكسرة او تحوالة عن جانب الفعلية بعدم مشابهة له مثل
غير المنصرف قد مر مع ان المقصود الاصل في بيان غير المنصرف لاصلته
ولكون مفهومه وجوديا وهو في اصطلاح هذا الفن ما أي
اسم سمي بالحركة نقص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه
ايضا ما في مقابلة وقوله دخله الجر ولو اريد بالاسم مطلقا
لصح التعريف ايضا لان التخصيص لئلا يرد المعروف يا بحروف
وهو خارج بقوله دخله الجر اذ المراد به ما بالكسر انما من اسم
الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا ان يراد به الكسرة وما

يا بحروف

يا بحروف لا يدخله الكسرة والتنوين أي كان قابلا له لذاته و
فيصدق على العرف اللوم والمضائق لقبولها له في ذاتها وخرج
غير المنصرف نحو زبر وبغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر فيه اسم لا
فعل فانه لا يوصف بالانصرف وعدسه سمي لا سمي
فانه ايضا لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فان ما بالحروف
لا سمي بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله الجر قد مره ينسب الى
على اصله في المحسوسية لا كما نزع البعض من انه تابع و
للتنوين ذكره الفاضل المصنف والتنوين كما في المنصرف لانه
ما يشابه الفعل من وجهين منع منه ما منع منه وقال الاخفش
والبتور والرجاج سمي في حالة الجر على الفتح تحفة وقال الرضي
شما بهمة الاسم للفعل على ثلث مرات اقواها كونه مجنبا
بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل
في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وثني من المعنى واثرها
العمل وادناها المشابهة بغير ذلك وهو تحقو الفرعيتين
الاولى لوجود سببين من سباب منع القرذ او واحدة تقوم
بقامتها واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين
ويستبعد نزع الكسرة وكلاهما معا على اختلاف القولين ثم
المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها في الفعل فرع الاسم
في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر غالبا وفي الافادة

حيث لا يقيس بدون الفاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعتان
ويستخرج سمعك ان شاء الله تعالى وكما كان تعريفهم لا يقيس
لستأثره وبنيته بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير
المنصرف على نوعين النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع
بان لا يكون لمنع مرفعه امر كل ما يتوقف على سماع من العرب
عواها وروى عن معنى واحد واحد تقول جاني القوم احاد و
سوحه بمعنى واحد بعد واحد وكذا غيره من ثناء مشي بمعنى
اثنين اثنين وثلاث وثلاث بمعنى ثلث ثلثة ورباع وربيع
بمعنى اربعة اربعة عن علي وزن فعال ومفعول قال الرضي هي
اربعة مسبوقة اتفاقا وقد جاز في الشعر فصلا لا عشارا و
فيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوزه المتروك والكوفي
فيكون قياسا ولم يسمع الا مع يا النسبة نحو
خماسي الى تساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع في العشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعول ولا فعال في التسعة
نعم التعميم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول عن
عدد مكرر كما اشير اليه التكرار في معانيها والاصل كونه
عند تكرار اللفظ لانه قابل والذي الجاهل على اعتبارها
ضمانه قاعدتهم ان منع الصرف لا يبدله من عليتين فلما وجدوا
غير منصرف ولم يحد في اتيها الا الوصفية امتسحوا الى او
اعتبار

اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعبروه
وهكذا في هل كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها الو
صفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى وان
جمع اخرى لانهم تفرقوه هكذا اخر اخر ان اخرون او اخر اخر
اخر ان اخرات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل
ليعمل باحد وجوه ثلثة بين واللام والا ضافة فلما لم تجز و
استعماله بواحد منها حكوا بانها معدول من احدها بعضها
سما بين وبعضهم سما باللام وبعضهم سما بالاضافة وكل
وجهة والذم بحث على انه معدول سما بين كونه اللام والا
ضافة غير ملائمين لمنع الصرف والباعث لمن جعله
من اللام انه لو كان بين وجوب فراده وفي الاضافة لم يوجد
شرط حذف المضاف والكل ليس لشيء لانه من عدم الفرق
بين تقدير الشيء والعدل عنه ولا يتا في كونه اسم تفضيل
عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تفاضل ثم لتعمل
بمعنى غير من جنس سابق فلا يقال خالي دجل وحمار اخر قوله
صفات لانه كل منها على معنى فاع بالغير حال من الامثلة
والعامل ما فهم من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون صفة ر
وانه لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها
العدل والوصف لان العدل فرع المعدول منه والوصف

رفع الموصوف قبدها به لانها لو اخرجت من الوصفية
يجعلها اعلما فان المذكور لاكثر انهما متصرفان لان العدل
فيهما تابع لوصفيتها وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا
لاستلزام الفاء ومنهم من اعتبره وذهب الى منعه وان
للمؤنث ستعت بالاتفاق لا العدل بل للتأنيث والعلمية ونحو
جمع وكنع وبنع وبصح جموعا وفيها العدل ايضا لان جمع
جمع جمعا مؤنثا جمع وكذا كنع واخواته وتحقيق العدل فيها
ان فله ان في وصفة تجتمع فعل بضم فتكون مثل حمراء
حمراء اسماء ففعلها كحمراء وصحاوي فعلم انه معدول
بما احدثها والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة
العلمية لانه لا يؤكدها الا المعادف ولما اختلف في اعتبار
الوصفية بعدد ما فيها ونحو علم وزفر ورجل علم فجمع وفتح
السم حبيلا في مزدلفة حال كونها اعلما وتحقيق العدل
انها كانت في الاصل على فاعل كعاصم فم عدل الى فعل كعرو
السبب الاخر العلمية حتى لو تكررت في النوع الغائي قياسي فيه
منسوب الى القياس وهو القاعدة بان يمكن بيان فاعلة
كلمية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه
القاعدة مثل قوله هو كل علم لانه لو تكررت في وصف على وزن
اي هيئة مخصوصة لغة الغريب بالفعل بان لا يوجد فيها

في الاسم

في الاسم لا منقول لا عن الفعل كغريب علما منقول من الماضي
لجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا وروى وقد تكلم
فيهما وتقرر ان فعل لتبشيد العين على صيغة العلوم والجهول
من الاوزان المحصورة بالفعل وانه علم لغرض الجحاج منقول
عن معنى اسرع في الشيء ويونس اعتبر كونه على وزن الفعل لا
اختصاصا به فبطل وكنف وعصند وجعفر اعلما غير منصرف
وعيسى بن عمر ومنقولية عن الفعل فغريب معلوما ونجهولا
غير منصرف لاما ذكر من الاستئلة واما بقم وشلم فاسمان العجميتان
فان سمي بهما ستعام من التثنية للجمعة والعلمية وانقطع واجتمع
واخرج معلوما ونجهولا وغير ذلك من ما في غير التاليف والا
فعال والمفاعلة والفعلة والحقيقة او كائن في محل اوله اي اول
ذلك العلم احدى ذواته المضاعف اي الحروف التي بها يكون المضاعف
مضارعا وهي حروف ايتين حال كون ذلك العلم غير قابل حال من المفاض
اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزوائد في اوله انه ذوائد فيه و
فهو من قبيل فابعدوا مله ابراهيم منبضا للتاء الاسمية وهي التي
يوقف عليها فعالا لانها لا اختصاصا صرها بالاسم نفوي جانبا لا
سمية قبضه فاشابهة للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه
بالتأنيث والعلمية لا يوزن الفعل والعلمية مثل بعللة واد
ملة اذا سمي بهما نحو يزيد وليكن واحدا ونحو فنع مرقه

لوزن الفعل والعلمية وشمل قوله كل أفعل التفضيل والصفة
الشبهة أي ما كان على وزن أفعل اسم تفضيل أو صفة وتكون
الأصل وهو من حيث أنه اسم تفضيل أو صفة لا يقبل التأني
والذام بغيره بعد قبول التأني وقبول اسود حيث يقال أنه
في مؤنثه اسودة ليس من حيث أنه صفة بل من حيث أنه
غلب فيه الآتيه فلا يضر منع صرفه خو افضل أفعل تفضيل
والمميز للصفة والسبب يوصف ووزن الفعل لان الوصف فرع
الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الأصل في كل نوع ان
لا يدخله اجنبى فالأخر فرع فيه وشمل قوله كل اسم اعجمي أي منون
أي الاعجميان ومنع الاعجم استعماله أوله نقله إلى العرب أي في ابتداء نقله
علما بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم إلى لغتهم غير علم سواء كان
علما في الاعجم أو اسم جنس نقل علما ولقد احسن في تعبيره هذا حيث
شمل الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما في أول نقله بل
بعده ذلك كان كسائر الاسماء العربية فان كان فيه مع و
العلمية وقد دللنا انه لو لم ينقل علما لم يما ينصرف فيه ينصرفهم
كادخال اللام وغيره فيضعف الجنبه فلا تكون وهو في الحال
ان ذلك الاعجمي فإنه مر فاعلى الاخر في التثنية او متحرك الا وسط
لان الحركه بعض الحركه ذبوع فيه ابن الحاجب فانما يسبوه واكثر
النهاة فلم يعشروا وتحرك الا وسط واتفق الرضي قال الملك مثل

عند اسما

عند اسما لا في نوح م لم يسبق الاستفهام والنحو حتى جعله ثلما
لوجوب المنع حتى جعل نوحا جائزا للمنع لا واجب التصرف قال الرضي
وليس بشئ لانه لم يسبق محو لو لا غير منصرف في شيء من الكلام
خو قالون كان في لغة الاعجم بمعنى تجيئ ثم نقل إلى لغة العرب علما لاحد
اذا نفع لجودة قرأته فهذا اسما كان غير علم في الاعجم وبراكهم بجميع
لغاته ابراهيم وبراكهم وبراكهم وبراكهم مثلث التأني وبراكهم بفتح الهاء
بالالف كذا في القاموس وشمل اسم حصن بديار بكر وروية القاموس
وشمل قلعة باران بين برودعه وكجده وكذا سقى على الطبيعة
من طبقات الذار ولذا قالوا ان فيه ثانيا معنويا واعتبار الجملة
لنفوية الثانيتها لا لكونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسما
الانبياء علم لا ينصرف الاخذ واصاحا وشيعيا وهو الذي يثبتها
ونوحا واوطلا لا تنفاه غير بل الجبهة وقيل هو وكنوز حيث قرئ
يسبويه معه ويؤيده تقدمه على اسميل ولا عريه قبله وهذا وفيه
ان غيتنا وعزير استغفران ذكره الفاضل المعصام وشمل قوله
كل مؤنث علما او غيره بالالف مقصورة كانت ما ومحدودة نحو
حبلى وسلمى وحمراء واسماء والالف المحدودة الهزمية اذا صلت حمري
بالقصم ثم زيدت الفلتا الصوت فانتفع ساكنان فقلت الثانية
هزمية فسميت محدودة لكونها سببا لما قبلها والثانيتها بالالف
سبب واحد قام مقام بابين لغزومها الكلمة وثالثها الكلمة عليه و

فلا يقال هبل ولا حمر جلد ذنبا فان بناها على العرض وان تقوى
في بعض الاسماء زوسها كظلمة ومحدوة كذا في الرضى ومثل قوله
كل علم لا اسم جيب فيه تاء الثانية لو قوز عليها فها فحق
ضت وبنت ليس تسميا فيه ثانيا الثانية لفظا انى حال كونه ملفوظا
لا مقدما على المذكور او ثبوت زائد على ثلثة او متحرك الا وسطا ولا
لم يجع فيه الى ما يقع مقام التا لوجودها لفظا واشترطا العلية
ليعلم الثانية لان العلم مرسوم عن التغير نحو فاطمة اسم لثبوت
وحركة وطلحة اسمان لمذكر او تقدير اى مقدار ذلك التا والالف
لنرمضا لا تقدير يرد ذكره الرضى وهو ان الحال ان العلم الذي فيه
التا المقدور زائد حرفا على الاحرف الثلثة فهو حال من ضمير فيه بعد
تقييده بتقدير اعلل لثبوت او لمذكر نحو زينب تسمى به مذكرا وثبوت
او هو متحرك الا وسطا حال كونه على الثبوت فوقه اسم مرة
وجه الاشترا وان التا مقدور فيضعف تأثيره فلا بد من التقوى
وهو الزيادة او الحركة الوسيطة لان الحرف الرابع كالثا بدليل عقرب
بلاد التاء والحركة بعض الحروف فيصلح للتقوى ويجب ان
يقول او عجمة كناية الكافية ولعله سقط من قلم النسخ لان ماد
وجود عليين لقرينين من بلاد الجرم لا يفرقان مع كونهما اثلايين
ساكني الا وسطا لتقوى الثانية بالجمجمة ولو انقضى كل لا يجب
منع بل لا يجوز في مخفوح ولو سمي به اى بالحركة الا وسطا
مذكر

مذكر صرف وجوبا لضعف ثابته وكذا كل مؤنث ثابته بتأويل
غير الازع كالنفاذ للجمع ثابته بتا ويلها بالجماعة ولا بد من مجوز
تا ويلها بالجمع فاذا سمي به مذكر تصرف مثل رجال كذا ما يغلب استعمال
في المذكر كعقار وزراع ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لازداده على الثلثة
ساكني الا وسطا لا متحركة يجوز صرفه نظر الى ضعف وسنعه با
لنظر الى وجود السببين والاجود المنع نحو همد وقال بعض ان كانت
للمؤنث ستقولا سمي علم المذكر يتنوع صرفه اعلم ان اسماء القياس والند
والبلدان التي لا يظهر فيها سوى العلية تسمى ما سمي عدم انصرفه
وسنهما ماسع انصرفه ومنها ماسع فيه الامران ومنها ما لم يستع
فيه ثنى فمنع لا اعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والاد
نصرفا لا اعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جعل لثبوتها لهم
اياهم يجوز فيه الامران وقال النفا مثل العصام ونحو تقول الا قيس
الصرف لانه الاصل الا ان ثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ يبين
الادجاع الى الاصل والاحاق بالاعلى ومثل قوله كل علم لان المركب
لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور انصرفه وعدم انصرفه مركبين
اسمين في الاصل لاسيما فعل واسم مثل يزيد مع ضمير المتكسر وثا بطل
تشرع عليين فانما بابا عربا في تقديره عند المنع لا يظهر عدم الانصرف
ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبقر عليين
منصرفان وصاربه علما غير منصرف للثانية والعلمية لا للتوكيد

احدى عاملا في الاخرة الاصل اي ليس مثل عبد الله ومثل منار
 زيد او لا مثل منار غلامه فان الجزين على ما كانا عليه ولا الثاني
 صوتا في الاصل فانه مبتنى ويسمى ولا متفنيا بمعنى آخر فـ
 عطف او جر قبل العلمية كمنسنة عشر وجاري بليت لانه مبتنى
 في الاصل حكى بناءه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان الشمل
 لان مثل الحيوان التافل وزياد انسان عليين منصرفان مع انه
 يصدق عليه انه ليس احدى عاملا في الاخرة نحو بليد علم بلد
 بالشام والعجل الزوج واسم صنم والبلد ذو الفوق وسرى مكة بكه
 لدفعها عنان الجيا برة وحقر صوت على الاصح كما سبق في ومثل
 قوله كل ما اى اسم فيه الف ونون ذائد فان ومقال مزيدان ويقال
 مضارع لثان لا في التاليت قيل في انتاع الثا وقيل في كوتصا و
 مزيدتين حال كون ذلك الاسم علما او خبر كان المقدر ليتبع ومول
 الثا بالعلمية ويقرر المشابهة او وصفا لا يدخله التا نسوا و
 كان له مؤنث لا يدخله التا وهو فعل لانه لا يجتمع فعلى وفعلانه
 اولم يكن له مؤنث نحو عمر ان مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون
 والعلمية وسكان مثال لوصف له مؤنث لانه ووجه وحبلى
 مثال لوصف ليس له مؤنث لاختصاصه بالاولاد تعالى عند جميع
 اهل اللسان وعدم قيام معناه بالمؤنث كما في المثال اختلف في
 هذا القسم واختار المعتمد انصرفه والسبب الوصف قيل

قيل انهما لا يستعملان في غير النكاح الاضا فيمن او باللام قال
 انصرفا فيعتن فانصرفا فيهما وعدسه مبتنى على القيل دون الا
 استعمال ومثل قوله كل جمع حالى او اصلى كخفا جر كان جمع حقيقي
 في الاصل لم جعل علما للضبع ومسا جده علما لتحقيق او تقديرى
 كسرا وبل على تقدير عربيتيه كما هو مذهب المبرر واعتبر جمع مؤنث
 وان لم تستعمل فاش على وزن فعال او فعاليل اى هيئته بان
 كان اوله مفتوحا وثالثه الفاقب بعد ما حرفان او ثلثة احرافا و
 سطرها ساكن نحو مساجد ومصابيح وكوة الاصل مثل جواد
 وهو غير منصرف على الاصح او اصله جوادى بالتثنية لان الاعلال
 مقدم على منع التصرف فلما اعلى مثل اعلال قاض سقط تثنية
 التمكن ثم عوض عن الياء المحذوفة ثنوين اخر وقيل انه قبل الا
 علال ايضا غير منصرف فلما حذفت ضم الياء اشتقا لها عليها
 عوض عنها ثنوين فحذفت الياء لثنا كين وقيل انه ذو
 ينصرف بعد الاعلال لقوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف
 هذا الجمع قيل بغير بعض العرب والمبعض في هذين الوزين خصوص
 الحركات والتسكون وتربيتها واصالة الحروف وزيادتها
 غير معتبرة يقال لانه علم نفسه وفي وزن تصغيره فيقال وزن
 ايمر ففعل لا في فعل والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما هذا
 والاخر هو المشهور والبيان عند الاطلاق ان بغير خصوص

الحركات والسكون وترتيبها واصول الحروف وذواتها و
في غير من الاسور بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظة
فيقال وزن اكرم فعل لا فعل وحار فاعل وكبير وزن فعال و
ونعاليل وزنا عرو ضيا لانه لا يعبر فيه حفسو من الحركة بل تحركها
فيقال وزن طويل فعولن ويجوز صرفه اي لا يتبع جعل غير المنصرف
منصرفا با ر حال الكسر والتنوين لضرورة الشعر بان يخل عدمه
بالوزن كقوله صبت على مصائب لوانها صبت على الايام صرد
اليائنا وسلاسته كقوله اعد ذكر نغان النان ذكره هو اسلا
ما كثرته يفتق او للتنايب اي لتخصيل تناسب بين المنصرف
وغير المنصرف سواء وقع في الفواصل والاسجاع او لا نحو قوله
تفاني سلا سلا على قرة نافع والكسائي لتنايب اعلال ابده
وقوارير التنايب قوله قوارير ابده وكل ما اي اسم لا ينصرف
اذا صنف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه البياء
او لم يوجد الصف السببية بفروض خاصة الاسم او عدم الوجود
مخوموت بالامر والامرنا وقد وجد البيان ولم فيها ومردت
بغيركم لم يوجد البيان لان العلم اذا اريد اضافة تكرر اول ومردت
بعضا ثنا وجد فيه تناسيب واحد هو الالف والثون وقيل لا و
ينصرف مطلقا وقيل ان وجد البيان لا ينصرف والا ينصرف
والتقسيم **امثلة** من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع

النوع اي نوع الاعراب فهو اي الاعراب بحسب النوع او نوع الاعراب
اربعة بالاشطر ارفع لسمي به لان الشقيقتين ترتفعان عند اداءه
وتنصب لغيرها بعد الفتح هما مشتركان بين الاسم والفعل غير
تحتيقتين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا ومنفويا
بحسب علمه وجر لا يجر ان الشقة السفلى في اوائه كسقوط الجنس
للتكر وذكروا وجوها تطلب من المقلولات هو مختص بالاسم
لانه علامته كون الشيء مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكلما
علامته وجزم لقطع الحركة او الحرف مختص بالفعل لانه ان جزم
وهو من حصان فقر الفعل وعلامته الرفع اي علامته هي الرفع
فالاضافة بناء على ان الاعراب عند المنصوبة الاختلاف من
الحركة والحرف الاختلاف نفسه كما عند عيد القاهرة ومن تبعه
اربعة بالاشطر ارفع في الاسم والفعل واو في الاسماء الستة و
وجع المذكر التام وعلامة الف في التثنية وعلامة في الاسم
وثون في المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير الثون وعلامة النصب
خمس بالاشطر فحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم والفتحة في
سما التثنية ويا فجا هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة وحذف
الثون في الفعل وعلامته حركته كسرة في المنصرف وفتحة في غير
المنصرف ويا فجا بالحروف وعلامته جزم ثلثة حذف الحركة في المضارع

صحيح الآخر وحذف الآخر في المعقل الآخر وحذف الثوب في المعقل
 باخره في التفسير الرابع من التفسيرات الاربعة تسميه
 بحسب الصفة هو اي الالعاب بحسبها ثلثة لفظي اي منسوب
 الى لفظ العرب يظهر في اللفظ اي لفظ العرب صفة كما شقة
 للفظي او جملة متساوية سوقة لبيان وهو الاصل لانه علا
 وحققها الظهور وتقدر اي منسوب الى التقدير اي تقدر
 في الاخر ولا يظهر اللفظ و تحلى اي منسوب الى المحلى اي محل
 لو وقع فيه العرب يظهر الالعاب واذا اختص الالعاب بحسب صفة
 في ثلثة ويظهر اللفظ من بيان تسميه فلنذكر الاخيرين اي
 التقدير والحلى حتى يعلم ما ان عداها لفظي لان بيانها وبيان
 محالها يدل على ان ما عداها لفظي ومحالها غير محال لهما لا اختصار
 الالعاب في هذه الثلثة ويمكن اخرج للتخفيف مخواريكم ليكون
 الهن في قراءة في عمرو وللا و غام خوارج مالا يوم الدين فلنذكره
 لا يقدح في ان ما عداها لفظي لان الكلام مبني على ما الشهر من
 الاستعمال وهو معتبه بما سكن للوقوف ما شغل اخر بحركة جيا
 نسبة بحركة اخرى فوالا تلك السجد ولو بضم تاء المالا تلك على
 قراءة في جعفر والحمد لله بكسر الدال على قلة الحسن البصري
 وحجرت حيز بكسر ياء حيز للجوار من قيل ما شغل اخر

بحركة

بحركة غير عربية فيكون من التقدير المذكور في الكتاب وتاد
 لا يعنونه لكن بقي المضاع المجزوم المدغم على لغة تميم فو لم يمد بحركات
 الدال فان جزمه تقديرى والحجازيون لا بدغمونه والقرآن نزل
 بهما نحو ولا تمدن ولا يمل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا
 يضركم كيدهم شيئا با و غام لا يضر مع انه مجزوم فالاعراب التقديرى
 ما اي اعراب لا يظهر في اللفظ اي لفظ العرب بل يقدر في اخره اي
 يعنونه فيه مانع كائن فيه اي في الاخر لا في اللفظ اي شئ يمنع ظهوره
 فيه لتعذره او شغاله غير الالعاب الحقيقي صفة بعد صفة مانع
 اذ لو كان مانع الالعاب الحقيقي لكان الالعاب خليا لا تقديريا عند
 المتكلمين ان شاء الله تعالى فلو مرت برب ولا يكون الالعاب التقديرى
 الاله العرب لانه لو ادفع مانع كان لفظيا مثل غلامى لو ارتفع الاسان
 فظهر الالعاب لان مانع فيه شغل الاخر كالاعراب اللفظي اي كما ان الاله
 عرب اللفظ لا يكون الاله العرب وهو ظاهر ذلك اي الالعاب التقديرى
 على ما ذكره في سبعة مواضع نفس مصادروا بادراج بعضها في بعض
 و زاد عليه فحصل سبعة الاول مفرد لا شئ ولا يجمع معرب
 بالحركة اسما او فعلا لا معرب بالحركة كانه الاسماء التثنية اخر
 الف وان هذا لا تنفاه الشاكين فيكون سنويا وكما في المفوظ
 فان كان ذلك الفريد اسما لا فعلا فاعلم ان الاله الاله الاله
 اي حال الرفع والتثنية والتقديرى لتعذر ظهوره على الالف

في اخره اعراب تحكى فيكون اعرابه تقديرية لا اشتغال الاخرى المحكى
كما علم مركب جزوه الثانية معمول قبل العلية لما لا اعراب له وضعا
والجزوه الثاني مشغول باعراب المحكى نحو ان زيد عامله حرف لا
يكون معمول اصله كما سبق وهما زيد عامله عامل معقود
ومن زيد عامله حرف جزو واساس زيد على انه لا يستفهام من
قبل ما نقطه ندر تقول جاني ان زيدا ورايت ان زيدا ومررت
بانه زيدا وكذا غير مجاز عبد الله فان المضاف اليه معمول
لانه اعراب وهو المضاف ونحو مضروب غلامه في الاصل نائب الفاعل
وكذا لم يعلم مركب جزوه الثاني معمول لانه اعراب نحو ضارب
زيد فان اعراب الجزاء الاول منهما اي من الجزئين اي من عبد الله
ومضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزاء الاول فان الاعراب
يلحق لفظه ان كان لفظيا قبل العلية وان تقديرية نحو المعزى
غلامه ومرمى غلامه لقابلية وظهوره فيه بحسب العامل
اي بحسب مقتضى العامل نحو جاني عبد الله ورايت عبد الله و
مررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية و
اي باعراب تحكى فاضافة اعراب الى الحكاية كاضافة الحاتم
الى الجوده صاتم الجود او ما في اخره بنا تحكى نحو خمسة عشر
علما وشله يسبويه لان الكلام فيه فقبل العلية كان الجزاء
متبين لتضمنها الحرف فاذا كان علما يكون تقديرية لكونه

لكونه اسما مفردا واشتغال اخره على الاشتغال وقيل متبني
اعراب تحكى كما قبل العلية والموضع الرابع ما اي معرب اسم او فعل
كان في محل اخره وهو تفتن في التفتير حيث ترك في فيما قبله
به فيه ياكسورا قبلها اصلية او منقلبة عن واو لان
هذا لا لثقا التاكيد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجوز
تقديره لان ايتا الفروسة والمكسورة المتحرك ما قبلها يجب
سكانها لا اشتغالها عليها واما نفسه فلفظ لان ايتا الفروسة
المكسورة ما قبلها لا يتغير مخففتها نحو جاني القاضى بالياء وقاض
يخذنها ورايت القاضى وقاضيا ومررت بالقاضى وقاض وان كان
ما في اخره ياكسورا قبلها فعلا فرفعه فقط لا نفسه
وجزمه لانها لفظيان لوجود الفتح لكسرها قبلها وخفتها
عليها ووجود الحذف في اللفظ تقديرية خذ في الضمة لا اشتغال
ان لم يلحق باخره فيمر مرفوع فانه ان كان نحو فان كان النون و
يكون اعرابه تحكى وان كان غير يكون لفظيا نحو برسين وبرسيا
ويومون ولن يرميا ولن يرموا فعلى هذا فالانصب تقييد لا
سم با اذ لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان
وقاضون والاخص لا وضع تخصيصا بالفرد الذي لم ينقل به
لشيء لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الى مخوفى وتسمى و
لبنى ونرمى ويغرس والموضع الخامس من منها فعلا اذ لم

يوجد اسم آخره واو مفتوح ما قبلها فرفع ففعل لا نفيه
وجزئه في الفظيان تحفة الفتحة على الواو المفتوح ما قبلها
ووجود الحذف لفظيا ايضا كفعل آخره با تقدير يرفع في تحفة الفتحة
لاستشغالها على الواو ان لم يحذف باخره ضمير رفع نحو يرفع
وتغزو واغزو تغزو والموضع الساكن منها اسم معرب
اعرابه بالحروف الواو الياء والالف وليس فعل اعرابه بهذه
سلاق لساكن بعده اي كلمة في محل اولها فتحة وصل تحذف
عند الوصل فيجئ ساكنان اولهما حرف متحرك فلفظا
فيكون الاعراب تقديرية فان كان ذلك الاسم من الاسماء
النسبة المذكورة من المضاف اليه الى غير اسم التكلم المفردة
الكبيرة فاعرابه اي ذلك الاسم في الاحوال الثلث تقديرية لعدم
وجوده في اللفظ نحو جاني بوالقاسم رأت ابا القاسم رأت
بابي القاسم وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاحق و
للساكن جمع المذكور السالم فينظر ان كان ما قبل حرف الاعراب و
مفتوحا نحو مصطفوه ومصطفين فتحرك الواو ونحو
للساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما حرف متحرك
الاول بالفتحة للجائسة والياء بالكسرة مثل ما ذكر فيكون
اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لوجوده في اللفظ نحو جاني
مصطفوه القوم بالواو المفتوحة ورايت مصطفى القوم و

ومررت بمصطفى القوم بالياء المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الاسم في الواو مكسول
في الياء تحذف اي الواو والياء لوجود شرط الحذف وهو كون
فيهما ساكنين عند النقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديرية
في الاحوال الثلث نحو جاني ضاربوا القوم ورايت ضاربوا القوم
ومررت بضاربوا القوم وان كان ذلك الاسم تشبها فرفع
تقديرية تحذف الالف للساكنين وفي نفيه وحرفه تحرك الياء
دفعاً للساكنين بالكسرة للجائسة فيكون اعرابه فيهما و
لفظيا نحو جاني غلاما انك تحذف الالف من اللفظ ورا
وارت غلاما في انك ومررت بغلاما في انك بكسر الياء فيهما
والموضع السابع من انواع السبعة الموقوف في الذوق وقف
عليه نائبا الفاعل بالاسكان حال كونه متماكنا اعرابه با
تحركة لان ما اعرابه بالحروف ويكون اعرابه في الوقف لفظيا و
كضاريون ويغريون فان كان ذلك الوقف عليه غير متين
بتنوين التمكيد وتنوين العوض في نحو كل مثله سواء كان متونا
بتنوين القابلة او لا او كان في اخر ثانيا الثانية الموقوف
عليها فاحوال الثلث اي اعرابه فيهما تقديرية لعدم ظهوره
في اللفظ نحو جاني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ورايت الرجل
وكذا نحو ضاربة مما اخر ثانيا الثانية وكذلك نحو ضاربات

متما هو متون بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف عليه
متونا يتنوين التمكن حال كونه كائنا بغيرها اي يلا و
الثانيث فرقة وجوه تقديرية لسقوط الحركة بالوقف و
دون نفسه فانه يوقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين
فيه في اللغات المشهورة فيكون لفظيا و في بعضها يوقف عليه
بالاسكان فيكون فيه تقديرية ايضا نحو جاني زيد ومريت
يزيد وايت زيد بالالف او زيد ايضا بالاسكان وقد يوقف
عليه في الرفع تعليله واوا و بحر تعليله يا نحو جاني زيد ومريت
يزيد فيكون لفظيا فيهما ايضا واما الاعراب المحل وهو ما لا
يظهر في اللفظ ولا يقدر في الاخير بل يعتبر في المحل لما في نفسه وهو
البناء او مانع في الاخر غير ما ذكر في التقدير وهو الاعراب الحقيقي على
ما ذكره المصنف في موضعين احدهما وحسن المقابلة بان يقول الاول
الاسم لم يظهر وجهه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاختفال المذكور
في الاسم يكون في الفعل ايضا نحو ان لم تضربني فانه مخروم لفظيا باسم
وخللا بان العرب لا المني فانه لا يتصور فيه التثقل اضره يا
اعراب غير محكي بل باعراب حقيقة جاس عاملة لان المتشغل به
اعرابه تقديرية كما مر نحو مريت يزيد فانه يحكم على محل زيد بالتب
على المفعولية اي على انه مفعول غير صريح فيه تنبيه على ان
النصب للمجرور لا مع الجار كما يجري على السنة المعربين وكذا

العجسني

العجسني ضرب زيد ومرت يزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية في
المثال الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز
ان يكون الرفع على النائية وان يكون منصوب المحل على المفعولية
ان كان الاضافة الى المفعول والنائية في المثال الثاني هذا
وقد استوى الفاضل العصام بين معرب في اضره اعراب محكي
وبين معرب في اضره اعراب حقيقي في ان اعراب اضره بهما
تقديرية وصريح بان المجرور في الامثلة المذكورة منصوب او
مرفوع تقدير اقال لا تقول هو معرب محلا لا تقدير لانا تقول
ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما تتهجران المجرور محل
النصب او محلا فيرفع فمن قبيل استعمال المحل في محل التقدير ومنه
قول المفسر المعرب ما اختلف اضره لفظا او محلا ويؤيده ما
قالوا المانع من الظهور في الاعراب التقديرية شيء في الاضر
وفي المحل نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب
والمصنف حقق ما به فيما علقه على الامتحان والموضع
الثاني من صيغتين الذين فيهما الاعراب المحل المبني الذي فيه
يوجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة ولما تو
قف معرفة احواله على معرفته اذ ان يتيه فقال بالفاء
التفصيلية فهو اي المبني الذي نحن بصددده وهو المبني
العارض الذي يكون معمولا بوجوب الموجب ما اي لفظا

او كلمة فتذكر القيمة كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار
اللفظ والحيث التحويلي عن احوال الاخر كان المراد بنا حركته و
السكون حركته الاخر وسكونه لا بعامل دخل عليه لا بسببه فلا
يلزم دخول الاسماء المدودة فيه وان التراجيح عنده مذهب
الزحشسي وهو كونها معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب
عند التركيب لا بليته بالفعل وهي بالتركيب هو ملتبس و
نجلا في المعرب من اعربه اي اوصحة او ازال فساد لانه
وضع فيه الاعراب او ازيل فيه فساد التيسر بعض الاعراب
ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد التيسر
ببعضها ببعض فهو محل الابضاح او الاذالة فهو في الاصطلاح
الفا تفصيل الجمل او جوابية ما كان حركته مخففة ولا نحو
جاني زيد ويقرب او مرته نحو جاني ابوك ويقربان وسكونه
نحو لم يقرب اي حركته اخرة وسكونه بعامل دخل عليه او بسبب
دخوله عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان بالحركة والسكون
الاصل والا شهر قصر التعريف عليهما ولم يجعل شاملا لما
حرف وفي مقام التفصيل اعني على نوع حقه ثم لا يخفى ان هذين
التعريفين تعريف باخاتمة لا بالماهية تسهلا للمبتدئين
وتيسرا لهم ولا اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبني
ظهر فقال والمبني المطلق على نوعين بالاستقرار مبني الاصل

اي مبني

اي مبني هو الاصل في البناء يتفرع بنا النوع الثاني عليه ومبني
العارض اي الاصل فيه الاعراب وعرفه البناء بسبب يقينه
لازما او غير لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة
بالاستقرار الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع معمول
اصلا ولذا قدمه ولما في لعدم موجب الاعراب فيه والامر
بغير اللزم اي امر الحاضر المعرف لا تنفاه ايضا هذا عند البصريين
وعند الكوفيين معرب كما سبق ولا يختلف فيه اخرون والجملة
قالوا الجملة لا تنصف باعراب ولا بنا لان النصفين هما الجملة و
المعر نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة
والمتشبهة بناتمة فبعضها منه وقد نقل الفاضل العصام عن
هو انفي التوسط للسيد الشريف ان البعض عددها ستة وا
ضطرب كلام الرضي في مواضع من كتابه فتعريف المبني المطلق
بما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما بنا شبه متماثلة
ثلاثة من الاعراب والنوع الثاني على نوعين كما المبني مبني
لازم بناء لا ينفك عنه وغير لازم ينفك عنه والاولى منهما
ما لا يلفظ لا ينفك عن البناء اي لا يستعمل معربا اصلا وهو
اي المبني اللزوم المضمرة بجميع افراد انواعها ووجه ثباتها
بثباتها للحروف في الاختراع الحرف يحتاج المتعلق وهذه
الى حضوره المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقبل

الحرف كخطاب والفصل في الصورة واسما الاشارات بجميع
 افرادها الا التثنية وكذا ما خفي من الموصول عند المقدر لان
 التشا في كلهما على وثيرة واحدة وجه بنائها المتشابهة للحرف
 في الاختصاص الى ما يعين المراد من الاشارة والوصف والموصوت
 وبنائها في المتشابهة للحرف لانتهاجها الى الصلة ولان
 وضع بعضها كوضع الحرف غير في وايت فانها معربان لرجحان
 جانب الاسمية بلزوم انما فتحتها الى المفرد الا اذا حذر صدد
 صلتها فانه حينئذ يجوز بناؤها لتأكيد خبرها بما الحرف في الا
 حجاج نحو قوله تعالى ثم لتفرعن من كل شجرة ايهم اشده على
 الرحمن عني اي ايهم هو اشده وبنينا على التضمين المتشابهة
 الغايات من حيث ان الصدر متوحد وفي مثلكم وجل وخسة
 عتيدوا لم يلزم الاضافة وفي الاضافة الى الجملة وكذا اجبت
 في الاغلب واسما الافعال بكلا تسميتها لانه قائم مقام الامرا
 والمافى وقد سبقت المذكورات من حيث البيان وما اي لفظ كان
 وزن على فعال حال كونه مصدرا لم يقل مؤنثا مع ان التامة وهو
 الى ان اقسام افعال المذكورة هنا ككها مؤنثة بتبنيها على ضعف
 دعوى ثابته اذ لم يلزم دليل عليه حتى شئت الرضى فيه ولم
 ينكر عليهم دعوى كونه معرفة كجاء بمعنى الفجرة او الفجور
 او صفة يلقيان نصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة

نحو يا فاسات

نحو يا فاسات ويا ضبات بمعنى باقا سفة ويا خيشة وهذا
 مختص بالثنية ولا يكون الا صفة صرفة ومنها ما يكون صفة
 غير مختصة بالثنية كقطاط بمعنى قاطلة واي كافية ولزم الى
 دنة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امرأة وغلاب كذلك عند
 فعل الجواز قيد للاخير قال في الصحاح في باب التثنية والاشعار
 جاءت على لغتهم كقوله اذ قالت حذام فصدت قوهها فان القول ما
 قالت حذام بكسر الميم في الموصوفين قيل لكونها على ذلك فعال بمعنى
 الامر وقد عرفت من المنا سبيل التوضيحية للتبني المتشابهة وصيغ
 صاحب الفصل انواع المناسبة الموصيحية للتبني بانها اما
 تضمن الاسم مبنى الاصل كايين او تميزه كالمبنيات المتشابهة
 للحرف في الاختصاص او وقوعه موقعا كترال او صفا كلمة و
 لما وقع كان كجاء او وقع موقعا موقعا كالمنادي
 فانه واقع موقعا كاذاد عول المتشابهة كما في ذلك او اضافة
 اليه كالمعنا في الجملة والاصوات والشهور ان الاصوات
 ليست من قسم من اقسام الكلمة المنبئية لمعناها كالمبني
 وهو اي الصوت في معرفة النحاة كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس
 منه كما عرفت حكى به صوت صوت انسان صادرا
 عنه فيقتضي الطبع او صوت غيره ولم يقل لفظ لان ما يصد
 من الحيوانات العجم والجمادات لم يتركب من الحروف لانه

لانه لا وضع فيها ونما بحيث
 عنها في هي

ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ اما بان يصدر
نسان ونفسه ذلك الصوت كفاق اذا تلفظ به فاصدا
لا يتدار ما يشابه صوت الغراب فلا يكون معمولا لفتح
التركيب او يحكى ما يصدر مثل ما قال زيد غاق او وى او قال
الغراب غاق او غاق صوت الغراب الختيد يكون معمولا و
للتراكيب مبنيا على الكسر فيمكن ما قبل الاخر لتعذر النقاء
الساكنين وقال المصراع ايه تفديرى او صوت به للبهائم
اي لاجل البهائم كئنه او دخره وليس البهائم من اهل فهم
الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على الفا
اللفظ عليها لتكر ذلك في سماعها وتمكنه في خيالها فاذا سمعت
اللفظ تترت للمقصود كفتح مفتوحة التون ومكسورة الحال
المشددة ومفتوحة حرا وقد تحذف ساكنة لاناخذ البعير وكذا
هني ونحو كسر ولها وسكون الياء ويجوز الكسر والسكون
فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكر سماعها
وقيل انها اسم فعل وارقتضاه الرضى وقال المصراع ارى الله
الحق لدخوله في هذه بقى اسم اخر وهو لفظ غير موضوع
صار وعن الانسان دال على معنى باطع كفتح عند الاعجاب
وى للتندم واه للتوجع واه للسعال وحكم اخره على ما
تقتضيه الطبع ذكره في الامكان ونما البحث هنا ان الا

ان الاصوات الجارية على لسان انسان امما متقولة
الاباب المصادرة وزنت المصدرية ولم تضر اسم فعل مثل
واها للنجب وحكمها حكمه المصادرة ولم تلزم وصارت
اسم فعل مثل صه وسه فحكمها حكمه واما غير متقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة وهي اقسام
منها ما يعرف ذلك نسان عند عمر وهو معنى كالتدانة والتعجب
والوجع والشروع كوى واخ واخ فدالتها على معانيها و
طبيعية فليست بكلمة ومنها ما يجري على لفظ الانسان كما
اذا قال غاق فاصدا لا يصدر ما يشبه صوت الغراب وهو ليس
بكلمة ايضا وكما اذا قال قال زيد او الغراب غاق او غاق صوت
الغراب او قال زيد عند التعجيب التندم وى او عند اناخذ
البعير وهذه مبنية كما سبق لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم
وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع المركبات من المبنيات
على ما يظهر من القيود قال وبعض المركبات وهو اى
البعير الذي من المبنيات كل كلمتين فليس او اسجين او
حرفين او مختلفين لكان او حكمين ليشتمل نحو يسبويه
ولو قيل كل لفظين كان ابعد من التكلف كسرا مد بها علامة
في الاخرى قبل العلامة مثل تا بطل شبر او غلام زيد و زيد انزرب

ولو قيل ليس بينهما نسبة لمخرج مثل ذنب قائم ورجلا قاض من
المركب الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم والصعق كالجملة الواحدة
لشدة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين جعلنا اسما واحدا بان
جعلنا على فان كان جزء الثاني مما جعلنا على صوتا سواد
كان الاول اسما نحو بسيوبه او فلاحو جوايه او حرفا نحو ان و
بنيا اي الجزان الاول لكونه جزء من الاسم وكون اخره في الوسط
والثاني لكونه بنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما اخره بنيا
تحكى معربا على تقدير وما ذكره هنا سلوكا الى مسلك الغير
وكسر الثاني لان اصله التسكون فحرك للتساكنين والاصل في تحريك
التساكن الكسر وفتح الاول لخفة نحو بسيوبه اسم امام النخاعة عمرو
بن عثمان الشيرازي وقد يسكن من وجه وان لم يكن الجزء الثاني
صوتا بنى الجزء الاول على الفتح لمثل ما ذكر ان كان اخره حرفا يمحوا
معربا بنى للتركيب نحو يعلي بك وحضر موت اسم بلد وقبيلة
او بنيا ابقي على بناءه نحو ابي ورد وبنى الجزء الاول على التسكين
ان كان اخره اي اخر الجزء الاول حرفا علة لتقل الحركة عليه نحو
معدى كريب واعراب الجزء الثاني حال كونه غير منصرف للتركيب
والعلية والا عراب وعدم الانفراد صفة لجميع الجزين لكونهما
كالحروف المركبة منها الكلمة لكتنهما لما ظهر في الجزء الاخير حكمه عليه
عليه بهما على اللغة الفصحى اي بناء الاول واعراب الثاني مع

١٦٧
الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصحى وفيه لغتان اضران
اعراب الجزين معا وضافة الاول الى الثاني ومنع صرف للفظان
اليه واعرابهما معا وضافة الاول وصرف الثاني نقول هذا
بمعلي بك ورايت بعلي بك ومررت بعلي بك بالحركات الثلاث
في الاحوال الثلاث في جعل وفتح الكاف في بك على الاولى وكسرها
مع التنوين في الثانية كل ما ذكره في مركب جعل اسما ولما اراد استبقاء
احكامه المبنية من المركبات زاد قوله وان لم يجعل اي الكلمتان
اسما واحدا بان يواد بكل جزء معناه خمسة عشر حيث يواد
بخمسة معناه وبعشرة معناه ولكن تصرف الثاني حرفا عا طفا
او جوا و بان فيهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة
فان لم تكن الكلمة الاولى لفظا اثنين اي لفظا هو اثنين بنيا
اي اللفظان او الجزان ليس ما ذكره هنا ما ذهب اليه في الامتحان
قال قبيد النضيد للجزين فلذا بنيا وتبع في هذا الكتاب الجمهور
وقالوا بنى الاول لكون اخره كالوسط لشدة الامتزاج والثاني
لتفتته الحرف على الفتح لمرور البنا وخفة الفخمة وثقل الترت
كيب ان كان اخرها حرفا صحيحا بنيا على التسكون ان كان
اخرها حرفا علة لما ذكره نحو ادى بدي الاول اسم فاعل من بدأت
الشيء والثاني فاعل بمعنى مفعول منه مضافا اليه الاول وانما به
على الحال بمعنى باء مبتدأ فهو وان كان مضافا ومضافا اليه

فكان ينبغي ان يكونا معربين الا انها شبرا بمجسدة عشر لافلا
تاما معنى الفرز فهو متضمن للمعنى اخر حكما وبني الاول فقط على
التسكون ان كان اخره فقط علة مثال كون اخر الجزئين
مرفا صحيحا عواحد عشر واحد عشر اخر اولهما اخر علة
ساكن وثلاثة عشر ثلث عشر وحادية عشر وما زاد عليها
منها الى تسع عشر وثاسعة عشر وتضمن اخره ظاهرا
في ثلثة عشر واخواته لانه المعنى ثلثة وعشر وغير ظاهري حادي
عشر وعنوانه لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر فالوجه
انه كان في الاصل احد عشر فادادوا ان يأخذوا من الجزئين اسم
فاعل ليبدل على واحدة مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعلا لا يسع
جميع حرفيها وفي اخر بعض من كل مظنة التباس فافادوا
الاول ليبدل على المقصود من اول الامر فكان متضمنا لشيء حادي
عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعبر هكذا في اخواته
ومخوفاي زيد مثلا حادي بالاصناف بيت بيت اي لا مقدار
بينه الى بيتي وبتلا صفا ببيته وبيت اي مجتمعين ومثلثين
اي هو الجار اللامسوق والمال بين بين اي بين هذين في المثال
كان الاول من الكلمتين لفظا اثنين بني اللفظ الثاني للتضمن
المذكور واعراب الاول وحذوتونه وهو لفظا اثنين هذا
مذهب جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كانه الزيادة

ولان نفي النفي والمجوع لم يعهد حذفهما في غير هذا الموضع
الا للاضافه فصارت كما في مضاف والتركيب الاضافه لا يوجب
البناء وقال درستويه هو مني كسائر من الصدور لا المتألفا
لا متراجعا مثلها واختلافه باختلاف دعوان وهذين
على مذهب ثمانية نحو جاني اثنا عشر رجلا واديت النع عشر
رجلا ومزيت بالثني عشر رجلا وبعض الكتابات لان كلها
ليست المبنيات والكناية في اللفظ والاصطلاح ان يعتبر عن نفي
معين لفظا او معنى بل يفظ غير متخرج الدلالة عليه لغير من
الاخر من كالا بهام على السبا معين نحو جاء فلان اي زيد
كان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هه للفرج والفعل
القبلي والاختصار كانه الضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد
طويل النجاة وامر دهننا ما يكتفي به بل بعضه المعين ويتعذر
تعريفه الا بالتفريق به فلذا قال وهو اي البعض كم مفردة عند
البعضية ومركبة من الكاف وما الا ستفها سبة عند الكوفية
وحذف الفها لكونها مع حرف الجر قيا سا وشكله محمدا
للتخفيف فكأنهم جردوا عن معنى الا ستفها م في الجزية يكون للا
ستفها م عن العدد فيكون ميهما تنصب ما بعده على التمييز
ويكون مفرد جملة على تمييزا لوسط وهو احد عشر وما قوله
الى تسعة وتسعين نحوكم رجلا فمريت وكم رجلا فمريت وكم

ضريبة ضربتها وكم يوما سئرت وكم يوما سئرت فيه وكم
يوما سئرت وكم يوما سئرت وكم يوما سئرت وكم يوما سئرت
وكم غلاما كان غلامك ويكون للخرية اي للخرية عن العدد و
الغلام المنسوب لقوله لا تستفهام وخرية كما في بعض النسخ سميت
بها وان كانت لا تشاء التكثر باعتبار ان متعلقها خرفا فيها
بمعنى التكثر فيضاد الى ما بعده عند الجمهور وعند الفراء يجوز
تقديره من الخلاف فيظهر عند فصل التمييز فيوجبه الجمهور
بغية جملة على تمييز الاستفهام لا امتناع الاضافة والفراء
يسوغ الجزع للقدرة ويجوز في تمييزها الافراد والجمعية فقول
رجل ورجال لان تمييز العدد المضاد اما سفرد او مجموع فزو
عيا فيها دفعا للحكم ويجوز دخول من في تمييزها عند الفراء
خشي حيث يجوز ان يكون كم خيرية وانشائية في قوله
تعالى سئل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بيته واكثره الرضى
وقال لم يعثر عليه في الاستعمال ولا كتاب من كتب النحو والكم
لستفهامية خبرية صدر الكلام واعرابها اعراب تمييزها لو
لم يكن تمييزا في كلام متعلق فيه مع كم وانما بنا اليه بالامثلة
وبناؤها لكون وضعها وضع الحرف او لكون الاستفهامية و
متضمنة لعمى حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها او كونها بمعنى
رب وكذا عطف على كم يكون للعدد وكناية عنه ويجوز كناية

كناية عن غيره فخصبت يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه
مثلا اعراب كم ولا صدر له ونبأوه لكونه فاذ دخل عليه
الكاف وصادر كلمة مثل كم ينصب ما بعده على التمييز للعللة المذكورة
في كم نحو عندي كذا وها ومن هذا القبيل كاتين واصله اي دخل
عليه الكاف وصادر الاسماء مبتدأ على الشكون اعز بقول ولما
يكتب بالنون واعرابه مثل ما ذكروله صدر الكلام ويكون
لتمييز غالبا نحو قوله تعالى وكاتين من بني قاطل معه رسيون
ولا تستفهام نادرا فلا وجه لعدم ذكره هنا وكيت وزيت
يفتح ثما على الاشهر وها والضم والكسر لا يستعملان الا في
باعتلف يكونان للحديث اي للقصص وكناية عنها يقال قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت ببنينا لانها بمعنى
بجملته والكلمات المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء الشقراء والاشقام
كما ومن وكيف وفيه الباء ظاهرا غير اي واية فانها معربان
كما سبق وبعض القروى الزمانية او المكانية وانما قال بعض
لان كلها ليس من المبتدئات فواسر ليوم تقدم على يومك
ونباؤ عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرفين لثقله
معنى حرف التعريف ولا كان معرفة تقول حيت اسر الدابرون
على الكسر لان الاصل في البناء التسكون فلما كان العين ساكنا
حرف اللام بالكسر فعلا لا تقاء الساكنين وقصلا لا ستفراق

نفي وقوع امره الزمان الماضي نحو ما تأتية قطاعة جميع اذنية
لما نفي وقد يستعمل لتأبيد المبتدأ نحو كنت اراه قطاعة والى
الزمان الماضي وفيه خمس لغات احديها هذه وهي فتح القاف
وضع الطاء المشددة وهي اشهرها وتحقيق الطاء مع نمة
وضع القاف مع نمة الطاء المشددة والمخففة والحاء سرك
سكون الطاء مع فتح القاف ونبأؤها لكون وضع بعضها
وضع الحذف وحمل باقيها عليها وعوض لا يفرق نفي وقوع
امره الزمان المستقبل تقول لا اراه عوضا ايدا والاشهر التنبأ
على التعم وجاء الفتح والكسر قيل هو عربي اذا ضعيف يقال لا
افعله عوضا عما يقين بالنصب اي دهر الدهرين فعله
تنبأها قطع الاضافة ومذ ومنذ لمعني اول مته معيته باضا
فتم الى الجملة السابقة فمعني ما تأتية مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة
سابقا اول مته عدم الروية فكانه مضافا الى الجملة السابقة
التي هي ضد فعل العلم بها فليعلم مفعول معين المراد كالمثال
المذكور وشئ مذ يوم لقينتي فيه او بجميع المدة المعينة بالجملة
على ما عرفت قبله المقصود به العدد شئ ما تأتية مذ يوم
او ثلاثة ايام وقد يقع مصدر او فعل او ان او ان فيقدر زمان
مضافا الى احديها مفردة المعنى الاول وما يدل على العدد في الثاني
فنبأها قطع اضافتها او يكون صورا تسمى على صورة

صورة حرفين قالوا ان اصل من منبذ خفف فصار منبذ ليل
فصغير بعد الشجيرة على منبذ وجعله على امتناذ وقال صا
منبذ المفعول ان قولهم غير منقول عن العرب فام يؤثرون مع
منبذ غائبة العرب ومنبذ نحو عربا الحجازيين وقال القا
منبذ العمام يؤيد ما قالوا ان منبذ اسمي به لا يشدد اخره
والا لفظا الموضوع على حرفين اذا شئ بها ليشدد اخرها
مثلا اذا شئ بقدر يقال قد ليشدد بالآخر فان موضوع كالمستفاد
حتى تجعل الماضي مستقبلا ويستعمل الماضي وكثير استعماله في الشرط
المقطوع وقوعه محذوف ان فانها تستعمل في المحتمل الوقوع
وعامل الشرط عند المحققين قبل مع اضافة اليه ونظيره
كلم المجازاة وقيل بدونها ونبأها عند الجمهور ويجوز النظرية
والفحاحة فيختار بعده التنبأ بناؤه للرفع اضافة الى الجملة
وقال الفاضل العصاح نبأ كما في اخره الف مقصور بالمقابلية
الى غيره مما يتبادر كمنه في علم التنبأ والافلا يتبر فيه المبنى
من العرب في النقط واذ نبأوه كما مر لما مضى ويجوز ان يقع
بعده الفعلية والاستسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم و
الفواعل ونحو اذ الجريسون ناكسوا رؤسهم وقد يجيء و
للتعليل والمفحاحة ولما قيل انه بمعنى حين وقيل بمعنى اذ لانه
يستعمل في الماضي مثله ولحسنه ابن هشام ولمصر كحتم ان

يسمى اليه بما قرينه به وقال ابن اخرون انه حرف لوجوده
لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون مثل لو
فتبها بلو ولو مرز وابد بصحة ما السمع دخل الجنة لانه لو كان
للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول الاسلام واجيب بانه
محمول على المبالغة وسبب نبأه كون صورته السما صورته
حرفا وبلوغه ان يكون شرطه ما ضيا وجوابه ايضا يكون ما
ضيا بالاتفاق فثبوتها فلا يخفى الى البراءة عن صحتها ومجوز
ان يكون جملة اسمية مع اذا للمفاجأة والاتفاق عند ابن مالك
فثبوتها تعالى فلا يخفى الى البراءة اهم لثبوتها وقوله تعالى
فلا يخفى الى البراءة مقصود عند ابن عصفور يجوز ان
يكون مضارعا ومتى استغراها وغرطا للزمان واي وان فهما
للزمان ويكون الى معنى كيف ومعنى متى ومن ابن ونبأ وهما
لتضمنهما معنى حرفيهما وايان في الاستغراها لتعمل في الفهم من
الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحما متوكيف
فيه للحال والصفة والظرفية فيه اعبادية واذا كان
بعده اسم فهو خير مقدم وآه فعل غير ناقص فالعالب اليه
حال فوكيف جئت وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى
الم توكيف فعل ذلك ذكره الرضي وان ناقصا فهو خير حيث
للزمان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه نبأه وقد يضاف

الى المفرد

الى المفرد نحو حيث سريلا موجود ذكره الرضي وعدم المضافة
وبعضهم يرفع سريلا على انه مضافا لحدوث الخبر اي حيث سريلا
موجود ذكره الرضي وعدم المضافة لفظا اندلنا التسهيل واذا
اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشارة البناء وقد تجرد عن الظرفية
فحواله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم المقدور ولدى
بالالف المقصورة والكر الرضي نبأه لكونه بمعنى عند وهو يعرب
بالانفاذ وقال الرضي يثبت الف مع الف وينقلب يا ومع الف غير
تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى سيبويه ذلك
وعلاوة والا ولا يضاف الى الضم مقصود لا اصل لالفه سوى
هذه الثلاثة ولده يفتح فتم فسكون مثل عصفور هو اصل
اللغات وقد جاء لدن يفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون
وفعالا تنفاد الساكنين ولده يفتح فسكون او يفتح فسكون
فسكون ولده يفتح وحيا حذف النون نحو لد يفتح فسكون
ولده فسكون ولده يفتح فتم ففقدت لغات ولدى بمعنى
عند الا انه لا يعمل الا فيما هو ضار فمرتب منه وعند لتعمل
في بعيد هو في حرفه ايضا ولده لا يكون الا مع من لفظا كثيرا
او تفيد يراد ان يكون جميع الحال على حالة واحدة ولا يضاف
لحذف النون من لغات الى الضم قيل وجه نبأه وضع بعضا
وضع الحرف وحمل باقية عليه والحق عطف على يعقوب الفروق

لا على مدحول نحو كما لا تخفى اى المبنى اللام ما ذكرنا وكذا الذي هو
بمعنى المثل نحو بفتح كمن عن كالب والمنتهم اى عن هنا مثل البور
الذائب في بياضها ولطافتها وفي الحديث لبائتة على استي كما
اى على بنى اسرائيل اى مثل اما اى وعلى بمعنى فوق نحو من عليه اى
من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من اما هي
الأكثية اى اللام نسبت الى الاسم لكونها اسما والدليل على
سميتها وقوعها فما يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغير اللام
من نوعى المبنى العارض منه ما اى اسم من الظروف او من غيرها
قطع عن الاضافة مجذ في المضاف اليه بلا تعويض تنوين
ولو اعتبرت اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه
كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الظروف كمثل نحو كل
البناء اجمعون وكلا ضربنا له الامثال وفي الظروف قليل نحو ساق
الى الشرب كنت قبلا وكا داغقربا لما انزلت قال الرضى فعل هذه
الافرد في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بين
بنى منها وهو الحق وقيل المحذوف تنوين المبنى منبتي في المعرب
متويا قبله المضاف اليه ولو كان متنيا يعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسع المنسبي في غير الظروف نحو
قبل وبعثت وقدم وخلف ووراء اعلم المسمى من و
الظرف المقطوعة المذكورة وفوق وامام ودون واوّل ومن

ومن عل ومن علولا لقياس عليها ما عبقناها نحو يمين و
شمال واخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجه بنا
لها الاحتياج كما حذر وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه
لاحتياج لبناء التنوين من باب المضاف اليه ونحو لا غير ليس
يخرج ان المضاف اليه المحذوف هو التنوين في ليس ضمير عند التثنية
ففي قولك فاني زيد ليس غير كانك قلت فاني زيد ليس المجازي الا
كذا وعند الفاعل العصام ان غير ليس غير ولا غير على نحو
واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غير حائيا كما ان تقدير
لا غير جاء فلا نفى خبر وعند البعض من عطف فبعني جاني
زيد لا غير جاني زيد لا غير وحب لقطعه عن الاضافة
لكثرة استعماله وشابهته بغيره عدم التعريف بالاضافة ونبي
على التثنية لغيره به وسند الان فهو عطف على ما لوت حضرة جمعة
او بعينه ويترج وتوقع اللام ظرفية غالبية لازمة وكذا
اقرب الى هذا المحل ولو قدم على لا غير كان انبى لكنه اذا ان جمع
جميع ما قطع عن الاضافة ظرفا او غيرها قال الفاعل العصام
لم يذكر لغة بناء وجه يقرب الى القبول وقيل هو معرب لثبوت
من الان بالكسرة منه المنادى وهو ما دخل عليه احد صروف
البناء لفظا او تقدير نحو يا زيد ويوسف اعرض عن هذا الموضع الذي
ليس بمضاف ولا شبيه به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبالا فانها

معربان المعرفة بعد النداء كان التكرار بعده معرب وسيا في نحو يا
 رجلا فانه اي المناذري المذكور ينبغي لوقوعه موقع كما في ادعوك
 المشابه لكاف ذلك على ما في شئ من الحركة والحرف يرفع ذلك
 المناذري كان من المفعول المرفوع به اي بذلك الشئ لفظا او تقدير
 او تحلو وهو الضم في مثل يا زيد ويا رجلا والالف والواو في مثل
 يا مسلمان ويا مسلمون وانما بني عليه للفرق بين مركبي والمركب
 من المناذري ومروفا كذا في الرض لكن هذا ليس بطلق بل ان
 لم يلحق باجره الف الاستغاثة او التندية او الف نحو قوله وقت
 الاستغاثة او التندية وظاهر ان هذا الشرط للمبنى على فهم خاصة
 لا المطلق المبنى على ما يرفع به نحو يا زيدا اذ المبنى على الالف والواو
 يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيدا ناه ويا زيدا ناه وتبدل
 على هذا قوله وان لم يلحق باجره الف بني على الفتح لا البناء على
 الفتح انما يتصوره المبنى على الفهم ولا ياتى له لام استغاثة او
 تعجبي او تهدي فانه حينئذ يعرب على ما ياتي في نحو يا زيدا ناه
 للمنادي المبنى على الفهم المعرفة قيل النداء وبعد النداء ويا مسلمان
 مثال للمبنى على الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمون مثال للمبنى
 على الواو ويا زيدا ويا زيدون في تشيئة العلم وجعله في غير
 بلا تعريف باللام لان وجوب اللام في تشيئة العلم وجعله في
 غير سورة النداء وفيها لا تجوز لثلاث مجتمعات علاسا التعريف
 ويا قاضي

ويا قاضي ويا قاضي ويا هذا ويا سماء ويا ارض ويا مكان المراد يا
 لفرد ما يقال بل المضاف ونشبهه اذ ان يبين حكمهما فقال
 وان كان اي التادى مضافا الى شئ علما او غيره او مضافا الى ما به
 وهو اسم مجيء بعده من تمانه وهو اسم مفعول مثل يا طا
 لعاجيلا ويا حسنا وجهه او وجهها ويا خير من زيد او
 معطوف عليه بحيث يكون معه كشي واحد نحو يا فلانة
 وثلاثين لان المجموع اسم لعني معين نحو يا زيد وعمره او نعمت
 هو جملة او فرد نحو يا حليما لا يجعل او يا رجلا من تميم فكل ما
 ذكر مشابه للمضاف سواء جعلته علما او لم تجعله واذا لم تجعله
 علما اذ ان يعرف بالقدم كما في يا رجلا ولا يعرف كما يا رجلا
 فنقول في المعرفة يا حسنا وجهه التعريف وفي التكرار يا حسنا
 وجهه طريقا وكذا ما عداه واذا الاشارة الى حكم ما يقابل
 المعرفة وهو التكرار فقال او كان تكرار يصب على انه مفعول به
 اي لا ينبغي على ما يرفع به اما المضاف ونشبهه فلا ان الاضافة من
 نحو انا اسم فيضعف المشابهة واما التكرار فليدعم مشابها
 كما في ادعوك بعد تعريفها بفعل مقدر وجوب التباينة حرف النداء
 مشابه هذا من ذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا
 خير من زيد فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد
 ادعو زيدا وادعوا ليناية حرف النداء مشابه وقال البصري نعت المناذري

بغير النداء المستندة بشد الفعل ونقل عن أبي علي أنها السماء
أفعال ونحو ياربها مثال النكرة بأن يراد واحد مقيم وإرادان
يبين حكم ما نحو آخره الف فقال وان نحو آخره الف فقال وان نحو
بآخره أو المنادى المبني على التثنية المذكورة بنى على الفتح لأن
الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو ياربها وإرادان بيان حكم ما قبله
اللام فقال وان الفصل بأوله لام مذكورة يجب خبره لأنها
حرف جر مختص بالاسم فيضعف التشابهة نحو ياربها وقت الا
ستغاثه وأبالياء للتعجب وبالدو هي للتهديد يجوز أن يكون
بالزيد مثالا للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لأن المنادى قائم مقام
ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو ذلك فكذلك هذه
ولأنه لا يتيسر بالاستغاث لئلا يذهب المستغاث نحو ياربها ياق
لزيد وإذا عطف على المستغاث بدو يكسر اللام نحو ياربها ولحم
وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم
يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها إرادان يبينه فقال والبديل
أي بدل المنادى والمعطوف عليه نحو أي من اللام أي لام التعريف
إذا محل بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب
على المفعول حكمه أي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل أي الذي
دخل عليه صر النداء أي إذا كان تابعا للمبني يكون مبنيا إذا كان
سبب البناء موجودا الآن وكل منهما مقصود بالذكر فيكون

١٧٩
فيكون كأنه بالشرع الحرف نحو ياربها رتبة المبني ونحو ياربها
وغيره فيه الضم وإذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه
حكم مستقل سبب بنيانه مفقود على ما عرفت نحو ياربها
طالعا جيبلا أو ياربها وطالعا جيبلا وقرن كثير من النحاة
التأكيد للتفريق مع البديل نحو ياربها زيد وياربها رجلا وقرن
الرضي عطف البيان معه لأنه عنده البديل والبديل هو نحو
عالم زيد وغيره ما ذكر من التوابع ترفع في المرفوع على لفظ
المبني على ما يرفع به وينصب على محله وفي غير المبني ينبغي لفظه
وعند المرفوع في المرفوع كالحرف الجوارى ولما لم يكن للمفرد حيث
مستقل الحرف وكان معرفة المنادى موقوفة على معرفة حرف
النداء إرادان يبينها فقال وهو من النداء سنة على ما ذكره المقر
حيث عد المندوب من المنادى وأواس حروفه وعلى ما ذكره
بعضهم ثمانية بعد أخرج وأمنها احدھا يا أعظم استعمالا ومعنى
أما معني فانه للقريب والبعيد وأما استعمالا فانه يكون مخدونا
وسكورا ولا يحد في استعمالها إلا هو وينادي اسم الله والاسم
المستغاث وأمنها وأمنها به لا بغيره ويندب به ويؤالا بغيرها
كذا في المقاموس وعند الترخس للبعيد واستعماله القريب
لتنزيه منزلة البعيد وتبعده الرضى لا سوء استعماله في نداء
القريب والبعيد وأيا وهما للبعيد ولا وأيا بالنداء أي بالهتاف

بينهما الف هذه الثلاثة للبعد وأي بالقصر للقريب وقيل للتوسط
وقيل للبعد ذكره في المعنى وثامنها الهمة للقريب واختصر
بالندبة لا يتعمل في غيرها وسند اسم لا التي لنفي الجند إذا كان
أي الاسم مفردا غير مصنف ولا مشبه به إذا المضاف والمشتبه به
متصوب إذا اختلفا نوح جانبا لا يمتنع نكرة متصلة بلا إذا
بالتعريف والانفصال لا يكون سببا يلجج الرفع والتكرار
غير مكررة وبسبب بيان المكررة نحو رجل في الدار بناؤه على الفتح ولا
مسلمات بالكسر ولا رجليين بالياء المفتوح ما قبلها ولا مسلمات
بالياء المكسور ما قبلها بناؤه لتضمنه معنى من الاستفراغة لأنه
جواب هل من رجل وبناؤه على ما نصب به ليكون بناؤه على
ما عليه قبل البناء كذا في الرمي وسند المضاف المتصلة بوزن
جمع المؤنث بنى لكون آخره باتصال الفير الموضع المحرك بمنزلة
الكلمة والأعراب في الأمر وعلى التكون بحلة على الماضي أو نون التأكيد
ثقلته أو خفيفة مثل ما ذكر وعلى الفهم في جمع المذكور حذف واحد
كما إذا كان ما قبلها مفتوحا ولم يحذف كما إذا كان ما قبلها مفتوحا
لأجره ما قبل نون التأكيد في جميع أنواع جمع المذكر مجرر واحدا أو
على الكسر المخاطبة هذا أيضا ولم يحذف وعلى الفتح فمما عده
من محرك الآخر لعلول اللفظ باتصالها وخفة الفتح
وفي التنبيه وجمع المؤنث ألف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا

لئلا يلتبس بالمفرد في التنبيه ولئلا يبطل الغرض في الجمع هذا
سبب سبب ومن تبعه وقيل إن المضارع المتصل به
ما ذكر من التثنيات معربا عربيا تقديره نحو يفرين و
جمع المؤنث الغائب وتفرين جمع المؤنث المخاطب وفقر
تفرين مفرد والباء مفتوح أو جمع والباء مضموم وهن تفرين
مفرد آخره مفتوح أو جمع آخره مضموم أو مخاطبة والآخر
مكسورة وهذه الألفا التي عدت من غير اللزوم يجب
بنائها من حيث أنها بالحالات المذكورة ومحملة أن يراد
بالألفا الألفا المنبئة مطلقا من اللزوم وغير اللزوم و
أي يجب بنائها مطلقا في اللزوم وبالحالات المذكورة في غير
اللزوم ويتبع أعرابها وأما جازم البناء الذي لا يجب ولا يمنع
قوله فالألف والمضافة المحالة ليس على إطلاقه بل في غير اللزوم
الأصناف ووجه واجب الأصنافه يجب البناء فأنك تقول
يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد ففي صورة الأصناف
يمنع الضم إلى المضافة الجملة المضاف إليها بخلاف صورة
عدم الأصنافه فأنه يلزم فيها للرابط وقد جاء ثماذا
في المضافة إليها وأي أو المضافة إليها فأنها أي الظروف
المذكورة يجوز بنائها ولا اكتسابها أياء من المضافة إليه
بلا واسطة أو بنائها على الفتح خفة ويجوز أعرابها بالـ

نفاق لعدم لزوم امتثالها فعلة النيا فيه عارضة بخلاف
 ما تقوم من الظروف والادلة الاضافة الى الجملة ولوبا
 عباد الغالب كمانه حيث نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع و
 الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والقسم في اليوم والفتح و
 علاه النيا والضم اعراب ونحو حنيد ويوسد وعاسد
 وساعسد ووقند يجوز ايضا نباؤها واعرابها اتفاقا
 قرئ قوله تعالى ومن حزي يوسد بفتح يوم وحزبه ثم اعلم ان
 طاهر اضافة هذه الظروف الى اذن قيل اضافة المساوي
 فتحكموا فيها قال الرضي ان هذه الظروف ليست في الحقيقة و
 بمضافة الى اذيل الى الجملة فلما حذف الجملة جئنا بانه هذه
 الظروف بدل استنها مع تنوين الموضو ليكون التنوين كأنه
 ثابت في الظروف والمبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل منه
 وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا
 باضافته الى الجملة وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز
 البناء على الفتح مثل وغير مع دخولها على ما وان المصدر
 وانه المستدرة يجوز فيها البناء لا متاقتها الى ما صدره
 المبني الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذه اخصوص
 بمفردهما ولا يجوز في التثنية والجمع الا الاعراب تقول قد
 مثل ما قام زيدا وغير ما قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا

ان زيدا قام واسم لا المذكورة وقد عرفت اسم غير المذكورة
 المتصل بهما اي بلا المفرد غير المضاف والشيء به النكرة
 لا المعرفة والمنفصل بعرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف
 وشبهه بعرب منصوب اذا لم يفصل وقد سبق نحو لا حول
 عن معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة الله تعالى الا بعون
 الله تعالى وتوقيفه فانه يجوز بناؤها اي الاسمان على
 الفتح على ان يكون لافيهما نفى الجنس ولا قوة عطف على لا
 حول عطف مفرد ولا باسرى بغير واحد مع تعدد
 لان توادد عاملين بتمامين على معمول واحد يجوز
 اتفاقا اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله اما على سب
 هب يسوي ان لا المنفوح اسمها لا فعل في الخبر فعلى ان الاسمان
 مبتدأ والخبر خبر المبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ يكون
 واحدة مثل زيد وعمر وقائمان واما على مذهب غيره فلا ولا
 المذكورة عاملة في الاسم والخبر فيعطف على الثانية مع السمة على
 الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان طر قاتمان وتقدير
 خبر واحد لهما لانه في قوة لا نفى من الاخرين فلا كاسم واحد
 في المال اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على
 جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فخذ في خبر خبر الجملة
 الاولى بقرينة الثاني ورفعها على النفاء لافيهما وجعلها مبتدأ

ط
 واما اذا كان الاسم منصوبا
 فتعمل في الاسم والجنس مضافا

لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرار ولانه كانه في جواب
ابن الله قوله وقوة فرعا فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه
عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة رفع الاول على ان
يكون لالتفي الجنس مع نصب الثاني معطوفا على لفظ الاول
لان حركته كحركة الاعراب لغرضه بسبب عارض او محلة القرب
لان تابع المبنى تابع لمحله ولا اذادة فيه ويجوز في عطفه الا
عتبار ان المذكوران وقع دفعة عطفها على محله البعيد ولا اذا
قده ويجوز ان يكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الاول
عطف الجملة وعلى الوجه الاول يجوز في عطف عطف المفرد على
مذهب سيبويه لان عنده لا يعمل لالتفي الجنس في الخبر اذا كان محله
مبينا كما عرفت فيكون مع محله متبنا والخبر بعده خبر المتبنا
واما على مذهب غيره فيعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد
لا يجمع عاملان متبنايات لا والا مبتدا على معول واحد و
رفع الاول على الغاء لالتفي الجنس لوجود شرط الذي هو
لتكرار ولو اعتبر كون المشبهة بليس لا يكون عاملا لا تنافي
فيه بالامع فتح الثاني لكون لالتفي الجنس ويجوز ان يكون
عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه خمسة
وجه يجوز امثاله اي امثال لاحول ولا قوة الا بالله في
كون لا مكررة بعدها كلمة متصلة بمفردة نحو لا يبيع ولا اشرا

في المساجد

في المساجد وصفة السم لالتفي الجنس اي الذي بانشره لا كما هو
المبتدأ وعطف على الظروف والسم لا المبني نحو وصفة السم اي
لا المعرب فان صفة معرب دفعا ونصبها مثل الاغلام وجل ظرف
وظرفها خرج باضافة الصفة الى الاسم نحو لاما ماء بارد اعلى
ان يكون باددا صفة المؤكد فان التأكيد اللفظي يجوز بناؤه
حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكورة ولا يجوز في
صفة البناء المفردة اي غير المضافة ولا المشبهة بهما فانها
تغربان نحو لادرجل جنس الوجه او حسنا وجهها المتصلة به
اي بالاسم المبني فخرج التفضيلة عنه نحو لادرجل فيها ظرف ولا رجل
ظرف كرميقاته اي الصفة المذكورة يتاويله بالوصف والنعته
يجوز بناؤها اي الصفة المذكورة على الفتح محله على لفظ المتبوع
لا تخادعنا في عدم الفصل بينهما نحو لادرجل ظرف بالفتح ويجوز
اعرابها دفعا حملا على محله البعيد ونصبها حملا على محله القريب
او على لفظ لشيء بالحركة الاعرابية نحو لادرجل ظرف بالرفع و
ظرفها بالنصب والتكررة المعطوفة على ذلك المبني لا تكرر لالتفي
رفع ونصب ولا يجوز بناؤها لوجوب الفاصل وهو حرف العطف
مثل لا اب وابنا او ابن وسائر التوابع لا يصر عنهم فيها لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع المنادي على ما عرفت ذكره الاندلسي
هذه اخرها ودنا جمعه من القوائد ونظمه من الفرائد

واجعله موجبا للزيل
البحريل الثواب وحسن
الكتاب

مع توزع البال وتشتت الحال الهى كما انعمت علينا به والتمت و
فتمت باتمامه ووقفنا بشكر يكون به حفظا لعيتده
لفصلك وتليده وادفعا للعقاب والعقاب اللهم الى
دفع اليك يد السؤل لغفران دنونا في الاقوال والافعال
ولفلاح اعمالنا الحال والاستقبال وحسن ذكر اسمائنا
عند تحرف النوال يوم لا ينفع نبوك ولا مال فلا تردده و
صفرامع ملال قد استخرج عن كد الانتهاضه لتقل السؤل
الى البياضه ضحوة يوم الجملة اليوم الخامس عشر من شوال
قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة بعون الله
الملك الحليم في يوم واحد ثلث عشر من شعبان
في سنة ثمان مائتين والف على يد عبد
الضعيف ابراهيم بن احمد غفر الله
لهم وله واسم اليهم واليه
المحمد لله يستر الى الاختتام
والصلوة والسلام
على خير الانام
وعلى اله واصحابه
الكرام الى يوم
الخير والقيام
الحسن



